



جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

رسالة لنيل درجة الماجستير في التجارة بعنوان :

دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية

في السودان

(دراسة ميدانية البنك الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني)

خلال الفترة 2025م

إعداد الطالبة:

رزان الهادي أحمد موسى

إشراف الدكتور:

شرف الدين سليمان أحمد حسن

1447هـ - 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استهلال

قال تعالى :

((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (32) قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ((33)))

صدق الله العظيم

سورة البقرة ، الآيات (30- 33)

الإهداء

إلى من تربيت على يديه ومن علمني القيم والمبادئ والأخلاق

إلى من لا يفصل اسمي عن اسمه أبداً

إلى أعظم الرجال في عيني كان سندي ومعلمي وقدوتي في الحياة

إلى والدي العزيز

إلى دعوات طاهرة تلازمي في طريقي، إلى نبع الحنان الذي لا ينضب

إلى من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

إلى أحن قلب في الوجود أُمِّي (أطال الله في عمرك)

إلى من رافقتني في محطتي لنيل شهادة الماجستير

إلى من شجعني على المواصلة رغم التعب والمسؤولية والمهام الكثيرة

إلى من علمني الصبر والكفاح ،،، إلى من يعمل ويبدل ويعطي بلا مقابل

إلى من أفخر به إلى سر نجاحي ،،، أهديك نجاحي وثمره تعبي

إليك زوجي الغالي

إلى نجوم سمائي المتلألئة وسندي في الحياة

إليكم إبني واخواتي واخوتي

إلى من ساندتني وكانت بجانبني في كل خطوة

صفاء أبو القاسم عبدالله

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له منح الخيرات والنعم .
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خير من اصطفى . صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
وصحبه أجمعين .

الشكر لجامعة شندي منارة التأصيل وقلعة العلم والمعرفة . ولإدارتها ولأسرة كلية
الدراسات العليا .

الشكر الجزيل واحترامي وتقديري لأستاذ الفاضل الدكتور/ شرف الدين سليمان أحمد
المشرف على الرسالة . والذي لم يبخل بفيض علمه في تقديم توجيهاته الرشيدة التي كان لها
الأثر الواضح في إتمام الدراسة . حفظه الله ورعاه وزاده علماً .

وللأساتذة المحكمين لما قدموه من آراء ومقترحات ثرة أفادتني في هذه الدراسة .

والشكر أيضاً إلى كل من زرع التفاؤل في دربي وقدم لي المساعدة والتسهيلات .

كما أتقدم بفائق الشكر والاحترام للذين ساندوني ووقفوا بجاني في مسيرتي العلمية جزاهم الله
كل خير .

وختاماً أسأل العليّ القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يجعله علماً نافعاً
يسهل الله لنا به طريقاً إلى الجنة .

قائمة الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة الموضوعات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الأشكال
ط	(المستخلص).
ي	Abstract
المقدمة	
1 - 4	المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة
5 - 14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
الفصل الأول :البنوك الإسلامية	
15 - 21	المبحث الأول : ماهية البنوك ونشأتها
22 - 28	المبحث الثاني : البنوك الإسلامية أهميتها وأهدافها.
29 - 45	المبحث الثالث: التمويل في البنوك الإسلامية
الفصل الثاني : تمويل التجارة المحلية	
46 - 62	المبحث الأول : مفهوم التجارة المحلية وأهدافها
63 - 70	المبحث الثاني : أنواع وسياسات التجارة المحلية
71 - 78	المبحث الثالث : صيغ وضوابط تمويل التجارة المحلية

الفصل الثالث الدراسة الميدانية	
83 – 79	المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني
105 – 84	المبحث الثاني : عرض وتحليل بيانات الدراسة
129 – 106	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
الخاتمة	
130	أولاً : النتائج
131	ثانياً : التوصيات
146 – 132	قائمة المصادر والمراجع
153 – 147	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
86	مقياس ليكرت الخماسي	(1/2/3)
87	الوزن الوسط المرجح لمقياس الدراسة	(2/2/3)
89	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الأولى	(3/2/3)
90	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثانية	(4/2/3)
91	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثالثة	(5/2/3)
92	جدول نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الرابعة	(6/2/3)
93	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(7/2/3)
94	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(8/2/3)
95	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(9/2/3)
96	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	(10/2/3)
96	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة في مجال العمل	(11/2/3)
98	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	(12/2/3)
100	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	(13/2/3)
102	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	(14/2/3)
104	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة	(15/2/3)
106	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
108	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	(2/3/3)
110	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(3/3/3)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
112	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثانية	(4/3/3)
114	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	(5/3/3)
116	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(6/3/3)
118	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثالثة	(7/3/3)
120	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	(8/3/3)
122	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(9/3/3)
124	الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الرابعة	(10/3/3)
126	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة	(11/3/3)
128	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة	(12/3/3)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
93	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
94	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
95	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
96	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى الوظيفي	(4/2/3)
97	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(5/2/3)
110	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
116	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(2/3/3)
122	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(3/3/3)
128	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة	(4/3/3)

المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي والبنك الإسلامي السوداني هدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التجارة المحلية وما هي طرق التمويل المستخدمة في تمويلها و وتمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما هو الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية؟ وافترضت الدراسة ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية وتمويل التجارة المحلية واتبعت الدراسة المنهج الإحصائي التحليلي والمنهج الوصفي التاريخي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة الي عدد من النتائج أهمها تلعب البنوك الإسلامية دوراً فعالاً في دعم تمويل التجارة المحلية ، ويظهر ذلك في مستوى الانتشار الجغرافي الكبير لهذه البنوك وان التمويل الإسلامي يشجع علي ابتكار وتطوير الاعمال وعلي ضوء نتائج الدراسة تمت صياغة عدة توصيات أهمها ضرورة تعزيز دور البنوك الإسلامية في الاقتصاد المحلي من خلال دعم انتشارها في المناطق الريفية والأطراف وضروره الاستمرار في تطوير وتحديث صيغ التمويل الإسلامية بما يتماشى مع تطورات السوق ومتغيرات التجاره المحليه.

Abstract

This study examined the role of Islamic banks in financing domestic trade with a practical application to (Faisal Islamic Bank and the Sudanese Islamic Bank) . The study aimed to determine the concept of domestic trade and the financing methods used in supporting The research problem was represented in the main question: What is the role played by Islamic banks in financing domestic trade? it The hypothesis assumed that there is a statistically significant relationship between Islamic banking financing. The study followed the analytical statistical method the descriptive historical method and the case study approach .

The study reached several findings the most important of which is that Islamic banks play an effective role in supporting the financing of domestic trade. This is demonstrated through their wide geographical spread, and in the way Islamic financing encourages innovation and the development of business activities.

In light of the findings several recommendations were made. The most important of which is strengthening the role of Islamic banks in the local economy by supporting their spread in rural and peripheral areas, and the continued efforts development and modernization of Islamic financing instruments in line with market developments and the variables of domestic trade.

المقدمة:
الإطار المنهجي
و
الدراسات السابقة

المقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها وكذلك تقوم بتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ، وتنطلق البنوك الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وبكل أشكالها أخذاً أو عطاءً ، كما أنها تتعامل على أساس الملكية المزدوجة الخاصة والعامة.

ويتلخص مجال عملها في الاستثمار المباشر (المتاجرة)، والاستثمار غير المباشر وذلك بواسطة صيغ التمويل الإسلامي مثل عقود المضاربات والمشاركات والمرابحة والسلم والإستصناع والإجارة، كما وتُقدّم البنوك الإسلامية جميع الخدمات المصرفية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية من اعتمادات وكفالات ولا يوجد أي فرق بينها بهذا الخصوص.

من ناحية أخرى يُعبّر مفهوم التجارة المحلية عن العمليات التجارية التي يتم فيها تداول السلع والخدمات في السوق المحلي ضمن منطقة جغرافية محددة، كما تتمتع التجارة المحلية بأهمية كبيرة في المجتمعات المختلفة لما تحقّقه من فوائد كثيرة تُساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد في الدولة، وبالتالي زيادة دخل المجتمع، إذ تؤدي الزيادة في الدخل إلى زيادة القوة الشرائية ممّا يُنعش الاقتصاد المحلي.

ويرجع السبب في اختيار الموضوع إلى تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية وما ينطوي عليه من مشكلات، وذلك من خلال عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة والخاصة بهذه المشكلة وتحليلها واستخراج النتائج بشكل دقيق منها والتي قد تؤدي إلى استخلاص حل لهذه المشكلة.

مشكلة الدراسة:

علي الرغم من تعدد صيغ التمويل الإسلامي ، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى قدرة البنوك الإسلامية على تلبية احتياجات التجارة المحلية بشكل فعال. تتمثل مشكلة الدراسة في:

عدم وضوح مدى فاعلية صيغ التمويل الإسلامية في دعم التجارة المحلية، ومدى العلاقة بين استخدام هذه الصيغ ونمو النشاط التجاري.

أهمية الدراسة:

تمثل هذه الدراسة امتداداً لجهود الباحثين ممن تناولوا في بحوثهم ودراساتهم موضوع التمويل للتجارة المحلية ودور ذلك في تشكيل إضافة معرفية لما كُتب في هذا الصدد، فيمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً للدراسات اللاحقة في هذا المجال لما تثيره من قضايا وتساؤلات يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار، كما انها يمكن أن تمثل إضافة للمكتبات العربية عبر توفير مرجع ينهل منه كل المهتمين.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال طرح هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم التجارة المحلية وماهي طرق التمويل المستخدمة في تمويلها.
2. الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات المقدمة.
3. محاولة إعطاء صورة واضحة عن البنوك الإسلامية وكيفية عملها.
4. التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه تمويل قطاع التجارة المحلية في السودان.

فرضيات الدراسة:

1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المربحة وتمويل التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل.
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل التجارة المحلية.
3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المشاركة وتمويل التجارة المحلية.
4. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات بنك السودان ونجاح تمويل التجارة المحلية في السودان.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التاريخي بإستعراض الدراسات السابقة، والمنهج الإستقرائي من خلال إختيار الفرضيات، والمنهج الوصفي من خلال دراسة الحالة، والمنهج الإحصائي التحليلي لاختبار فرضيات البحث وفق بيانات الدراسة الميدانية.

مصادر وأدوات الدراسة:

- المصادر الأولية تتمثل في الإستبانة.
- المصادر الثانوية تتمثل في الكتب، المواقع الإلكترونية، المجلات العلمية والمنشورات.

حدود الدراسة:

- أ- الحدود المكانية: البنك الاسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني - فرع شندي.
- ب- الحدود الزمانية: الفترة 2025م
- ج- الحدود البشرية: موظفي البنك الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني - فرع شندي .

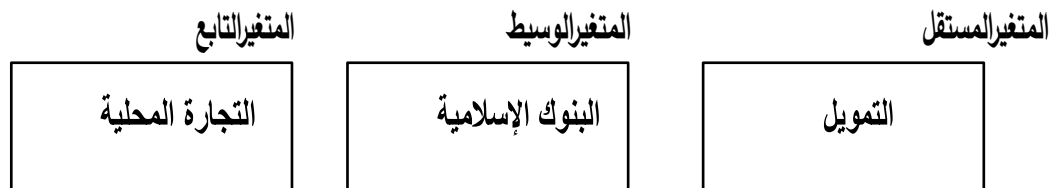
هيكل الدراسة:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

وتشتمل المقدمة على: (مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة، منهج الدراسة، أدوات الدراسة، حدود الدراسة، هيكل الدراسة، والدراسات السابقة). يتناول الفصل الأول: البنوك الإسلامية ويتكون من ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول: ماهية البنوك ونشأتها ، المبحث الثاني: البنوك الإسلامية وأهميتها وأهدافها، المبحث الثالث: التمويل في البنوك الإسلامية. ويتناول الفصل الثاني: تمويل التجارة المحلية ويتكون من المبحث الأول: مفهوم التجارة المحلية وأهدافها، المبحث الثاني: أنواع وسياسات التجارة المحلية، المبحث الثالث: صيغ وضوابط تمويل التجارة المحلية.

أما الفصل الثالث عبارة عن الدراسة الميدانية ويشتمل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: نبذة تعريفية عن مكان تطبيق الدراسة (البنك الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي السوداني فرع شندي) المبحث الثاني: عرض وتحليل بيانات الدراسة، المبحث الثالث: مناقشة فرضيات البحث وتشتمل الخاتمة على: النتائج و التوصيات، المصادر، المراجع، و الملاحق.

*نموذج الدراسة:



ثانياً: الدراسات السابقة:-

أولاً:- الدراسات المحلية:

1. هدى عثمان يوسف (2021) :

تناولت هذه الدراسة فعالية استخدام التمويل الإسلامي في تمكين المرأة اقتصادياً في السودان، عبر دراسة حالات تمويلية للتمويل الأصغر، تمثلت مشكلة البحث في عدم وضوح وفعالية أثر التمويل الإسلامي على الحد من الفقر في السودان مع وجود تحديات تطبيقية وتنظيمية تقلل من قدرته على تحسين مستوى دخل الفئات الفقيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهدفت الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه المرأة في الحصول على التمويل الإسلامي وتمكينها اقتصادياً واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل الإسلامي ساعد النساء في إكتساب خبرات إدارية وتنظيمية بسيطة تعزز من فرص استدامه مشروعاتهن، و استفادت النساء من التمويل في أنشطة صغيرة مثل الخياطة، وبيع الأطعمة والتجميل، وكانت أهم التوصيات ضرورة تطوير برامج تدريب مالي وإداري مرافق لعمليات التمويل الموجهة للنساء، وتخصيص محافظ تمويلية خاصة بالنساء¹.

2. سهى عبدالله أحمد محمد (2020) :

تناولت الدراسة دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم رواد الأعمال في السودان وتمثلت مشكلة البحث في تقييم مدى كفاءة البنوك الإسلامية في السودان في دمج معايير الاستدامة في عملياتها وتمويلها، وهدفت الدراسة إلى تقديم توصيات لتعزيز دور التمويل المصرفي في دعم رواد الأعمال في السودان. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع تحليل محتوى سياسات التمويل في البنك، وإجراء مقابلات مع عدد من المستفيدين، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها ضعف البنية التحتية الرقمية حد من توسع الخدمات التمويلية ، و اعتمد البنك بشكل أساسي على المربحة والقرض

1. هدى عثمان يوسف، فعالية استخدام التمويل الإسلامي في تمكين المرأة اقتصادياً في السودان"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم- السودان 2021م.

الحسن كما أوصت الدراسة بالاستثمار في التحول الرقمي للبنوك الإسلامية لدعم رواد الأعمال، و توفير حاضنات أعمال مرافقة للتمويل¹.

3. محمد الأمين عبدالله (2020):

تناولت الدراسة دور البنوك في تمويل التجارة المحلية وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف مساهمة البنوك في تمويل التجارة المحلية مقارنة بحجم الطلب المتزايد علي التمويل، وهدفت الدراسة إلي قياس أثر التمويل البنكي على تنشيط التجارة المحلية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلي عده نتائج الإجراءات المعقدة والضمانات العالية أكبر عائق أمام التجار، التمويل الإسلامي ساهم في زيادة حجم النشاط التجاري، كما أوصت الدراسة تبسيط متطلبات الضمان، تدريب التجار علي إدارة التمويل².

4. إيمان محمد عثمان (2019) :

تناولت الدراسة تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في السودان، وتمحورت مشكلة البحث حول عدم كفاية دور التمويل المصرفي الإسلامي في سد الفجوة التمويلية التي تواجه رواد الأعمال في السودان، مع وجود تحديات تنظيمية وفنية تحد من فعالية هذا التمويل في دعم التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال وهدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في السودان في دعم مسارات التنمية المستدامة، وفقاً لأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي الإحصائي، إلى جانب تحليل مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن وزارة المالية وكانت أهم النتائج أن البنوك ركزت علي الجوانب الاقتصادية أكثر من الاجتماعية والبيئية و أن الكفاءة الإقتصادية كانت مرتفعة في بعض البنوك، كما أوصت الدراسة بتعزيز التوازن بين الأبعاد الثلاثة للإستدامة في خطط التمويل و تضمين معايير الإستدامة ضمن خطط التمويل المصرفي الإسلامي³.

1. سهى عبدالله أحمد محمد، دورالتمويل المصرفي الإسلامي في دعم رواد الأعمال في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم-السودان، 2020م.

2 . محمد الأمين عبدالله، دور البنوك في تمويل التجارة المحلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم - السودان، 2020م.

3 . إيمان محمد عثمان، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا ،جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم-السودان، 2019 م .

5. زينب عبد الحليم إدريس علي (2019) :

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في التمويل المصرفي الإسلامي المخصص للاستثمار في السودان وتمثلت مشكلة البحث في تحديد وتحليل العوامل التي تعيق أو تعزز قدرة البنوك الإسلامية في السودان على تمويل الاستثمار، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية والتشريعية التي تواجه هذا القطاع مع التركيز على مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لتلبية احتياجات المستثمرين ودعم التنمية الاقتصادية. وهدفت إلى تحليل محددات التمويل، مثل السياسة النقدية معدل الفائدة، التضخم عرض النقود، والاستقرار السياسي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم وسعر الصرف وحجم التمويل الاستثماري و عدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على ثقة المستثمرين في التمويل الإسلامي، وجاءت واوصت بوضع استراتيجيات مرنة للتعامل مع الأزمات السياسية والاقتصادية و ضرورة قيام البنك المركزي السوداني بتوفير بيئة نقدية مستقرة تُشجع المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة التمويل الاستثماري¹.

6. آمنة الزين الطيب إبراهيم (2018) :

تناولت الدراسة أثر التمويل الإسلامي على المشروعات الإنتاجية في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في عدم كفاية دور البنوك الإسلامية في تمويل وتطوير القطاع الزراعي في السودان بسبب وجود معوقات تمويلية وتنظيمية وتقنية تحد من فعالية التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وهدفت الدراسة إلى قياس أثر التمويل الإسلامي المقدم على المشروعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وتحليل التغير في مستويات الإنتاج والدخل بعد التمويل وتم استخدام المنهج التجريبي التحليلي من خلال مقارنة الوضع الإنتاجي قبل التمويل وبعده، عبر بيانات فعلية من ملفات المشروعات التي مولها البنك، وكانت أهم النتائج أن التمويل أسهم في تحسين جودة الإنتاج الزراعي و أن التمويل الإسلامي عزز من الاستقرار المالي لأصحاب المشروعات وكانت أهم

1. زينب عبد الحليم إدريس علي، محددات التمويل المصرفي الإسلامي للاستثمار بالسودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم-السودان، 2019م.

التوصيات دعم إنشاء مراكز بحثية زراعية بالشراكة مع البنوك الإسلامية و توفير حوافز إنتاجية وفنية مرافقة للتمويل¹.

7. محمد سليمان محمد آدم (2018) :

تناولت الدراسة تحليل أثر التمويل الإسلامي على الحد من الفقر في السودان حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح وفعالية أثر التمويل الإسلامي على الحد من الفقر في السودان، وهدفت الدراسة للتعرف على أثر التمويل الإسلامي في تحسين مؤشرات الفقر، مع دراسة تجارب تمويل الأسر المنتجة. و استخدم الباحث المنهج الكمي التحليلي، وكانت أهم النتائج هي أن التمويل الإسلامي ساعد في رفع مستوى التعليم والصحة للأسر المستفيدة و إنخفاض معدل الفقر وسط العينة بنسبة 27% بعد عامين من التمويل وكانت أهم التوصيات يربط التمويل الإسلامي ببرامج تعليمية وتدريبية للأسر الفقيرة و دمج التمويل الإسلامي مع برامج الحماية الاجتماعية².

8. سحر بابكر الحاج (2017) :

تناولت هذه الدراسة تحديات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة في السودان ، مع التركيز على صيغة السلم والمضاربة والمشاركة. وتمثلت مشكلة الدراسة في قلة التمويل للمشروعات الصغيرة في السودان وعدم فعالية صيغ التمويل الإسلامي في دعم المشروعات، وهدفت الدراسة الى تقديم توصيات لتحسين تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة في السودان واعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي المقارن، من خلال مقارنة الأداء التمويلي عبر ثلاث صيغ في البنك، وكانت أهم النتائج أن ضعف الوعي بصيغ التمويل يقلل من نجاح المشروعات الصغيرة و أن صيغة السلم هي الأنسب في المشاريع الزراعية وكانت

1 . آمنة الزين الطيب إبراهيم، أثر التمويل الإسلامي على المشروعات الإنتاجية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم-السودان، 2018م.

2 . محمد سليمان محمد آدم، تحليل أثر التمويل الإسلامي على الحد من الفقر في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم-السودان، 2018م .

أهم التوصيات هي إطلاق حملات توعية جماهيرية حول صيغ التمويل الإسلامي و الاهتمام بتدريب العملاء على صيغ التمويل قبل توقيع العقود¹.

9. سمية حسن محمد الفكي (2017) :

تناولت الدراسة البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف مساهمة البنوك الإسلامية في السودان في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى استقصاء دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، معتمدة على تحليل بيانات مالية ومصرفية من سجلات البنك، وكانت أهم النتائج ان البنوك الإسلامية لعبت دوراً متزايداً في تمويل قطاعات الزراعة والخدمات، وتحقيق مقاصد الشريعة عبر التمويل الإسلامي وجاءت أهم التوصيات زيادة الشمول المالي ، توسيع دائرة التمويل للقطاع الصناعي من خلال تقديم ضمانات حكومية تشجع البنوك الإسلامية على المخاطرة².

10. حنان حسن أحمد محمد (2016) :

تناولت الدراسة دور البنوك الإسلامية في السودان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمثلت المشكلة في ضعف دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل والمتخصصة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في السودان، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية والمالية التي تواجهها هذه البنوك وهدفت هذه الدراسة إلي تقييم مدى فعالية مساهمة البنوك الإسلامية التنموية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت أهم النتائج على أن البنك أسهم بصورة واضحة في تمويل المشروعات الصغيرة خاصة للنساء، وأن النساء إستفدن أكثر من الرجال في بعض برامج التمويل الأصغر، وكانت أهم التوصيات هي

1 . سحر بابكر الحاج، "تحديات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم-السودان، 2017م.

2 . سمية حسن محمد الفكي، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم-السودان، 2017م.

تصميم منتجات تمويلية متخصصة للشباب بجانب النساء ، وأنه لابد من تطوير آليات الضمان الجماعي كبديل للضمانات الفردية ¹.

11. محجوب إدريس عمر (2015) :

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة في السودان وتمثلت المشكلة في ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة في السودان بسبب معوقات تمويلية وفنية وتنظيمية، وهدفت الدراسة إلى تحليل دور المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة في السودان، وكانت أهم النتائج أن بعض المشاريع الممولة في الطاقة المتجددة واجهت تحديات صيانة وتشغيل، وأن البنك نجح في تمويل مشاريع الطاقة الشمسية باستخدام صيغة الإيجار التمويلي وكانت أهم التوصيات هي إدراج برامج دعم فني وصيانة ضمن عقود التمويل ، وإصدار لوائح تشريعية خاصة بتمويل الطاقة المتجددة ².

12. خالد الطيب محمد أحمد (2013) :

تناولت الدراسة البنوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان وتمثلت مشكلة البحث في أنه تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان تحديات كبيرة في الحصول على التمويل الإسلامي الملائم، مما يحد من دور البنوك الإسلامية في دعم هذه الفئة الحيوية من المشروعات، وهدفت الدراسة إلى تقييم تأثير البنوك الإسلامية علي التنمية الاقتصادية في السودان. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الكمي باستخدام بيانات البنك وكانت أهم النتائج هي أن البنوك الإسلامية ركزت على الربحية مما قلل من تمويل المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و أن للبنك مساهمات ملموسة في تمويل الإسكان الشعبي والمشروعات الصحية وكانت أهم التوصيات هي تبني سياسات حكومية داعمة للمشاريع الاجتماعية لضمان

1 . حنان حسن أحمد محمد، تقييم تجربة البنوك الإسلامية في السودان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم-السودان، 2016م .

2 . محجوب إدريس عمر، دور المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم-السودان، 2015م .

إستمراريتها، و لابد من إعادة التوازن بين الربحية والبعد الاجتماعي في السياسة التمويلية¹.

13. عبد الرحيم محمد الحسن (2012) :

تناولت الدراسة دور البنوك الإسلامية في دعم قطاع الزراعة بالسودان وأثر ذلك على تحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وتمثلت مشكلة البحث في تحديد مدى تأثير التمويل الإسلامي عبر صيغ مثل المضاربة، المrabحة، السلم، والمشاركة على أداء المشروعات الإنتاجية في السودان، مع تقييم التحديات التي تواجه تطبيق هذه الصيغ لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهدفت الدراسة الي تحديد التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في دعم قطاع الزراعة في السودان . وكانت أهم النتائج هي أن التمويل الإسلامي ساعد في زيادة الرقعة الزراعية المزروعة وأن البنك قدم تمويلًا مجزيًا لمزارعي الذرة والقطن، وكانت أهم التوصيات هي تشجيع الشراكات بين البنوك الإسلامية والمزارعين لتقليل المخاطر و الاهتمام بتعزيز البنى التحتية الزراعية كشرط أساسي لنجاح التمويل².

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. Elsafi, M.H., Ahmed , E.M., & Ramanathan , S. (2020):

تناولت هذه الورقة تأثير برامج التمويل الأصغر التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية و تمثلت مشكلة البحث في هل تؤدي برامج التمويل الأصغر، كما تطبقها المؤسسات المالية (خصوصاً الإسلامية) في السودان إلى تقليص مستويات الفقر النقدي بين الفئات المستهدفة، أم أن أثرها ما يزال محدودًا وغير ملموس اقتصادياً واستخدمت الدراسة نموذج (FGT) Foster Greer and Thorbecke لتحليل بيانات تم جمعها من عينة عشوائية من المستفيدين وهدفت الدراسة إلى قياس أثر برامج التمويل الأصغر التي تقدمها المؤسسات المالية في تقليل مشكلة الفقر وكانت

1 . خالد الطيب محمد أحمد البنوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم-السودان، 2013م.

2 . عبد الرحيم محمد الحسن، دور البنوك الإسلامية في دعم قطاع الزراعة بالسودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم-السودان، 2012م.

أبرز النتائج أن القروض الصغيرة لم يكن لها تأثير ملموس إذا لم تترافق مع تدريب مهني وأن برامج التمويل الأصغر ساهمت في تقليل الفقر النقدي بين المشاركين، مع تأثير أكبر للقروض ذات الحجم الأكبر وكانت أهم التوصيات توسيع برامج التمويل الأصغر والتركيز على الفئات الأفقر توفير برامج تدريب وبناء قدرات للمستفيدين¹.

2.Elhassan, O.M (2016) :

تناقش هذه الدراسة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان ، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم فعالية آليات التمويل الإسلامي التقليدية في تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السودان، مما يحد من قدرة هذه المؤسسات على الحصول على تمويل مستدام ومتوافق مع الشريعة، يقترح الباحث تطوير آليات التمويل الحالية من خلال دمج العقود الإسلامية المختلفة لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، مع التركيز على أهمية دراسات الجدوى وتطوير الضمانات وهدفت الدراسة الى تحليل مدى فعالية آليات التمويل الإسلامي في تلبية إحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتمدت هذه الدراسة على تحليل وصفي للممارسات الحالية واقتراح نماذج تمويلية جديدة. وكانت أهم النتائج وجود قصور في قدرة آليات التمويل التقليدية مع التمويل الإسلامي و ضعف الضمانات التقليدية يمثل عائقاً رئيسياً أمام المشروعات الصغيرة، وكانت أهم التوصيات تطوير بدائل ضمان تعاونية أو جماعية و إعادة هيكلة الموارد داخل البنوك الإسلامية وتطوير صيغ تمويل مبتكرة تتناسب مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة².

1 . Elsafi, M.H., Ahmed, E.M., & Ramanathan, S. (2020). The impact of microfinance programs on monetary poverty reduction: Evidence from Sudan. World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development

2 . Elhassan, O. M. (2016). The Development of Islamic Finance Mechanism for the Financing of Small and Medium Enterprises: Study Case in Sudan Islamic Banks. Journal of Finance and Accounting.

3. El Din A. Ibrahim, B:(2006) .

تناولت هذه الدراسة الفجوات بين أهداف التنمية الإسلامية والممارسات الحالية للبنوك الإسلامية في السودان وتمثلت مشكلة الدراسة في لماذا لم تتمكن البنوك الإسلامية في السودان من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما هو متوقع منها؟ وما هي الفجوة بين النظرية الإسلامية والممارسة الفعلية لتلك البنوك؟ وهدفت الدراسة على مدى التزام البنوك الإسلامية في السودان بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، واعتمدت على تحليل مؤشرات مثل توزيع البنوك جغرافياً، أنماط التمويل، ودور البنوك في التخفيف من الفقر. وكانت أهم النتائج ضعف في الأداء التنموي للبنوك الإسلامية، مع تركيز على التمويل قصير الأجل وتوزيع غير متوازن للفروع وكانت أهم التوصيات توسيع إنتشار فروع البنوك الإسلامية في المناطق الريفية و تجديد الفقه الإسلامي وتطوير استراتيجيات تمويل تتماشى مع أهداف التنمية¹.

1 . El Din A. Ibrahim, B. (2006). The "missing links" between Islamic development objectives and the current practice of Islamic banking the experience of the Sudanese Islamic banks (SIBs), Humanomics.

الفجوة البحثية :

تناولت الدراسات السابقة أهمية التمويل الإسلامي في دعم قطاعات متعددة مثل المشروعات الصغيرة، الزراعة، ومحاربة الفقر، كما تناولت عدداً من الصيغ التمويلية، إلا أنها لم تربط بشكل مباشر بين صيغ التمويل الإسلامي وتمويل التجارة المحلية. ورغم اتفاق معظم الدراسات على وجود تحديات تمويلية تتعلق بالضمانات والإجراءات وضعف الوعي بالصيغ، إلا أنها لم تحلل أثر هذه التحديات على كفاءة تمويل التجارة المحلية تحديداً، ولم تقدّم مقارنة بين الصيغ المختلفة من حيث فعاليتها في تنشيط النشاط التجاري . وتظهر الفجوة البحثية في نقص الدراسات التي تتناول تحليل الصيغ التمويلية وعلاقتها بتمويل التجارة المحلية بصورة مباشرة، مما يجعل الدراسة الحالية تسد جانباً لم تغطه الدراسات السابقة .

الفصل الأول

البنوك الإسلامية

المبحث الأول: - ماهية البنوك ونشأتها

المبحث الثاني: - البنوك الإسلامية أهميتها وأهدافها

المبحث الثالث: - التمويل في البنوك الإسلامية

الفصل الأول: البنوك الإسلامية

المبحث الأول

ماهية البنوك ونشأتها

مفهوم وتعريف البنك:-

تُعد البنوك من أهم المؤسسات الاقتصادية والمالية في العصر الحديث، إذ تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وتسهم بصورة فعالة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني. وقد حظي مفهوم البنك بتعريفات متعددة، تعكس تنوع الأبعاد القانونية والاقتصادية والوظيفية التي ينظر من خلالها إلى هذه المؤسسة.

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للبنك :-

في اللغة: كلمة "بنك (Bank)" أصلها إيطالي "Banca" وتعني "المائدة" أو "المنضدة"، إذ كان الصيارفة في العصور الوسطى يمارسون أنشطتهم المالية على موائد أو طاولات في الأسواق، ومن هنا جاءت التسمية وقد استُعملت الكلمة لاحقاً في اللغة الفرنسية "Banque"، ومن ثم انتقلت إلى باقي اللغات الأوروبية والعربية مع تعريفها بـ "بنك" أو "مصرف"¹.

في الاصطلاح: يعرف البنك بأنه "مؤسسة مالية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد والمؤسسات، وتعيد ضخها في الاقتصاد عن طريق منح القروض والتمويل، إضافة إلى تقديم خدمات نقدية ومصرفية متكاملة"².

وقد أشار المعجم الإقتصادي إلى أن البنك هو (منشأة مالية تختص في الأساس باستقبال ودائع الأفراد والمؤسسات، وتقديم القروض، وتحويل الأموال، وإصدار وسائل الدفع)³.

1. علي نجم، المعجم المالي والمصرفي (عمان، دارأسامة للنشر، 2012م) ص31

2. أحمد حسن مغازي، الاقتصاد البنكي والنقدي (القاهرة، دار النهضة العربية، 2019م) ص45

3. محمود حلمي، النقود والبنوك (القاهرة، مكتبة عين شمس، 2018م) ص70

ثانياً: التعريفات القانونية للبنك:

تختلف التشريعات في تعريفها للبنك بحسب النظم القانونية في الدول المختلفة، إلا أن هناك قواسم مشتركة. ومن أبرز التعريفات القانونية للبنك :

1. وفقاً للقانون المصري رقم 194 لسنة 2020 (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي) : البنك هو كل شركة تتلقى ودائع قابلة للسحب وتستخدمها، كلياً أو جزئياً، في عمليات التمويل أو الاستثمار لحسابها الخاص.¹

2. وفي القانون الأردني رقم 28 لسنة 2000 (قانون البنوك): البنك هو الشخص الاعتباري المرخص له من البنك المركزي بممارسة الأعمال المصرفية.²

3. أما في القانون السوداني (قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004) فقد عرف البنك بأنه "مؤسسة مالية مرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية، وتشمل قبول الودائع، ومنح التمويل، وتقديم الخدمات المالية الأخرى".³

* وهذه التعريفات القانونية تعكس طبيعة الوظيفة الأساسية للبنك، وهي الوساطة المالية، وتوضح الحدود القانونية التي تنظم نشاطه في المجتمع.

ثالثاً: التعريفات الاقتصادية للبنك:

في الإطار الاقتصادي، يُنظر إلى البنك بوصفه مؤسسة مالية تُحرك الأموال داخل الاقتصاد القومي، وتُسهّم في إدارة السيولة وتخصيص الموارد.

ومن أبرز التعريفات الاقتصادية:

يُعرف البنك بأنه "وسيط مالي يعمل على تحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز، في مقابل عائد، بما يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار".⁴

1. نص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري، المادة (2) رقم 194 لسنة 2020

2. قانون البنوك الأردني، المادة (3) رقم 28 لسنة 2000

3. قانون تنظيم العمل المصرفي، بنك السودان المركزي ، 2004، المادة (4)

4. عبدالمجيد الصياد، الاقتصاد النقدي والمصرفي (عمان ، دار المسيرة ، 2020) ص122

ويقول د.محي الدين عفيفي: "البنك هو منشأة إقتصادية تؤدي وظيفة محورية في الاقتصاد القومي، من خلال دورها في تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار عبر آليات الائتمان و التمويل¹.

ويمكن القول بأن هذا التعريف الاقتصادي يبرز أهمية البنك في خلق التوازن المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

نشأة وتطور البنوك:-

تعود جذور العمل المصرفي إلى أعماق التاريخ البشري ، حيث عرف الإنسان منذ القدم أساليب بدائية للتعامل المالي، مثل الإقراض، حفظ الأموال، والمقايضة. وتطورت هذه الممارسات بمرور الزمن، حتى أصبحت مؤسسات مالية منظمة تُعرف بالبنوك، تلعب دوراً رئيسياً في حياة الأفراد والدول.

أولاً: جذور العمل المصرفي في الحضارات القديمة :

ظهرت أولى صور العمل المصرفي في الحضارات القديمة، وخاصة في بلاد ما بين النهرين(العراق القديم)، ومصر الفرعونية، واليونان، وروما. في بلاد الرافدين، وتحديداً في الحضارة البابلية ، وُجدت نقوش على ألواح طينية تشير إلى ممارسة الإقراض بالفائدة، وإيداع الأموال لدى معابد تُستخدم كمراكز لحفظ الثروات. كما كانت المعابد تلعب دوراً وسيطاً في المعاملات المالية، وتنظم العقود التجارية².

* في مصر الفرعونية، كانت المعابد الكبرى مثل معبد الكرنك تمارس وظائف مالية مشابهة، وتقوم بتخزين الحبوب والمعادن الثمينة، وتسجيل المعاملات على أوراق البردي³.

* أما في اليونان القديمة، فقد وُجدت مؤسسات أشبه بالبنوك التجارية، تمارس الإقراض وتبادل العملات وتقديم الضمانات المالية⁴.

وفي روما ، ازدهر النشاط المصرفي بفضل التوسع التجاري، وتم تأسيس فئة من

1. محيي الدين عفيفي، وظائف البنوك وأثرها في التنمية الاقتصادية (القاهرة ، مركز الدراسات الاقتصادية، 2016) ص39

2. عبد العزيز الخياط ، المصارف والبنوك في الإسلام، النشأة والتطور (عمان، دار الفرقان، 2007) ص25

3. حسن علي عبدالله، تاريخ النقود والبنوك، من العصور القديمة حتى العصر الحديث (القاهرة، دارالجامعة الجديدة، 2018) ص 38

4. محمود إسماعيل محمد، التمويل والمصارف، دراسة في تاريخ النظام المصرفي (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي،

(2016) ص54

المهنيين عرفوا باسم "الآرجنتاريين (Argentarii)"، الذين كانوا يقومون بوظائف صرف العملات، حفظ الأموال، وتسجيل الديون¹.

ثانياً: العمل المصرفي في العصور الوسطى وأوروبا المسيحية:

مع تفكك الإمبراطورية الرومانية، تراجع النشاط المصرفي في أوروبا خلال القرون الوسطى، خاصة تحت تأثير الكنيسة، التي كانت تحرم الربا (الفائدة)، وتمنع كثيراً من المعاملات المالية.

غير أن الحاجة الاقتصادية والتجارية دفعت بعض التجار إلى ابتكار أساليب للتمويل لا تتعارض ظاهرياً مع تعاليم الكنيسة، مثل بيع العقود الآجلة، والكمبيالات. ومن هنا بدأت بعض العائلات التجارية الكبرى، مثل عائلة ميديتشي في إيطاليا، في ممارسة أنشطة مصرفية متطورة. وتعتبر مدينة فلورنسا من المراكز الأولى لنشوء البنوك الحديثة في أوروبا².

* وفي هذا السياق، ظهرت ما يُعرف بـ"البنوك التجارية" خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي لعبت دوراً حيوياً في تمويل التجارة الأوروبية، خصوصاً عبر المدن الإيطالية مثل البندقية وجنوى.

ثالثاً: نشوء البنوك الحديثة :

مع بداية العصور الحديثة، وظهرت الرأسمالية التجارية، بدأت تتبلور معالم النظام المصرفي الحديث، ومن أبرز ملامحه:

1. إنشاء بنك أمستردام سنة 1609، والذي يُعتبر من أوائل البنوك التي اعتمدت نظام الحساب الجاري والاحتياطي الجزئي³.
2. تأسيس بنك إنجلترا 1694، والذي يُعد أول بنك مركزي حديث، أسهم في تنظيم السيولة، تمويل الحكومة، وإصدار الأوراق النقدية.
3. تطور النظام المصرفي عبر الثورة الصناعية، وظهرت مؤسسات مصرفية كبرى،

1. عبد الحليم علام، النظام المصرفي عبر العصور (بيروت، دار الكتب العلمية، 2014م) ص 64

2. محمد سعيد عبد العزيز، البنوك والنقود في التاريخ الاقتصادي العالمي (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013م) ص 71

3. أحمد محسن نجم، البنوك التجارية والنقدية وتطورها عبر التاريخ (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015م) ص 89

ونشوء البنوك المركزية في كثير من الدول الأوروبية¹.

أما في العالم العربي والإسلامي، فقد بدأ ظهور البنوك مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، على يد البنوك الأجنبية، ثم ظهرت البنوك الوطنية لاحقاً، مثل البنك الأهلي المصري عام 1898م، وتطورت لتأخذ صيغاً مختلفة، منها البنوك الإسلامية لاحقاً.

وظائف البنوك التقليدية:

تلعب البنوك التقليدية دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية، فهي مؤسسات مالية تهدف إلى تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والتمويل، مما يحقق التوازن بين عرض النقود والطلب عليها. ويمكن تصنيف وظائف البنوك إلى وظائف رئيسية وأخرى ثانوية أو مساندة.

أولاً: الوظائف الرئيسية للبنوك:

1. تجميع الودائع :

يعد تجميع الودائع من الوظائف الأساسية لأي بنك، حيث تُجمع الأموال من الأفراد والمؤسسات وتُودع في حسابات متعددة (جارية، توفير، وديعة لأجل)، وتُعد هذه الموارد حجر الأساس في تمويل أنشطة البنك المختلفة. تعتبر الودائع مصدر التمويل الرئيس للبنوك، وتشكل في المتوسط أكثر من 70% من مصادر أموال البنك، ما يعزز من قدرته على منح القروض والتمويلات المختلفة².

2. منح القروض والتسهيلات الائتمانية :

تعمل البنوك على إعادة توظيف الودائع عن طريق تقديم القروض للأفراد والشركات، سواء كانت قروضاً قصيرة أو طويلة الأجل. * القروض تُعد المصدر الأول لإيرادات البنوك من خلال الفوائد المفروضة على المقترضين، وهي التي تضمن ربحية البنك³.

1. جمال حلمي، تاريخ البنوك في مصر والعالم العربي (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2009م) ص112

2. نزار خليل العاني، النقود والبنوك في الاقتصاد الحديث (بغداد، دارالحكمة، 2011م) ص106

3. يوسف نجم الدين، الأسس الحديثة للمصارف التجارية (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016م) ص2067

3. تسهيل عمليات الدفع والتحويل :

توفر البنوك الوسائل المختلفة لتسهيل التعاملات المالية، مثل إصدار الشيكات، بطاقات السحب والائتمان، التحويلات البنكية المحلية والدولية، وخدمات الدفع الإلكتروني، مما يجعلها عنصراً أساسياً في البنية التحتية للاقتصاد المعاصر. تؤدي البنوك دور الوسيط المالي الموثوق الذي يربط بين أطراف العملية التجارية ويضمن تنفيذ الالتزامات.

4. إدارة النقود والسيولة :

تساعد البنوك الأفراد والشركات في إدارة أموالهم من خلال خدمات إدارة النقد، والتحكم في التدفقات النقدية اليومية، وكذلك تقديم الاستشارات المالية المتعلقة بالميزانيات والتخطيط المالي¹.

ثانياً: الوظائف الثانوية أو المساندة:

1. خدمات الحفظ والأمانات :

توفر البنوك صناديق أمانات لحفظ المستندات الثمينة والمجوهرات، كما تقدم خدمات حفظ الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات) وتسجيلها.

2. إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية :

تلعب البنوك دوراً مهماً في التجارة الداخلية والدولية عبر إصدار خطابات الضمان لصالح الجهات المتعاملة، والقيام بفتح الاعتمادات المستندية لإستيراد البضائع، وهي خدمات لا غنى عنها في السوق التجاري.

3. الإستثمار في الأوراق المالية :

تستثمر بعض البنوك فائض أموالها في أدوات مالية مثل السندات الحكومية أو أسهم الشركات، ويعد هذا مصدراً إضافياً للدخل، كما يُسهم في استقرار السوق المالي.

4. تقديم الخدمات الاستشارية والمالية :

تقدم البنوك دراسات الجدوى، وخطط التمويل، وتقارير التحليل المالي لعملائها، كما تقدم خدمات مالية متقدمة للشركات الكبرى، مثل الترتيب للاندماج أو إصدار الأسهم والسندات².

1. أحمد فوزي، إدارة البنوك، النظرية والتطبيق (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2015م) ص92

2. عبد الله علي إبراهيم، الوساطة المالية والمصرفية (بيروت، دار الزايت الجامعية، 2014م) ص109

ثالثاً: الوظائف الإقتصادية والاجتماعية:

1. تحفيز النمو الاقتصادي: من خلال تمويل المشاريع المختلفة، تُسهم البنوك في زيادة الإنتاج والتوظيف وتنمية الدخل القومي.
2. تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار: فهي وسيط يربط بين المدخرين والمستثمرين، ويعيد توزيع الثروات داخل المجتمع.
3. تعزيز الاستقرار المالي: من خلال التحكم في السيولة والإشراف على الأنشطة المالية، تُسهم البنوك في استقرار الاقتصاد الكلي¹.

يتضح أن هذا التعدد في التعريفات ليس تناقضاً بقدر ما هو انعكاس لمرونة مفهوم البنك وشموليته، الأمر الذي يُحتم النظر إليه بوصفه مؤسسة ذات أبعاد إقتصادية وتنموية واجتماعية متداخلة. ومن ثم فإن التركيز على الوظيفة التنموية والاجتماعية للبنوك في المجتمعات العربية يُعد أكثر إلحاحاً من حصرها في مجرد أداة لتحقيق الأرباح.

1. حسن عبد المطلب، الاقتصاد المصرفي المعاصر (القاهرة، دار الصفوة، 2013م) ص79

المبحث الثاني

البنوك الإسلامية أهميتها وأهدافها

مفهوم وتعريف البنوك الإسلامية:

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي :

1. التعريف اللغوي:

كلمة "بنك" أصلها أجنبي مأخوذ من الإيطالية banco، وتعني المقعد أو المنضدة التي كان يتعامل عليها الصرافون قديماً، ثم تطورت لتشير إلى المؤسسات المالية المعنية بالإيداع والإقراض¹.

أما "الإسلامي" فهي نسبة إلى الإسلام، ويقصد بها في هذا السياق أن المعاملات المصرفية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، فتتجنب الربا والغرر والميسر وسائر المحظورات الشرعية.

2. التعريف الاصطلاحي للبنك الإسلامي :

اختلف الباحثون في تعريف البنك الإسلامي بحسب الزاوية التي ينظرون منها إلى وظيفته، ومن أبرز التعاريف :

أ- تعريف المجمع الفقهي الإسلامي الدولي:

هو مؤسسة مالية مصرفية تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في جميع معاملاتها، وتهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية وتنموية ضمن الإطار الإسلامي².

ب- تعريف الدكتور سامي مبيض:

البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية حديثة، تحرص على تقديم خدماتها وفقاً لصيغ تمويل شرعية مثل المضاربة والمرابحة والمشاركة والإجارة، دون التعامل بالفوائد الربوية³.

ت- تعريف الدكتور علي الفرهداغي :

هو مؤسسة مالية تتخذ من الشريعة الإسلامية مرجعاً في جميع معاملاتها، وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتكافل الاجتماعي عبر أدوات تمويلية مشروعة⁴.

1. محمد البناء، الاقتصاد الإسلامي ومشكلات العالم المعاصر (القاهرة ، مكتبة وهبة، 2015م) ص 21

2. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات المجمع، جدة ، الدورة الثانية ، 1985

3. سامي مبيض، الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات (بيروت ، دار النفائس ، 2013م) ص 89

4. علي الفرهداغي، التمويل الإسلامي وتحديات المستقبل (دمشق ، دار البشائر، 2008م) ص 41

النشأة والتطور التاريخي للبنوك الإسلامية

أولاً: الخلفية التاريخية للنشأة :

ترجع جذور فكرة البنوك الإسلامية إلى بدايات الفكر الإقتصادي الإسلامي الذي نشأ منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث مورست أنشطة التمويل والمضاربة والشراكة وغيرها من صور المعاملات المالية المشروعة . وقد تميز الإقتصاد الإسلامي منذ نشأته برفض الربا والتعاملات الجائرة، مع الاهتمام بتحقيق العدالة الاقتصادية¹.

* ومع أن ظهور البنوك التقليدية في العالم الإسلامي بدأ منذ القرن التاسع عشر الميلادي مع دخول الإستعمار، فإن رفض المسلمين لفكرة التعامل بالفائدة ظل قوياً، مما مهد لاحقاً لظهور فكرة البنوك الإسلامية كمطلب شعبي وإقتصادي وديني.

ثانياً: المحاولات الأولى لإنشاء بنوك إسلامية :

ظهرت أولى المبادرات الفعلية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وتمثلت في:

1. مشروع أحمد النجار (1963) :

يُعتبر الدكتور أحمد النجار رائد أول تجربة مصرفية إسلامية ناجحة، من خلال إنشاء "بنك الادخار المحلي" في مدينة ميت غمر بمصر عام 1963، والذي اعتمد على مبدأ المضاربة والمشاركة بدلاً من الفائدة. وقد لاقى هذا المشروع نجاحاً كبيراً مما شجع على تعميمه في عدة مدن مصرية لاحقاً².

2. بنك دبي الإسلامي (1975) :

تعد هذه التجربة من أهم المراحل التأسيسية للبنوك الإسلامية. فقد أنشئ بنك دبي الإسلامي كأول بنك إسلامي تجاري متكامل يعمل ضمن إطار قانوني مصرفي في دولة الإمارات، وكان نواة لانتشار الفكرة في دول الخليج والعالم العربي والإسلامي³.

3. تأسيس البنك الإسلامي للتنمية (1975) :

في ذات العام، أنشئ البنك الإسلامي للتنمية بجدة كمؤسسة تمويلية دولية تابعة

1. يوسف القرضاوي، بيع المربحة كما تجريه المصارف الإسلامية (بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001م) ص 25

2. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975م) ص 9

3. عبد الحميد البعلي، تجربة البنوك الإسلامية (مصر، دار الوفاء، 2004م) ص 47

لمنظمة التعاون الإسلامي، بهدف تقديم الدعم التنموي والتمويلي للدول الأعضاء وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية¹.

ثالثاً: التوسع العالمي للبنوك الإسلامية :

منذ السبعينيات، شهد العالم الإسلامي توسعاً كبيراً في إنشاء البنوك الإسلامية، وانتشرت في الدول العربية (كمصر، السودان، السعودية، الأردن، البحرين) وفي دول غير إسلامية مثل المملكة المتحدة وماليزيا وسنغافورة وحتى الولايات المتحدة. وقد تجاوز عدد المؤسسات المالية الإسلامية في الوقت الراهن أكثر من 400 مؤسسة في أكثر من 70 دولة.²

رابعاً: أسباب نشأة وانتشار البنوك الإسلامية :

1. رفض الشريعة الإسلامية للفائدة (الربا).
2. رغبة المسلمين في نظام مالي متوافق مع عقيدتهم .
3. الطلب المتزايد على الصيغ الشرعية في التمويل والاستثمار .
4. فشل بعض النماذج التقليدية في تحقيق العدالة الاقتصادية والتنمية .
5. دعم بعض الحكومات والمؤسسات الرسمية للفكرة.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للبنوك الإسلامية:

أولاً: الأهمية الاقتصادية :

تلعب البنوك الإسلامية دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة ، وتتميز بعدة جوانب تجعلها أكثر ملائمة لإحتياجات الاقتصاد المعاصر، ومن هذه الجوانب:

1. تحقيق التنمية الاقتصادية الحقيقية :

البنك الإسلامي يربط التمويل بالإقتصاد الحقيقي، حيث لا يُقدّم التمويل إلا مقابل نشاط إنتاجي أو استثماري مشروع. فكل عملية تمويل مرهونة بوجود أصل أو خدمة حقيقية، ما يُسهم في تحريك عجلة الإنتاج³.

1. البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، التقرير السنوي، 2022.

2. عبدالستار أبوغدة ، تاريخ المصارف الإسلامية (الأردن، المعهد الإسلامي للبحوث، 2011م) ص112

3. محمد عمر الشريف، مبادئ الاقتصاد الإسلامي (دمشق، دار الفكر، 2014م) ص155

2. توفير تمويل غير ربوي للأنشطة المختلفة:

توفر البنوك الإسلامية حلولاً تمويلية قائمة على البيع (مثل المrabحة والسلم) أو المشاركة (مثل المضاربة والمشاركة) وهي بدائل شرعية عن القروض الربوية، تُلبّي حاجات الأفراد والشركات دون مخالفات شرعية¹.

3. الاستقرار المالي وتقليل المخاطر :

نظراً لأن البنك الإسلامي يشارك العميل في المخاطرة ولا يعتمد على ضمان الفائدة الثابتة، فإن ذلك يؤدي إلى توزيع المخاطر بين الطرفين. وهذا يُقلّل من احتمالات الإفلاس، ويعزز الاستقرار المالي².

4. تنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي :

تُعدّ الصيغ التمويلية الإسلامية - خصوصاً المشاركة والمضاربة - أدوات فعّالة لجذب المستثمرين الذين يبحثون عن عوائد مشروعة تتوافق مع قناعاتهم الدينية، مما يُسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني³.

5. زيادة معدلات الادخار والاستثمار:

من خلال تقديم منتجات ادخارية واستثمارية مبتكرة ومأمونة شرعاً، تُشجّع البنوك الإسلامية الأفراد على الادخار وتوجيه مدخراتهم إلى استثمارات تنموية بدلاً من الإكتناز أو الإستهلاك غير المنتج⁴.

ثانياً: الأهمية الإجتماعية :

البنوك الإسلامية لا تسعى فقط للربح، بل تضع ضمن أهدافها تحقيق التكافل والعدالة الإجتماعية، ومن مظاهر ذلك:

1. تحقيق العدالة في توزيع الثروة :

من خلال صيغ المشاركة والمضاربة، تُمكن البنوك الإسلامية العملاء من الدخول في مشروعات مربحة، مما يتيح توزيعاً أكثر عدلاً للثروة بين فئات المجتمع، بدلاً من

1. محمد عبده يمانى، البنوك الإسلامية، البديل الشرعي للبنوك الربوية (القاهرة، دار الشروق، 2011م) ص 73

2. عبدالله المنيع، الاقتصاد الإسلامي أسس ومفاهيم (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2016م) ص 221

3. حسين شحاتة ، التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية (القاهرة، مكتبة النقوى، 2013م) ص 99

4. محمد عشاوي، أدوات التمويل في المصارف الإسلامية (القاهرة، دار البصائر، 2012م) ص 43

تراكمها في أيدي المؤسسات المالية كما هو الحال في النظام التقليدي¹.

2. الحد من البطالة والفقر :

توفر البنوك الإسلامية تمويلات صغيرة ومتوسطة لأصحاب المشاريع والأسر الفقيرة عبر صيغ شرعية، مما يساعدهم على بدء أعمالهم وتحسين مستويات دخلهم. كما أن اعتمادها على الاقتصاد الحقيقي يخلق فرص عمل جديدة².

3. تعزيز قيم الأخلاق والأمانة في التعاملات :

كونها تتعامل وفق الشريعة ، فإن البنوك الإسلامية تفرض شروطاً أخلاقية في عقودها، وتشجع على الشفافية والعدالة بين الأطراف، مما يخلق بيئة مالية مستقرة وأخلاقية³.

4. تشجيع الوقف والزكاة والتمويل الاجتماعي :

تقوم بعض البنوك الإسلامية بتقديم خدمات إدارة أموال الزكاة والوقف والتمويل الاجتماعي (التمويل الأصغر الإسلامي)، مما يساهم في تحسين البنية الاجتماعية وتحقيق التكافل⁴.

الأهداف الأساسية للبنوك الإسلامية :

تمثل البنوك الإسلامية نظاماً مالياً يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويتسم بمجموعة من الأهداف التي تميزه عن النظام المصرفي التقليدي. هذه الأهداف ليست فقط إقتصادية، بل تتعداها إلى الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والإنمائية. وفيما يلي عرض تفصيلي لأبرز تلك الأهداف:

أولاً: تحقيق مقاصد الشريعة في المال :

تهدف البنوك الإسلامية إلى إدارة المال وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية، التي تشمل حفظ المال وتنميته بطرق مشروعة، والابتعاد عن الاستغلال والربا والغرر، مع تحقيق العدالة والشفافية بين أطراف المعاملة⁵.

1. نزيه حماد، النظام الاقتصادي في الإسلام (الرياض ، مكتبة العبيكان، 2015م) ص 119

2. مجدي عبدالعزيز، الصيرفة الإسلامية والتنمية المجتمعية (الخرطوم، مركز الاقتصاد الإسلامي، 2017م) ص 64

3. محمود أبو السعود، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية، دار الدعوة، 2010م) ص 87

4. البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، تقرير التمويل الأصغر الإسلامي، 2020م

5. محمد علي القرني، مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المالية (دمشق، دار الفكر، 2015م) ص 41

ثانياً: المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة:

من أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها هو دعم الإقتصاد الحقيقي، عبر تمويل المشروعات الإنتاجية والزراعية والصناعية والخدمية، بما ينعكس على الناتج المحلي، ويسهم في خفض معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل والاستثمار¹.

ثالثاً: إرساء العدالة الاجتماعية :

لا تنحصر وظيفة البنك الإسلامي في تمويل الأغنياء فحسب، بل يمتد نشاطه إلى تمويل الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل من خلال برامج التمويل الأصغر الإسلامي وصناديق الزكاة، مع تقديم تسهيلات تمويلية تتناسب مع القدرة المالية للعميل².

رابعاً: تطوير أدوات مالية إسلامية بديلة عن الربا:

من أبرز أهداف البنوك الإسلامية إبتكار أدوات تمويلية واستثمارية بديلة عن الفائدة، مثل:

أ- المرابحة للأمر بالشراء.

ب- المشاركة والمضاربة.

ت- السلم والاستصناع.

ث- الإجارة المنتهية بالتملك.

وغيرها من العقود التي تتيح التمويل وفق ضوابط شرعية، وتُشجع على الابتكار في مجال المعاملات المالية المعاصرة³.

خامساً: الحفاظ على قيم الأخلاق في النشاط المصرفي :

تسعى البنوك الإسلامية إلى خلق بيئة مالية قائمة على الأمانة والصدق والعدل في العقود، بما يقلل من النزاعات القانونية والأخلاقية، ويعزز الثقة بين العملاء والبنك فالمصرف الإسلامي لا يتعامل في المحرمات مثل الخمر أو القمار أو الصناعات الضارة بالمجتمع، ويراعي الاعتبارات الشرعية في كل تعاملاته⁴.

1. حسين شحاتة، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة ، مكتبة النقوى، 2013م) ص87

2. عبد الحليم محمود، الاقتصاد الإسلامي و العدالة الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007م، ص 132

3. علي محيي الدين القره داغي، البدائل الإسلامية للتمويل المعاصر (بيروت، دارالبشائر الإسلامية، 2018م) ص104

4. نزيه حماد، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي (الأردن ، المعهد الإسلامي للبحوث، 2012م) ص93

سادساً : تحقيق عوائد مشروعة للمودعين والمستثمرين :

عبر صيغ الاستثمار الشرعي ، تُوفر البنوك الإسلامية فرصاً استثمارية آمنة ومربحة للمودعين دون التعامل بالفائدة. فالعائد يكون مبنياً على نتائج النشاط الفعلي (ربح أو خسارة) وليس عائداً مضموناً، مما يحقق العدالة بين الأطراف ويشجع على الشفافية والرقابة¹.

سابعاً : ترسيخ ثقافة الإقتصاد الإسلامي:

من خلال ترويج المنتجات الإسلامية، وتقديم التوعية الشرعية والمالية للعملاء، تسعى البنوك الإسلامية إلى نشر ثقافة الإقتصاد الإسلامي، وتقديم نموذج عملي يُثبت قابلية النظام الإسلامي للتطبيق والنجاح في بيئات متنوعة، سواء داخل المجتمعات الإسلامية أو خارجها².

يتضح مما سبق ان اهمية البنوك الإسلامية تتمثل في انها اداة فاعلة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والدور الحقيقي الذي تلعبه البنوك في الإقتصاد الوطني. وتوضيح الأهداف الأساسية لهذه البنوك المتمثلة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة والحد من المعاملات الربوية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

1. محمد البنا ، استثمار الأموال في البنوك الإسلامية (القاهرة ، دار النهضة العربية، 2009م) ص115

2. محمد عمر الشريف، إحياء الفكر الإقتصادي الإسلامي (دمشق ، دار الفكر، 2014م) ص223

المبحث الثالث

التمويل في البنوك الإسلامية

مفهوم التمويل في البنوك الإسلامية:

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: "عملية تزويد الأفراد أو المؤسسات بالأموال أو الأصول اللازمة للأنشطة الاقتصادية المشروعة، من خلال عقود تمويلية شرعية، بحيث يلتزم الطرف الآخر برد المال أو الأصل، أو تقاسم الأرباح الناتجة عنه، بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية¹.

* والتمويل الإسلامي لا يقتصر على تقديم الأموال، بل يشمل توفير الخدمات والسلع اللازمة للمشاريع الإنتاجية من خلال ترتيبات تعاقدية محددة، كالمrabحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم، وغيرها.

وقد أشار دكتور عبد الحميد البعلي إلى أن التمويل في البنوك الإسلامية "يمثل وسيلة لتطبيق مقاصد الشريعة في المعاملات المالية، حيث يوفر التمويل للمحتاجين بشروط عادلة، دون تحميلهم أعباء الربا، ويشجع على المبادرة والعمل².

* وفي السياق ذاته، يرى دكتور عبد الله السعيد أن التمويل الإسلامي يتميز بأنه لا يُنظر إليه كأداة للربح فقط، بل كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة والعدالة الاجتماعية³.

خصائص التمويل في البنوك الإسلامية :

1. الابتعاد عن الربا (الفائدة):

تقوم البنوك الإسلامية على مبدأ تحريم الربا بجميع أنواعه، سواء كان ربا النسيئة أو ربا الفضل. وبالتالي فإن التمويل الإسلامي لا يستند إلى سعر فائدة ثابت، بل يعتمد على الربح المشروع الناتج عن النشاط الاقتصادي⁴.

1. عبدالرؤوف بن محمد بن حسين، التمويل الإسلامي بين النظرية و التطبيق (عمّان، دارالفكر، 2013م) ص44

2. عبدالحميد البعلي، التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية (القاهرة، دارالنشر للجامعات، 2017م) ص29

3. عبد الله السعيد، الاقتصاد الإسلامي المعاصر ، النظرية والتطبيق (جدة ، دار المنارة، 2015م) ص 122

4. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج5 (دمشق، دار الفكر، 2004م) ص 3780

2. الإلتزام بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

تقوم صيغ التمويل الإسلامي - لا سيما المشاركة والمضاربة - على أساس تقاسم المخاطر بين طرفي العقد، مما يُعزّز من مبدأ العدل في المعاملة، ويُخفف من حدة الأزمات المالية¹.

3. الارتباط بالإقتصاد الحقيقي:

التمويل الإسلامي لا يُمَوِّل عمليات وهمية أو مضاربات غير منتجة، بل يشترط أن يكون التمويل مرتبطاً بأصل حقيقي أو خدمة واقعية، مثل تمويل شراء معدات أو عقارات أو خدمات².

4. التقيد بالأخلاق الإسلامية :

البنوك الإسلامية لا تُموِّل أنشطة محرمة كالخمر أو القمار أو تجارة السلاح غير المشروع، بل تلتزم بتمويل المشاريع التي تُسهم في تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال³.

5. العدالة في توزيع الثروة :

من خصائص التمويل الإسلامي تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وتمكين الفئات الضعيفة إقتصادياً، وتحقيقاً لتوازن الاجتماعي ، عبر أدوات مثل التمويل الأصغر الإسلامي⁴.

أهداف التمويل في البنوك الإسلامية:

يهدف التمويل في البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الغايات التي تتكامل فيها الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية، ومن أبرز هذه الأهداف:

1. تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة:

من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات، تُسهم البنوك الإسلامية في تنمية الإقتصاد القومي، وزيادة الناتج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

1. محمد البحيسي، تمويل المشاريع في المصارف الإسلامية (عمّان، دارالحامد، 2010م) ص 61

2. سامي حسن عمار، المصرفية الإسلامية الأصول والتطبيقات (القاهرة، دار الصفوة، 2016م) ص 142

3. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الإقتصاد الإسلامي (بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001م) ص 98

4. أنور الشاعر، التمويل الإسلامي وأثره على الإقتصاد الكلي (القاهرة، دار النهضة العربية، 2013م) ص 215

2. تحقيق العدالة الاجتماعية :

يسعى التمويل الإسلامي إلى تمكين الفئات ذات الدخل المحدود، ودعم صغار المنتجين، عبر تقديم تسهيلات تمويلية لا تقوم على الفائدة، بل على العقود الشرعية المنصفة.

3. تشجيع الادخار والاستثمار المشروع :

يوفر النظام الإسلامي حوافز للمودعين من خلال الاستثمار في المشاريع وفق صيغ المشاركة والمرابحة وغيرها، مما يشجع على الادخار في ظل الطمأنينة والشفافية.

4. المساهمة في القضاء على البطالة :

بتوفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتيح البنوك الإسلامية فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتُسهم في محاربة البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

5. إعادة توزيع الثروة :

من خلال نظام الزكاة والوقف والتمويل القائم على التعاقد، يعزز التمويل الإسلامي عملية توزيع الثروة بصورة أكثر عدالة من النظم الربوية التقليدية¹.

صيغ التمويل في البنوك الإسلامية:

تُعتمد البنوك الإسلامية في عملياتها التمويلية على مجموعة من الصيغ الشرعية المستندة إلى العقود الإسلامية، وهي تُستخدم كأدوات لتحقيق الربح بطريقة مشروعة ، دون اللجوء إلى الفائدة المحرمة. تتنوع هذه الصيغ لتتناسب احتياجات العملاء المختلفة، سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التجارة أو الخدمات. ومن أبرز هذه الصيغ:

أولاً: المrabحة:

تُعد المrabحة للأمر بالشراء من أكثر صيغ التمويل الإسلامي استخداماً وانتشاراً في المصارف الإسلامية، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات. وهي صيغة تمويلية تعتمد على مبدأ بيع السلعة بمقابل الثمن الأصلي مضافاً إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً، وهي تختلف بذلك عن البيع العادي الذي قد لا يُفصح فيه عن تكلفة الشراء².

1. حسن عبدالله الزين ، نظام التمويل الإسلامي ، منظور مقارن (بيروت، دارالكتب العلمية، 2018م) ص176

2. عبد الستار أبو غدة، عقود التمويل الإسلامية (عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010م) ص 39.

مفهوم المراجعة:

المراجعة لغة: من الربح، ويُقال: "رَبِحَ البَيْعُ" أي نَمَا وَزَادَ. واصطلاحًا: هي بيع السلعة بثمنها الأول مع زيادة ربح معلوم بين الطرفين¹.

* أما في التطبيق المصرفي، فقد تطورت المراجعة إلى ما يُعرف بـ "المراجعة للآمر بالشراء"، وهي أن يطلب العميل من البنك شراء سلعة معينة بمواصفات محددة، ويتعهد بأنه إذا اشتراها البنك فإنه سيملكها منه بثمن يشمل التكلفة زائدًا نسبة ربح معلومة².

أركان المراجعة وشروطها:

تشمل المراجعة في صورتها المصرفية أربعة أركان رئيسية:

1. الأمر بالشراء (العميل).

2. المأمور (البنك الإسلامي).

3. السلعة محل التعاقد.

4. عقدا الوعد والبيع.

ويشترط في المراجعة عدة شروط حتى تكون صحيحة شرعًا، منها:

1. أن تكون السلعة مملوكة للبنك وقت العقد.

2. أن يُفصح البنك عن ثمن الشراء الحقيقي.

3. أن يكون الربح معلومًا ومحددًا.

4. ألا تكون السلعة من النقود أو الذهب والفضة، لأن بيعها يشترط فيه التماثل

والقابض³.

1. ابن منظور محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، ج 10 (بيروت، دارصادر، 1955م) ص 103

2. يوسف القرضاوي، بيع المراجعة للآمر بالشراء كما تجرّيه المصارف الإسلامية، ط3 (القاهرة، دار الوفاء، 1991م) ص 23.

3. علي السلوس، المراجعة كما تجرّيها البنوك الإسلامية (الدوحة، دار الثقافة، 2002م) ص 15.

خطوات تنفيذ المراجعة المصرفية:

تمر المراجعة بعدة مراحل تطبيقية، وهي كما يلي:

1. طلب العميل شراء سلعة معينة وتحديد مواصفاتها.
2. وعد العميل بشراء السلعة من البنك بعد تملكها.
3. شراء البنك للسلعة فعليًا وامتلاكها.
4. بيع البنك السلعة للعميل بسعر يتضمن التكلفة + ربح.
5. سداد العميل الثمن إما نقدًا أو بالأقساط المؤجلة¹.

حكم المراجعة الفقهي:

أجمع العلماء المعاصرون على جواز المراجعة للأمر بالشراء بشرط تملك البنك للسلعة قبل بيعها، وعدم صورية العملية، وقد أقرها مجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم (40-41/2) عام 1988م، بشرط ألا تتحول إلى حيلة ربوية، وذلك بمنع البنك من بيع ما لا يملك أو تحمّله التزامات قبل التملك².

أهمية المراجعة في العمل المصرفي الإسلامي:

تُعتبر المراجعة مناسبة جدًا للمصارف الإسلامية نظرًا لأنها:

1. تحقق أمانًا نسبيًا للبنك بتقليل المخاطر؛ لأن الربح محدد سلفاً.
 2. سهولة التطبيق والفهم بالنسبة للعملاء.
 3. تغني عن القروض الربوية، وتوجه التمويل إلى شراء سلع وخدمات حقيقية³.
- لكن من جانب آخر، انتقد بعض الباحثين الإفراط في استخدامها، كونها تُشبه القرض الربوي من حيث النتيجة - ولو اختلفت من حيث الشكل - إذا لم تُطبق بصورة منضبطة، ودعوا إلى تعزيز صيغ المشاركة والمضاربة التي تحقق فلسفة التمويل الإسلامي بشكل أعمق⁴.

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير الشريعة، المعيار رقم 8، البحرين، 2017م، ص 95.

2. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 40 (5/2) جدة، 1988م.

3. سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1982م) ص 143.

4. محمد عمر شارب، نحو نظام نقدي عادل (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991م) ص 224.

ثانيًا: المشاركة:

مفهوم المشاركة:

المشاركة في الفقه الإسلامي هي نوع من العقود التي تقوم على إشتراك طرفين أو أكثر في تمويل مشروع معين، ويتحمل كل طرف جزءاً من رأس المال بنسبة محددة، ويكون الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتوزع بنسبة المساهمة في رأس المال، وهذا هو الفارق الأساسي بينها وبين غيرها من صيغ التمويل¹.

* وقد استُمدت المشاركة من عقد الشراكة في الفقه الإسلامي، وهو من العقود الجائزة شرعاً بالإجماع، لقوله ﷺ: " إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما"².

أنواع المشاركة:

تنقسم المشاركة من حيث المدة وطريقة التنفيذ إلى قسمين رئيسيين:

1. المشاركة الدائمة: وهي التي يظل فيها الشركاء مستمرين في المشروع، ولا يتوقع الخروج منه بعد فترة قصيرة، بل يبقى الأصل قائماً مع تقاسم الأرباح دورياً³.
2. المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وهي صيغة شائعة في المصارف الإسلامية، حيث يشترك البنك والعميل في تمويل مشروع، ويبدأ العميل بعد فترة بشراء حصص البنك تدريجياً حتى يتملك المشروع بالكامل، وتُعرف هذه الصيغة أحياناً باسم "التمويل بالمشاركة المنتهية بالتمليك"⁴.

آلية تنفيذ المشاركة المصرفية:

تمر عملية المشاركة بالخطوات التالية:

1. يتقدم العميل بطلب تمويل مشروع معين (تجاري أو صناعي أو عقاري...) .
2. يدرس البنك المشروع ويحدد مدى جدواه الاقتصادية.
3. يدخل البنك كشريك برأس مال محدد، سواء نقدًا أو عينا.

1. عبد الله بن سليمان المنيع، أحكام الشركات في الشريعة الإسلامية، (الرياض، دار كنوز إشبيلية، 2007م)، ص 88.

2. رواه أبو داود، كتاب البيوع، باب في الشركة، رقم الحديث 3383.

3. يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، (القاهرة، مكتبة وهبة، 2003م)، ص 319.

4. محمد الأشقر، نحو تمويل إسلامي فعال، مجلة المجمع الفقهي، العدد 6، 2000م، ص 91.

4. تُدار المشاركة إما من قبل العميل أو إدارة مشتركة، حسب الاتفاق.
5. يُوزع الربح حسب نسب محددة في العقد أما الخسارة فتوزع بنسبة رأس المال.
6. في حالة المشاركة المتناقصة، يبدأ العميل في شراء حصة البنك تدريجياً¹.

الفرق بين المشاركة وغيرها من صيغ التمويل:

في المشاركة، يتحمل البنك المخاطرة الفعلية، بخلاف صيغة المراجعة التي تضمن ربحاً ثابتاً.

المشاركة تحقق مقاصد الشريعة في تقاسم الغنم والغرم، وهي أكثر عدالة واستدامة على المدى الطويل².

الحكم الشرعي للمشاركة:

اتفق الفقهاء على جواز عقد الشركة أو المشاركة، وقد اعتبرها جمهور العلماء من العقود الرفاقية التي تهدف إلى التعاون، وتُشترط فيها شروط عامة مثل:

1. معرفة مقدار رأس المال.
 2. تحديد نسب الربح.
 3. توزيع الخسائر بحسب رأس المال³.
- وقد أكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي في مؤتمراته المتتالية جواز صيغة المشاركة، وحثّ على تفعيلها كمصدر تمويلي يُجسّد روح العمل الإسلامي التشاركي⁴.

• مزايا المشاركة في التمويل الإسلامي

1. تُحقق عدالة التوزيع في الأرباح والخسائر.
2. تُشجع الاستثمار الإنتاجي الحقيقي بدلاً من القروض الاستهلاكية.
3. تعزز روح الشراكة والمسؤولية بين المصرف والعميل.
4. تساهم في تنمية رأس المال الوطني من خلال مشاريع واقعية⁵.

1. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير الشريعة، المعيار رقم 12 (البحرين، 2017م) ص 123.

2. سامي حسن حمود، العمليات المصرفية الإسلامية (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994م) ص 198.

3. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 3872.

4. مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم 65 (7/3) مؤتمر عمان، 1992م.

5. عمر شارب، نظام إسلامي بديل (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001) ص 185.

• التحديات والصعوبات:

1. تحتاج المشاركة إلى رقابة دقيقة وتقييم مستمر لأداء المشروع.
2. الخوف من تلاعب بعض العملاء بالأرباح الحقيقية.
3. ضعف الإقبال عليها مقارنة بصيغ التمويل الأخرى مثل المرافحة بسبب المخاطر العالية¹.

ثالثاً: المضاربة:

مفهوم المضاربة :

المضاربة هي عقد يُقَدَّم فيه أحد الطرفين ويُسمى "رب المال" مَالاً للطرف الآخر ويُسمى "المضارب"، ليتاجر به ويعمل فيه، على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق، بينما الخسارة تكون على صاحب المال وحده، إلا إذا كانت بسبب تعدي المضارب أو تفريطه².

* وقد عُرفت المضاربة في الفقه الإسلامي منذ عهد النبوة، وكان الرسول ﷺ وأصحابه يمارسونها، وهي تُعرف أيضاً باسم "القراض" في بعض المذاهب الفقهية، خصوصاً في المذهب المالكي³.

قال ابن المنذر: " أجمع أهل العلم على إباحة المضاربة في الجملة"⁴

الأساس الفقهي للمضاربة:

تستند المضاربة إلى مجموعة من الأحاديث والآثار، منها ما ورد عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: " كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالاً مضاربة، اشترط على صاحبه أن لا يُحْمَل في البحر، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذات كبد، فإن فعل فقد ضَمِنَ المال. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأجازه"⁵.

* وهذا يدل على مشروعية المضاربة، وعلى جواز الاشتراط فيها لحفظ رأس المال.

1. عبد الستار أبو غدة، عقود التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 97.

2. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 3880.

3. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2 (بيروت، دار المعرفة، 2012م) ص 241.

4. محمد بن إبراهيم ابن المنذر، النيسابوري، الإجماع (الرياض، دار المسلم، 1982م) ص 121.

5. رواه عبد الرزاق في المصنف، كتاب البيوع، باب المضاربة، رقم الحديث 14595.

أنواع المضاربة:

تنقسم المضاربة إلى نوعين رئيسيين:

1. **مضاربة مطلقة:** لا يُقَيَّد فيها المضارب بشروط محددة، بل يُعطى المال ويتصرف فيه حسب ما يراه مناسباً من أعمال تجارية، مع مراعاة الأعراف والضوابط الشرعية.
2. **مضاربة مقيدة:** يُشترط فيها على المضارب نوع معين من النشاط التجاري أو تحديد مكان أو وقت معين للتصرف في المال، ولا يجوز له تجاوز هذه الشروط¹.

شروط صحة المضاربة:

وضع الفقهاء عدة شروط لصحة عقد المضاربة، منها:

1. أن يكون رأس المال معلوماً ومقدراً .
2. أن يكون الربح نسبة مشاعة (مثلاً: 60% لرب المال، 40% للمضارب)، لا مبلغاً مقطوعاً.
3. أن يكون العمل من جانب واحد (المضارب)، ولا يشارك رب المال فيه، وإلا أصبحت شركة.
4. ألا يتحمل المضارب الخسارة إلا إذا ثبت تقصيره².

آلية تنفيذ المضاربة في البنوك الإسلامية:

تُعد صيغة المضاربة من أهم أدوات التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، وتستخدم بعدة طرق:

1. **مضاربة داخلية:** بين البنك (كمضارب) والمودعين (كأرباب أموال)، حيث يُوظف البنك هذه الأموال في مشاريع تجارية، ويُوزع الربح لاحقاً .
2. **مضاربة خارجية:** بين البنك (كرأس مال) وأحد العملاء (كمضارب)، في مشروع معين، وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها³.

1. علي السلوس، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (الرياض، مكتبة دار السلام، 2005م) ص 206.

2. عبد الرحمن بن سعدي، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ج9 (الرياض، مؤسسه اسام، 1422هـ) ص 540.

3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار المضاربة، المعيار رقم 13، البحرين، 2017م، ص

الفرق بين المضاربة والمشاركة:

1. في المشاركة: يقدم الطرفان رأس المال، ويتشاركان في الإدارة والربح والخسارة.
2. في المضاربة: يقدم طرف واحد المال، والآخر العمل، والربح يُقسَّم حسب الاتفاق، أما الخسارة فعلى رب المال فقط، ما لم يُفَرِّط المضارب¹.

مزايا المضاربة في التمويل الإسلامي:

1. توفر تمويلًا بدون فوائد، وتدعم الأنشطة التجارية والاستثمارية.
2. تُسهم في تشغيل المدخرات وتحريك الأموال الراكدة.
3. تمنح فرصة للعملاء لإثبات كفاءتهم في مجال التجارة والإدارة.
4. تحقق مبدأ تقاسم الربح والخسارة العادل بين الأطراف².

التحديات والصعوبات:

1. تحتاج إلى ثقة عالية بين الطرفين.
2. صعوبة التحقق من صدق المضارب في إظهار الأرباح الحقيقية.
3. ضعف نظام الرقابة الشرعية والمحاسبية في بعض المؤسسات³.

رابعاً: الإجارة

مفهوم الإجارة:

الإجارة في اللغة مأخوذة من الأجر، وهو العوض، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّ﴾ القصص: 27
أما في الاصطلاح الفقهي، فالإجارة تُعرَّف بأنها: عقد على منفعة معلومة مباحة لمدة معلومة بعوض معلوم⁴.

1. محمد بن إبراهيم السحيباني، التمويل الإسلامي المفاهيم والصيغ (الرياض، دار ابن الجوزي، 2014م) ص 123

2. سامي حسن حمود، العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 199

3. عبد الستار أبو غدة، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف (جده، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2005م) ص 154.

4. ابن قدامة المغني، في شرح الموطأ، ج 5 (بيروت، دار الفكر، 1987م) ص 562.

مشروعية الإجارة:

أجمعت المذاهب الفقهية على جواز عقد الإجارة، وقد دلّ على مشروعيتها الكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَأْجِرُوهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ القصص: 26

ومن السنة ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: " أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبير على أن يعملوها ويزرعوها، ولهم شطر ما يخرج منها"¹.

أنواع الإجارة:

تنقسم الإجارة إلى نوعين رئيسيين:

- 1 . الإجارة التشغيلية (المباشرة): وهي الإجارة المعروفة في الفقه التقليدي، حيث يُؤجّر الأصل (عقار، سيارة، آلة) لفترة محددة مقابل أجر معين².
- 2 . الإجارة المنتهية بالتملك: وتستخدم في المصارف الإسلامية، حيث يتفق البنك مع العميل على تأجير أصل معين، مع وعد بتمليكه إياه في نهاية المدة بسعر رمزي أو باتفاق مستقل³.

الإجارة المصرفية الإسلامية:

تُعتبر الإجارة من أهم صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، خاصة في الحالات التي لا يرغب فيها العميل بشراء الأصل مباشرة، أو إذا كان لا يستطيع الشراء نقداً. وتقوم الإجارة المصرفية على:

1. أن يشتري البنك أصلاً معيناً (كعقار أو سيارة أو آلة إنتاج) .
2. ثم يُؤجّره للعميل لمدة محددة وبأجر معلوم.
3. وقد يُرفق العقد بـ "وعد بالتملك" في نهاية المدة، دون أن يكون ذلك جزءاً من العقد الأصلي تجنباً لشبهة الجمع بين البيع والإجارة⁴.

1. صحيح البخاري، حديث رقم 2329.

2. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 3716.

3. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار الإجارة المنتهية بالتملك، معيار رقم 9، 2015م.

4. سامي حسن حمود، العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص 205.

شروط صحة الإجارة

ليكون عقد الإجارة صحيحاً، يشترط فيه ما يلي:

1. أن تكون المنفعة معلومة ومباحة شرعاً.
2. تحديد مدة الإجارة تحديداً دقيقاً.
3. تحديد الأجرة عند التعاقد بشكل واضح.
4. أن يكون المؤجر مالكا للعين أو وكيلاً عن مالكها.
5. أن تكون العين المؤجرة قابلة للانتفاع مع بقائها على حالها¹.

مزايا الإجارة في التمويل الإسلامي

1. مرونة عالية في تمويل الأصول دون نقل الملكية الفورية.
2. تقليل مخاطر التملك من جهة العميل.
3. ضمانات إضافية للمصرف (لأن العين تظل باسمه غالباً في البداية).
4. تشجيع المؤسسات والأفراد على الاستفادة من الأصول الإنتاجية دون الحاجة لتمويل نقدي فوري².

الفرق بين الإجارة والبيع:

- في البيع : تنتقل ملكية العين والمنافع معاً إلى المشتري.
 - في الإجارة : تبقى العين مملوكة للمؤجر، بينما يُمنح المستأجر حق الانتفاع فقط³.
- التحديات في تطبيق الإجارة المصرفية:

1. يجب على المصرف الإسلامي تحمّل تبعات الملكية (كالصيانة التأمينية والضرائب) طوال مدة الإجارة.
2. وجود بعض التجاوزات التطبيقية مثل اشتراط التأمين التجاري أو تحميل العميل نفقات غير شرعية.
3. ضرورة الفصل التام بين عقد الإجارة ووعد التمليك لضمان صحة العقد شرعاً⁴.

1. يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ج5 (بيروت ، دار الكتب العلمية، 1991م) ص 314.

2. عبد الستار أبو غدة، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها، مرجع سابق، ص 112.

3. محمد علي القري، تمويل المصارف الإسلامية، جده، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية ، 1996م، ص 121.

4. منذر قحف، التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية (بيروت، دار الكتب الاقتصادية، 2015م) ص 49.

خامساً: صيغة السَّلَم :

مفهوم السَّلَم:

السَّلَم (ويُسمى أيضاً السلف) هو بيع شيء موصوف في الذمة بثمن يُدفع مقدماً في مجلس العقد، ويُسَلَّم المبيع في وقت لاحق¹.

وقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم هذا النوع من البيوع، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: "قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم"².

أركان السَّلَم وشروطه

1. المُسَلِّف: وهو المشتري أو البنك الإسلامي.
2. المُسَلَّم إليه: وهو البائع الذي يلتزم بتسليم السلعة لاحقاً.
3. رأس المال: وهو الثمن المدفوع مقدماً.
4. المُسَلَّم فيه: وهو البضاعة أو السلعة الموصوفة في الذمة³.

آلية تطبيق السلم في المصارف الإسلامية

تُستخدم صيغة السلم غالباً في تمويل الأنشطة الزراعية أو الصناعية، وتمضي بالشكل التالي:

1. يتقدم العميل (غالباً مُزارع أو منتج) بطلب تمويل نقدي مقابل تسليم كمية محددة من سلعة معينة (مثل القمح أو التمر أو السكر) في وقت لاحق.
2. يقوم البنك بدفع كامل المبلغ فوراً (ثمن السلم).
3. يتعهد العميل بتسليم البضاعة في التاريخ والمكان المحددين.
4. يحتفظ البنك بالبضاعة عند تسلمها، ثم يبيعها في السوق محققاً ربحاً⁴.

1. ابن قدامة المغني، كتاب المغني (بيروت، دارالفكر، 2002م) ص 287.

2. صحيح البخاري، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم إلى أجل معلوم، حديث رقم (2240).

3. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ص 3029.

4. علي السلوس، الاقتصاد الإسلامي والنظم المعاصرة (الدوحة، دار الثقافة، 2000م) ص 217.

أهمية السلم في التمويل الإسلامي:

1. يوفر سيولة منتجة للمزارعين والمنتجين.
2. يُعتبر بديلاً شرعياً عن القروض الربوية.
3. يدعم النشاط الزراعي والصناعي بشكل مباشر.
4. يقلل من مخاطر التخزين والتقلبات السعرية على البنك.

الحكم الفقهي:

السلم مشروع باتفاق المذاهب الأربعة، وقد وردت أحاديث صحيحة تُجيزه، وهو استثناء من القاعدة الفقهية القائلة "لا يُباع ما ليس عندك"، ولذلك يُشترط فيه الالتزام الصارم بشروطه لتجنب الغرر والجهالة¹.

سادساً: الاستصناع:

مفهوم الاستصناع:

الاستصناع في اللغة مأخوذ من "الصُنْع"، وهو العمل والإعداد والتهيئة². وفي الاصطلاح الفقهي، يُعرف بأنه: "عقدٌ يُطلب بموجبه من الصانع أن يصنع شيئاً معيناً موصوفاً في الذمة مقابل عوض معلوم، ويشترط فيه الأجل"³. وهو عقد يتضمن التزاماً من الصانع بصناعة شيء للطالب (المتصنع) حسب مواصفات متفق عليها مسبقاً، وغالباً ما يُسدّد الثمن على أقساط أو في مواعيد محددة، مع تسليم الصنع لاحقاً.

مشروعية الاستصناع:

الاستصناع من العقود الاستثنائية التي أجازها الفقهاء للحاجة، رغم إشتماله على بيع ما لا يملكه البائع حالاً. وقد أجازته الحنفية دون خلاف، وألحقه المالكية والشافعية والحنابلة بعقود السلم بشروط خاصة⁴.

1. محمد علي القري، تمويل المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص145

2. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة صنع، ج8 (بيروت، دار صادر، 1997م) ص387

3. علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع (بيروت، دار الكتب العلمية، 2003م) ص2

4. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، ج5 (القاهرة، دار الحديث، 1993م) ص214.

خصائص عقد الاستصناع:

1. يُعدّ عقداً ملزماً للطرفين، لا يُفسخ إلا برضا الطرفين أو بموجب خلل في الشروط .
2. يتم التعاقد على شيء موصوف في الذمة، وليس موجوداً وقت التعاقد.
3. الثمن قد يُدفع مقدماً، مؤخراً، أو مقسّطاً، بخلاف السلم الذي يشترط فيه دفع الثمن كاملاً في مجلس العقد.
4. يجوز للصانع أن يصنع بنفسه أو يوكل غيره، ما لم يُشترط عليه القيام بالعمل بنفسه¹.

خطوات تطبيق الاستصناع في المصارف الإسلامية:

1. يتقدم العميل بطلب تصنيع أصل معين (كعقار أو آلة إنتاج) بمواصفات محددة.
2. يقوم البنك بقبول الطلب والتعاقد مع العميل بعقد استصناع أول (استصناع موازي).
3. ثم يتعاقد البنك مع جهة منفذة (شركة مقاولات مثلاً) لصنع ذات الأصل.
4. عند انتهاء التصنيع، يُسلم البنك الأصل للعميل وفقاً للشروط.
5. وهذا الأسلوب يُعرف بالاستصناع الموازي، ويشترط فيه ألا يكون العقدان مرتبطين ارتباطاً يُفسد أحدهما الآخر، وإنما يتم كل عقد على حدة².

شروط صحة عقد الاستصناع:

1. تحديد واضح للمواصفات المطلوبة من حيث الكمية، النوع، الجودة، المواد، الشكل، الزمن، وغير ذلك.
2. تحديد المدة الزمنية التي يجب أن يُسلم فيها المصنوع.
3. بيان الثمن وتحديد بدقه، مع بيان طريقة الدفع.
4. عدم اشتراط أن يكون المصنوع موجوداً وقت العقد³.

1. عبد الستار أبو غدة، الاستصناع وتطبيقاته المصرفية (بيروت، دار الفكر، 2016م) ص 13.

2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، معيار الاستصناع، معيار رقم 11، 2015م

3. الخطيب محمد مصطفى، الاستصناع وأثره في المعاملات المعاصرة (عمان، دار النفائس، 2005م) ص 84

الفرق بين الاستصناع والسلم¹:

وجه المقارنة	الاستصناع	السلم
موضوع العقد	صناعة شيء معين	تسليم شيء معين موجود في الأسواق
دفع الثمن	يجوز تأجيله أو تقسيطه	يجب دفعه كاملاً في مجلس العقد
القبول بالتدرج في التسليم	جائز	غير جائز إلا بشرط
تعدد مراحل التنفيذ	متوقع	نادر

أهمية الاستصناع في الاقتصاد الإسلامي:

1. يلبي حاجة القطاعات الإنتاجية من المعدات والمباني والأصول الرأسمالية.
2. يُحفّز قطاع الصناعات المحلية من خلال طلبات المصارف المتكررة.
3. يوفر تمويلًا مرناً للأنشطة التي تتطلب فترة تصنيع أو إنشاء طويلة.
4. يُساعد على تحريك عجلة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي بطريقة متوافقة مع الشريعة².

ضوابط الاستصناع في الفقه الإسلامي:

1. لا يجوز الجمع بين عقد الاستصناع وشروط فاسدة كربا الجاهلية أو الغرر الفاحش.
2. يُراعى في تنفيذ العقد مقاصد الشريعة من حفظ المال والعدل والوفاء بالعقود.
3. في حال التأخير في التسليم أو الإخلال بالمواصفات، يمكن النص على شروط جزائية ضمن الاتفاق، بشرط عدم مخالفة الشريعة³.

1 . عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل والشافعي وإسحاق وأبي ثور، ج4 (بيروت، دار الفكر، 1985م) ص310.

2 . سامي حسن حمود، العمليات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 241.

3 . منذر قحف، التمويل الإسلامي الأسس والتطبيقات (دمشق ، دار الفكر، 2005م) ص 109.

خلاصة الفصل:

* من خلال الدراسة يتضح أن البنوك الإسلامية قد أثبتت فعاليتها في تقديم حلول مالية مبتكرة ومبنية على أسس أخلاقية وشرعية تضمن تحقيق العدالة والمساواة. ورغم التحديات التي قد تواجهها هذه البنوك في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في بعض الدول، إلا أن التمويل الإسلامي يظل خياراً مرناً وفعالاً يمكن أن يساهم بشكل كبير في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية العادلة.

من خلال المقارنة بين النظامين الماليين ، يمكن ملاحظة الفوارق الواضحة في الأهداف والصيغ التمويلية والآثار الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الفوائد العديدة التي يتمتع بها التمويل الإسلامي، فإنه يحتاج إلى المزيد من الابتكار والتطوير من أجل التوسع في تطبيقه على نطاق أوسع. يتطلب هذا مزيداً من التشريعات التنظيمية والتدريب المتخصص على أساليب التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى العمل على مواكبة التطورات التقنية في القطاع المالي العالمي. وأن الوظائف المتعددة للبنوك تمثل جانباً مهماً من تطور الإقتصاديات الحديثة، غير أن ممارستها في الأطر التقليدية القائمة على الفوائد الربوية يثير إشكالات شرعية وأخلاقية في المجتمعات الإسلامية. وعليه، فإن التوسع في تبني النماذج المصرفية الإسلامية يُعد خطوة ضرورية لتوفير بدائل مالية تحقق الكفاءة الاقتصادية وتراعي القيم الدينية والاجتماعية في آن واحد.

الفصل الثاني

تمويل التجارة المحلية

المبحث الأول:- مفهوم التجارة المحلية وأهدافها

المبحث الثاني:- أنواع وسياسات التجارة المحلية

المبحث الثالث:- صيغ وضوابط تمويل التجارة المحلية

الفصل الثاني : تمويل التجارة المحلية

المبحث الأول

مفهوم التجارة المحلية وأهدافها

مفهوم وتعريف التجارة المحلية:

تُعد التجارة المحلية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد القومي، إذ تُشكّل النشاط الاقتصادي الذي يتم داخل الحدود الجغرافية للدولة، وتخضع في تنظيمه وتشغيله إلى السياسات الاقتصادية والتجارية التي تضعها السلطات المحلية. وهي تشمل جميع العمليات التي تتم بين البائعين والمشتريين من الأفراد والمؤسسات، بشأن تبادل السلع والخدمات بمقابل مادي، ويتم ذلك باستخدام العملة الوطنية الرسمية، وضمن النطاق التنظيمي والتشريعي الذي تسنه الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية¹.

ويُطلق على التجارة المحلية أيضاً مصطلح "التجارة الداخلية"، ويُقصد بها مُجمل الأنشطة التجارية التي تتم ضمن الإقليم الوطني، سواء كانت هذه الأنشطة متعلقة ببيع أو شراء السلع المادية أو تقديم الخدمات بأنواعها المختلفة. وتتميز التجارة المحلية عن التجارة الخارجية في كونها لا تتضمن تعاملات عبر الحدود، ولا تحتاج إلى صرف عملات أجنبية، كما أنها لا تخضع لاتفاقيات دولية بل تُدار بواسطة القوانين المحلية كقانون التجارة، والضرائب، وحماية المستهلك، وغيرها وقد عرّفها الباحث الاقتصادي محمد سعيد عبد الله بأنها: "جميع العمليات التي تنطوي على تبادل السلع والخدمات بين أفراد ومؤسسات داخل حدود الدولة، باستخدام عملة الدولة الوطنية، وتحت إشراف منظومتها القانونية والتنظيمية الخاصة"².

هذا التعريف يُبرز ثلاثة عناصر محورية في بناء مفهوم التجارة المحلية:

1. النطاق الجغرافي المحلي، وهو ما يميز هذه التجارة بأنها محصورة داخل الحدود الإدارية والسياسية للدولة.

1. عبد الله محمد سعيد، الاقتصاد والتجارة المحلية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019) ص 42.

2. عبد الحميد فاطمة الزهراء، مبادئ الاقتصاد العام (الجزائر، دار الهدى، 2020) ص 129.

2. العملة الوطنية، التي يتم استخدامها في تنفيذ المعاملات التجارية، بما يُجنب المتعاملين مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية.

3. الإشراف القانوني المحلي، وهو ما يمنح التجارة الداخلية طابعاً رسمياً وخاضعاً للرقابة الحكومية والضريبية¹.

ويؤكد الاقتصاديون أن التجارة المحلية تمثل الشريان الحيوي الذي يُغذي الاقتصاد الوطني بالحركة والنشاط، إذ تُوفّر قناة فعالة لتصريف المنتجات الوطنية، وتُساعد على تحقيق التوازن بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك، كما تُحفز الصناعات المحلية على التطوير والاستمرار، خاصة في الدول النامية التي تسعى لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي².

وفي ضوء التطورات الاقتصادية الحديثة، اتسع مفهوم التجارة المحلية ليشمل ليس فقط الأسواق التقليدية المادية، بل أيضاً الأسواق الرقمية التي تعمل داخل الدولة. فمع التحول الرقمي، أصبحت التجارة الداخلية تُدار جزئياً عبر الإنترنت من خلال المنصات المحلية، مما عزز من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى شرائح أوسع من المستهلكين، دون الحاجة إلى توسع إقليمي أو خارجي³.

ومن الجدير بالذكر أن التجارة المحلية تختلف من دولة إلى أخرى بحسب البنية التحتية، والقوة الشرائية للسكان، والسياسات الحكومية. ففي بعض الدول، تُشكل التجارة الداخلية ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما في دول أخرى لا تزال التجارة الداخلية تعاني من ضعف التنظيم أو تهميش المناطق الطرفية، ما يؤثر على كفاءتها وفعاليتها في دعم التنمية الاقتصادية⁴.

1. يوسف حسن مصطفى، الأنظمة التجارية الداخلية (بيروت، دار الجيل، 2021) ص58.

2. سارة إبراهيم، التجارة الداخلية ودورها في التنمية الوطنية (الخرطوم، مركز الدراسات الاقتصادية، 2022) ص 27.

3. النور سامي، التحول الرقمي والتجارة الداخلية في السودان (الخرطوم، وزارة التجارة، 2023) ص 33.

4. تقرير البنك الدولي، تحليل منظومة التجارة الداخلية في الدول النامية، واشنطن، البنك الدولي، 2021، ص 76.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التجارة المحلية ليست فقط قناة لتبادل السلع والخدمات، بل هي نظام اقتصادي واجتماعي متكامل يعكس التفاعل اليومي بين مكونات المجتمع، ويُسهم بشكل مباشر في بناء اقتصاد مستقر ومستدام.

* من الدراسة يتضح أن التجارة المحلية لا ينبغي أن تُختزل في كونها مجرد نشاط اقتصادي داخلي، بل يجب النظر إليها باعتبارها أداة استراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني وبناء العدالة الاجتماعية، فهي تمثل منصة جامعة لتمكين الفئات المنتجة من تصريف منتجاتها وخدماتها، وتُعد حاضنة طبيعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب كونها آلية فعالة لاستيعاب الطاقات العاطلة، خاصة في القطاعات غير الرسمية.

* من الدراسة يتضح من خلال ما سبق أن التجارة المحلية هي عملية تبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة الواحدة بين المنتجين والمستهلكين أو بين التجار أنفسهم، بهدف تلبية احتياجات السوق الداخلي وتحريك النشاط الاقتصادي.

أهمية التجارة المحلية:

تُعَدُّ التجارة المحلية من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تسهم بصورة مباشرة في تحريك عجلة الإنتاج، وتنشيط الأسواق الداخلية، وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى دورها المحوري في تعزيز الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين المناطق الجغرافية المختلفة داخل الدولة. وتظهر أهمية التجارة المحلية في عدد من الجوانب الحيوية نوضحها فيما يلي:

أولاً : دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المحلي:

تُعَدُّ التجارة المحلية محركاً رئيسياً للاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الإنتاج المحلي والاستهلاك الداخلي. فعندما تنشط حركة التجارة المحلية، تزداد معدلات الطلب على المنتجات الوطنية، ما يدفع المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع عملياتها وتحسين جودة منتجاتها، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي المستدام داخل الدولة¹.

ثانياً : توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة:

1. النور محمد عبد الله، اقتصاديات التنمية المحلية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019) ص 77.

تلعب التجارة المحلية دورًا بارزًا في امتصاص البطالة، خاصة في الأوساط الريفية وشبه الحضرية، من خلال ما توفره من فرص عمل مباشرة في أنشطة البيع والشراء، أو غير مباشرة في سلاسل الإمداد، والتوزيع، والخدمات المساندة. فالمحال التجارية والأسواق المحلية تُوظف أعدادًا كبيرة من العمالة، مما يساهم في خفض نسب البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي¹.

ثالثاً : تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة:

تُوفر التجارة المحلية بيئة خصبة لانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعد العمود الفقري لأي اقتصاد ناشئ. فبفضل انخفاض تكاليف الدخول إلى الأسواق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية، تُتاح فرص أكبر للأفراد لبدء مشاريعهم التجارية، وبالتالي تنمية ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز روح المبادرة بين الشباب².

رابعاً : تقوية التكامل الاقتصادي بين المناطق:

تُساهم التجارة المحلية في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الولايات والمناطق المختلفة من خلال تبادل السلع والخدمات، ما يؤدي إلى تحقيق التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، قد تعتمد منطقة زراعية على منتجات مصنعة من منطقة صناعية مجاورة، ما يُعزز من الترابط الاقتصادي ويُقلل الفجوات التنموية³.

خامساً : تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي:

من خلال تنشيط التجارة الداخلية، تتمكن الدول من الاعتماد على منتجاتها المحلية في تلبية احتياجات السكان، وهو ما يُقلل من حجم الواردات ويُعزز من ميزان المدفوعات. كما أن تشجيع المستهلك المحلي على اقتناء المنتج المحلي يساهم في حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية⁴.

1. سهى عبد الرحمن ، الأسواق المحلية والتنمية المستدامة (بيروت، دار الكتاب الحديث، 2020) ص 112.

2. World Bank. (2021) Local Trade and SME Growth in Sub-Saharan Africa. Washington D.C., p.23.

3. سليمان عادل "دور التجارة الداخلية في تحقيق التكامل الإقليمي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، ج5، 2022، ص134

4. Basu, A. (2020) Internal Market Strengthening and Import Substitution Strategies. Economic Review Journal, Vol. 33, No. 4, p.58.

سادساً : تعزيز الإيرادات الحكومية:

تُعتبر التجارة المحلية مصدراً مهماً للإيرادات العامة، سواء من خلال الضرائب على الأنشطة التجارية، أو رسوم التراخيص، أو الجمارك الداخلية. كما يُمكن أن تساهم في تحسين البنية التحتية للأسواق والطرق والنقل، عبر ما تولده من دخل للسلطات المحلية.

سابعاً : تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المتوازنة:

إن تطور التجارة المحلية يُسهم في تقليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق، من خلال فتح فرص للتمكين الاقتصادي في المجتمعات المهمشة، مما يؤدي إلى تقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن، وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة¹.

أهداف التجارة المحلية:

تُعد التجارة المحلية من الركائز الحيوية في البنية الاقتصادية لأي دولة، ولا تقف أهميتها عند كونها وسيلة لتبادل السلع والخدمات، بل تتجاوز ذلك إلى كونها أداة استراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن استعراض أبرز هذه الأهداف على النحو الآتي:

أولاً : تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك المحلي:

تُسهم التجارة المحلية في خلق توازن فعال بين ما يتم إنتاجه داخل الدولة وما يتم استهلاكه من قبل السكان. فهي تضمن انتقال السلع والخدمات من مناطق الفائض إلى مناطق الطلب، مما يمنع تراكم المنتجات عند المنتجين أو ندرتها عند المستهلكين. وهذا التوازن ضروري للحفاظ على استقرار السوق المحلي وتجنب التقلبات السعرية الحادة التي قد تضر بجميع أطراف العملية الاقتصادية. ويُعد هذا الدور من أبرز وظائف الأسواق المحلية².

ثانياً : تنشيط الاقتصاد الوطني وتنمية الدخل القومي:

التجارة المحلية تُعتبر محركاً مباشراً للنمو الاقتصادي، إذ تُسهم في تدوير رأس المال داخل الدولة وتفعيل الدورة الاقتصادية من خلال عمليات البيع والشراء

1. وزارة المالية السودانية، تقرير الإيرادات العامة (الخرطوم، إدارة السياسات المالية، 2023) ص43.

2. عبد الله محمد سعيد، الاقتصاد والتجارة المحلية، مرجع سابق، ص 54.

المتكررة. كما تؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية للدولة، خاصة عبر الضرائب على الأنشطة التجارية، مما يسهم في دعم ميزانية الدولة وتمويل المشروعات العامة والبنية التحتية¹.

ثالثاً : تعزيز فرص العمل وتقليل معدلات البطالة:

النشاط التجاري المحلي يعتمد بشكل كبير على الأيدي العاملة في مختلف مراحله، من الإنتاج، والنقل، والتخزين، وحتى البيع بالتجزئة. وتُعتبر الأسواق المحلية مصدراً أساسياً للتشغيل، لا سيما في المجتمعات التي تعاني من محدودية الفرص في القطاعات الرسمية. وقد أشارت دراسات اقتصادية إلى أن التجارة الداخلية توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي، خصوصاً في الدول النامية².

رابعاً : دعم الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة:

من خلال توفير منصات لتصريف المنتجات داخل الأسواق المحلية، تُمكن التجارة الداخلية أصحاب المشروعات الوطنية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، من تسويق سلعهم وخدماتهم دون الحاجة للدخول في المنافسة الشرسة مع المنتجات الأجنبية. كما تُعزز هذه التجارة القدرة الإنتاجية المحلية وتُشجع على الابتكار وتطوير المنتجات بما يتلاءم مع احتياجات السوق الوطني³.

خامساً : تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع الأساسية:

تُسهّم التجارة المحلية في ضمان تدفق السلع الغذائية والمنتجات الأساسية إلى الأسواق بصورة منتظمة، الأمر الذي يساعد في تأمين احتياجات السكان اليومية ومنع حدوث أزمات في التوريد. وتُعد هذه الوظيفة بالغة الأهمية خلال فترات الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، حيث تعتمد الدولة على قدراتها المحلية في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين⁴.

1. عبد الحميد فاطمة الزهراء، مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص137

2. عمر خالد عبد الهادي، التنمية الاقتصادية المحلية (الخرطوم ، جامعة السودان المفتوحة، 2020) ص 108.

3. عبد الكريم سامي، تحليل اقتصادي للأسواق المحلية (بغداد ، دار ابن الأثير، 2022) ص151.

4. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أثر التجارة الداخلية على الأمن الغذائي في الدول العربية، الخرطوم، 2021، ص 22.

سادساً : تعزيز التماسك الإجتماعي والروابط المجتمعية:

من خلال الأسواق الشعبية والنشاطات التجارية المحلية، تتيح التجارة الداخلية مساحة كبيرة للتفاعل الاجتماعي بين مختلف الفئات المجتمعية. ويُسهم هذا التفاعل في تقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد، مما يعزز من قيم التعاون والثقة، ويساعد على نشر ثقافة الإنتاج والتجارة داخل المجتمعات، خاصة الريفية والهامشية¹.

خصائص التجارة المحلية:

تتميز التجارة المحلية بعدد من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن التجارة الدولية أو الإقليمية، وتسهم هذه الخصائص في تشكيل ملامح النشاط التجاري داخل حدود الدولة. ويمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:

أولاً: النطاق الجغرافي المحدود:

تمارس التجارة المحلية داخل حدود الدولة السياسية والجغرافية، أي أن عمليات البيع والشراء تتم بين أفراد أو كيانات موجودة في نفس البلد. وهذا يعني أن النشاط التجاري يخضع بالكامل للقوانين الوطنية من حيث الضرائب، أنظمة التراخيص، السياسات الجمركية، والرقابة التنظيمية، دون تدخل قوانين أو معاهدات خارجية.

وقد بيّن الباحث الاقتصادي أبو بكر عبد الله أن "حصر التجارة المحلية في الإطار الداخلي يمنح الدولة قدرة تنظيمية أعلى وتحكمًا مباشرًا في مساراتها الاقتصادية"².

ثانياً: العملة الوطنية كوحدة للتعامل:

تُستخدم في التجارة المحلية العملة الوطنية كوحدة أساسية لتسعير السلع والخدمات، مما يسهم في استقرار السوق المحلي من جهة، ويُبعد المعاملات عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من جهة أخرى. وهذا يعزز من سيادة الدولة

1. الحاج عمر، الاقتصاديات الريفية والتجارة الداخلية (الخرطوم، مركز البحوث الاجتماعية، 2021) ص 118.

2. أبو بكر عبد الله، الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة (القاهرة ، دار الفكر العربي، 2020) ص 89.

النقدية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بسعر الصرف، والتي تُعد من أبرز تحديات التجارة الخارجية¹.

ثالثاً: التشابه الثقافي والاجتماعي بين المتعاملين:

يُعدّ التماثل الثقافي والاجتماعي واللغوي بين أطراف العملية التجارية أحد أبرز خصائص التجارة المحلية، حيث يُسهل هذا التشابه عمليات التفاهم والتفاوض، ويقلل من حالات النزاع الناتجة عن سوء الفهم. كما يسهم في تعزيز الثقة بين المنتجين والمستهلكين، ويشجع على نمو التجارة المباشرة، خصوصاً في المجتمعات الريفية².

رابعاً: انخفاض تكاليف النقل والتوزيع:

نظراً لأن التجارة المحلية تتم ضمن نطاق جغرافي ضيق، فإن تكاليف النقل والتوزيع تكون عادةً أقل مقارنة بالتجارة الدولية التي تستلزم الشحن عبر الحدود أو البحار. وهذا يُعد من العوامل المشجعة على قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة الفعالة في النشاط التجاري الداخلي، لسهولة الوصول إلى الأسواق المحلية³.

خامساً: خضوعها للسياسات الاقتصادية الوطنية:

تخضع التجارة المحلية مباشرة للسياسات الاقتصادية التي تضعها الحكومة، سواء كانت سياسات مالية، نقدية، أو تنظيمية. وهذا يمنح الدولة أداة مهمة لتوجيه النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية. فمثلاً، يمكن للحكومة فرض إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي في مناطق معينة، أو وضع قيود على بيع بعض السلع الحساسة داخل السوق المحلي⁴.

سادساً: تنوعها حسب الأقاليم:

رغم أن التجارة المحلية تتم داخل دولة واحدة، إلا أنها تتأثر بالتنوع المناخي والثقافي والإنتاجي بين مناطق الدولة المختلفة، مما يخلق أنماطاً متعددة من التجارة

1. سعيد العوض، الأسواق المالية والتجارة الداخلية (بيروت، دار النهضة العربية، 2019)، ص 61.

2. عمر محمد صالح، دراسات في التنمية المحلية، جامعة السودان المفتوحة، 2021، ص 75.

3. منصور الجلال، إدارة سلسلة الإمداد والنقل الداخلي (الخرطوم، دار الكتاب الجامعي، 2018)، ص 53.

4. سامي عبد الله، السياسات الاقتصادية وأثرها على الأسواق المحلية، المركز القومي للنشر، 2017، ص 112.

بين المدن والقرى، أو بين الأقاليم الزراعية والصناعية، ما يحقق تكاملاً اقتصادياً داخلياً¹.

التحديات التي تواجه التجارة المحلية:

رغم الدور الحيوي الذي تلعبه التجارة المحلية في تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات: أولاً: ضعف البنية التحتية:

تُعَدُّ هشاشة البنية التحتية من أكبر المعوقات أمام تطور التجارة المحلية، وتشمل هذه الهشاشة تردي شبكات الطرق والمواصلات، وغياب مراكز التخزين المجهزة، وضعف شبكات النقل البري والنهري. إذ إن غياب طرق نقل فعالة يؤدي إلى زيادة تكلفة النقل، وارتفاع أسعار السلع، وتقليص التنافسية. ويؤكد تقرير البنك الدولي على أن البنية التحتية المتدهورة تمثل عائقاً رئيسياً أمام سلاسل التوريد المحلية خاصة في الدول النامية².

ثانياً: محدودية الوصول إلى التمويل:

تواجه شريحة واسعة من العاملين في التجارة المحلية صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية. وغالباً ما يُشترط تقديم ضمانات عقارية أو مالية تفوق قدرة هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويعود ذلك إلى ضعف الإطار القانوني لحماية التمويل الصغير، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة وعدم وجود برامج حكومية كافية لتمويل الأنشطة التجارية المحلية³.

ثالثاً: تقلب السياسات الحكومية والضريبية:

تعاني التجارة المحلية من غياب الاستقرار في السياسات الاقتصادية، وتبدل القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية، مما يخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار التجاري. كما أن ازدواجية الضرائب بين المستويات المحلية والقومية تؤدي إلى

1. حسن الطاهر، الاقتصاد الإقليمي في السودان (الخرطوم، جامعة الخرطوم، 2015م) ص 44.

2. البنك الدولي، تقرير البنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء، 2021، ص 45.

3. الكبيسي عبد الرحمن، التمويل والتنمية الاقتصادية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019) ص 122.

إرهاق التجار وزيادة العبء المالي عليهم، ما يقلل من قدرتهم على التوسع أو حتى الاستمرار¹.

رابعاً: ضعف التدريب والتأهيل الإداري:

يفتقر كثير من العاملين في التجارة المحلية للمهارات الإدارية والتقنية الحديثة في مجالات التسويق، والإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي. ويعود هذا النقص إلى غياب برامج تدريبية مستدامة من قبل الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، مما يؤدي إلى محدودية الإنتاجية وكفاءة التشغيل².

خامساً: المنافسة غير العادلة من المنتجات الأجنبية:

تواجه التجارة المحلية تهديداً متزايداً من تدفق السلع المستوردة الرخيصة، خصوصاً تلك التي تدخل دون رقابة أو مواصفات قياسية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات المحلية. ويزداد هذا التحدي في ظل ضعف سياسات الحماية التجارية، وغياب الدعم الحكومي للمشروعات الوطنية في وجه المنافسة الأجنبية³.
سادساً: نقص البيانات والإحصاءات الدقيقة:

يعاني قطاع التجارة المحلية من غياب قواعد بيانات دقيقة حول حجم السوق، واحتياجات المستهلكين، وتوزيع القوى الشرائية. ويؤدي هذا النقص إلى ضعف في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتكرار الفشل في إطلاق مشاريع تجارية ناجحة على مستوى المحافظات أو الأقاليم⁴.

سابعاً: الإشكاليات الأمنية والسياسية:

تؤثر الاضطرابات السياسية، والحروب، والنزاعات المحلية سلباً على التجارة الداخلية، من خلال تعطيل حركة النقل، وإغلاق الأسواق، وتهجير السكان، ما يؤدي

1. مصطفى حسن ، فاطمة عبدالرحمن، "أثر السياسة الضريبية على المشروعات الصغيرة"، مجلة الاقتصاد المحلي، العدد 7، 2020، ص18.

2. حسن أحمد، إدارة الأعمال الصغيرة (الأردن، دار المسيرة، 2018) ص90.

3. Basu, S. (2020) The Challenge of Imports for Local Trade, Journal of Local Economic Development, Vol. 12(3), p. 113.

4. United Nations Development Programme (UNDP), Data Gaps in Local Commerce, 2022, p. 29.

إلى تراجع القوة الشرائية، وركود السوق المحلي، كما هو الحال في بعض مناطق السودان المتأثرة بالحرب والصراع الأهلي¹.

العوامل المؤثرة في التجارة المحلية:

تُعد التجارة المحلية من أهم مرتكزات النشاط الاقتصادي لأي دولة، إذ ترتبط ارتباطاً مباشراً بدورة الإنتاج والاستهلاك وتوزيع السلع والخدمات داخل الحدود الوطنية. وهي لا تعمل في فراغ، بل تتأثر بجملة من العوامل المتشابكة التي قد تسهم في دفعها نحو الازدهار أو تعيق تطورها. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى سبعة محاور رئيسة: اقتصادية، اجتماعية وديموغرافية، سياسية وتشريعية، تكنولوجية، وبيئية.

أولاً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في التجارة المحلية:

تُعتبر العوامل الاقتصادية أهم المحددات الأساسية التي تؤثر في نمو أو تراجع التجارة المحلية، نظراً لارتباطها المباشر بالعرض والطلب في السوق. فهي تحدد من جهة قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك، ومن جهة أخرى تحدد قدرة المنتجين والتجار على توفير السلع والخدمات. وفيما يلي أبرز هذه العوامل:

1- مستوى الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد :

يُعد الدخل القومي ومعدل نموه من العوامل الجوهرية في تحريك النشاط التجاري المحلي. فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي انعكس ذلك إيجاباً على دخول الأفراد، وبالتالي ازدادت القوة الشرائية للمستهلكين واتسع نطاق الطلب على السلع والخدمات. وعلى العكس، فإن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى تراجع القدرة الاستهلاكية للأفراد، وهو ما ينعكس على حجم التجارة الداخلية.

وفي الدول النامية مثل السودان، يتأثر حجم التجارة المحلية بشكل مباشر بتقلبات أسعار السلع الأساسية (القمح، الذرة، الزيوت) نتيجة لتذبذب الإنتاج الزراعي وضعف البنية الاقتصادية. وهذا يعكس هشاشة الاعتماد على قطاع أولي واحد (الزراعة) وما يسببه من اختلال في مستوى الدخل القومي ومن ثم ضعف الأسواق المحلية².

1. نوال الطاهر، "أثر النزاعات على الأنشطة التجارية في السودان"، مجلة دراسات السلام والتنمية، العدد 9، 2023، ص33.

2. عبد الرحمن الأنصاري، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2018) ص45.

2- التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار:

يُعتبر معدل التضخم من المؤشرات الأكثر تأثيراً على النشاط التجاري المحلي. فارتفاع الأسعار بشكل مستمر يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، ويقلص قدرتهم على شراء السلع والخدمات، خصوصاً الكمالية منها. بينما يساهم استقرار الأسعار في تعزيز ثقة المستهلك وتشجيعه على الإنفاق.

وقد شهدت بعض الدول العربية، ومن بينها السودان، معدلات تضخم مرتفعة خلال العقد الأخير تجاوزت في بعض الفترات 100%، وهو ما انعكس في ضعف النشاط التجاري وارتفاع تكلفة المعيشة، وأدى إلى تركيز المستهلكين على السلع الأساسية فقط .

3- السياسات النقدية والائتمانية:

تلعب السياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي دوراً رئيسياً في تحديد ملامح النشاط التجاري. فعندما تتبنى الدولة سياسة توسعية من خلال خفض أسعار الفائدة وتيسير الائتمان، ينعكس ذلك إيجاباً على حركة التجارة الداخلية عبر زيادة القدرة التمويلية للتجار والمستهلكين. أما السياسات الانكماشية المتمثلة في رفع أسعار الفائدة وتشديد الائتمان، فتؤدي عادة إلى انكماش النشاط التجاري.

* وفي هذا السياق، يمثل التمويل المصرفي أداة أساسية في تمويل عمليات البيع والشراء بالجملة والتجزئة، إذ يتيح للتجار تسيير أعمالهم، ويتيح للمستهلكين شراء السلع بنظام التقسيط أو عبر بطاقات الائتمان. ومن هنا فإن أي خلل في السياسات الائتمانية ينعكس مباشرة على التجارة المحلية¹.

4- الاستثمار والإنتاج المحلي:

يُعد مستوى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية أحد المؤثرات المباشرة على التجارة المحلية. فزيادة الاستثمارات في الصناعة والزراعة تعني توافر سلع متنوعة في الأسواق المحلية بأسعار تنافسية، مما يعزز من نشاط التجارة الداخلية. أما

1. أحمد عبد الحميد، التضخم وأثره على الاقتصاد الوطني (القاهرة، دار النهضة العربية، 2020) ص112.

ضعف الاستثمار فيؤدي إلى قلة المعروض المحلي، وزيادة الاعتماد على الواردات، وبالتالي ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية.

وفي السودان على سبيل المثال، أدى ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي إلى اعتماد السوق المحلية بشكل كبير على السلع المستوردة، مما زاد من الضغوط على ميزان المدفوعات وأدى إلى ارتفاع الأسعار وتراجع النشاط التجاري المحلي¹.

5- البنية التحتية الاقتصادية:

تمثل البنية التحتية أحد الأعمدة الأساسية التي تركز عليها التجارة الداخلية. وتشمل البنية التحتية شبكات الطرق والنقل، ووسائل التخزين، والأسواق المنظمة، ومصادر الطاقة. فغياب الطرق المعبدة يؤدي إلى صعوبة نقل السلع بين الأقاليم وارتفاع تكلفة النقل، وهو ما يقلل من كفاءة التجارة المحلية.

كما أن غياب الأسواق المركزية المنظمة يؤدي إلى فوضى في عمليات التسويق والتوزيع، ويؤثر سلبًا في توافر السلع واستقرار أسعارها. ولهذا فإن الدول التي استثمرت في تطوير بنيتها التحتية شهدت تحسنًا ملحوظًا في أداء تجارتها الداخلية، مثل مصر والمغرب، بينما تعاني السودان من ضعف واضح في الطرق والسكك الحديدية، مما يرفع تكلفة النقل ويؤثر في توافر السلع².

ثانيًا: العوامل الاجتماعية والديموغرافية المؤثرة في التجارة المحلية:

تعد العوامل الاجتماعية والديموغرافية من المحددات المهمة لحركة التجارة الداخلية، إذ تحدد حجم السوق المحلية وطبيعة السلع المطلوبة، كما تؤثر في أنماط الاستهلاك والتوزيع الجغرافي للتجارة.

1. النمو السكاني وحجمه:

يشكل النمو السكاني أحد أبرز العوامل المحددة لزيادة الطلب على السلع والخدمات. فكلما ارتفع عدد السكان، اتسع حجم السوق الداخلية، وازدادت الحاجة إلى السلع الأساسية مثل الغذاء والملابس والسكن. ويلاحظ أن الدول العربية التي

1. يوسف عبد الله، الاقتصاد السوداني التحديات والفرص (الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2017) ص136.

2. حسن محمد، البنية التحتية والتنمية الاقتصادية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2021) ص134.

تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة مثل السودان واليمن ومصر تواجه ضغوطاً متزايدة لتوفير السلع الأساسية، مما يعزز من حجم التجارة الداخلية ولكنه في الوقت نفسه يفرض تحديات كبيرة في ضبط الأسعار وتوفير الإمدادات¹.

2. التوزيع الجغرافي والكثافة السكانية:

لا يقتصر أثر النمو السكاني على الحجم الكلي للسوق فحسب، بل يمتد إلى التوزيع المكاني للسكان. إذ تميل التجارة الداخلية إلى التركيز في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل العواصم والمدن الكبرى، بينما تعاني المناطق الريفية أو الطرفية من ضعف الخدمات التجارية وصعوبة الوصول إلى السلع. وفي السودان مثلاً، تتركز التجارة في العاصمة الخرطوم وبعض المدن الكبرى مثل ود مدني وبورتسودان، بينما تعاني الأقاليم الطرفية كدارفور وجنوب كردفان من نقص حاد في الأسواق المنظمة بسبب ضعف البنية التحتية².

3. المستوى الثقافي والتعليمي للمستهلك:

تؤثر الثقافة والتعليم بشكل مباشر في أنماط الاستهلاك. فالمستهلك الأكثر وعياً وتعليماً يكون أكثر حرصاً على الجودة، ويميل إلى شراء السلع المعلبة أو ذات العلامات التجارية الموثوقة. كما أن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى زيادة وعي المستهلك بحقوقه، وبالتالي يضغط على التجار لتقديم منتجات مطابقة للمواصفات الصحية والقياسية.

وفي الدول النامية، ما زالت الأمية تمثل تحدياً يؤثر في وعي المستهلك. فالأفراد ذوو المستويات التعليمية المنخفضة غالباً ما يقبلون على سلع منخفضة الجودة أو لا يميزون بين السلع الأصلية والمقلدة، وهو ما يفتح المجال أمام ظاهرة الغش التجاري³.

1. محمد السيد، الديموغرافيا والتنمية الاقتصادية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2017) ص 67.

2. أحمد سليمان، الجغرافيا الاقتصادية للتجارة الداخلية (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2016) ص 91.

3. محمود إبراهيم، ثقافة المستهلك العربي (القاهرة، دار غريب للنشر، 2020) ص 56.

4. العادات والتقاليد الاجتماعية:

تلعب العادات والتقاليد دوراً مهماً في توجيه الطلب على السلع. ففي المجتمعات العربية ذات الطابع الريفي، تُفضل السلع الزراعية الطازجة مثل الحبوب والخضروات واللحوم البلدية، بينما في المدن الحضرية يرتفع الطلب على السلع المستوردة أو المصنعة مثل المعلبات والمشروبات الغازية والمنتجات الجاهزة.

كما أن المناسبات الاجتماعية والدينية (رمضان، الأعياد، الأعراس) ترفع من الطلب على سلع بعينها كاللحوم والحلويات والملابس، مما ينعكس في نشاط ملحوظ للتجارة الداخلية خلال هذه الفترات¹.

5. التركيب العمري للسكان:

يشكل التركيب العمري عاملاً مؤثراً في نوعية السلع المطلوبة. ففي المجتمعات ذات التركيبة السكانية الشابة مثل السودان، يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية السريعة (Fast-moving consumer goods) مثل الأطعمة السريعة والهواتف الذكية والملابس الشبابية. أما في المجتمعات التي يزداد فيها عدد كبار السن، فيتوجه الطلب نحو السلع والخدمات الصحية والأدوية².

ثالثاً: العوامل السياسية والتشريعية المؤثرة في التجارة المحلية:

تمثل العوامل السياسية والتشريعية إطاراً حاكماً لنشاط التجارة الداخلية، إذ إنها تحدد طبيعة المناخ الاستثماري والاقتصادي للدولة، وتضع القواعد التي تضبط الأسواق، وتكفل حقوق التجار والمستهلكين على السواء. كما أن الاستقرار السياسي والتشريعي يُعد من أهم ركائز النمو التجاري، في حين يؤدي غياب الاستقرار إلى اضطراب الأسواق وضعف الأداء الاقتصادي.

1- الاستقرار السياسي والأمني:

يُعتبر الاستقرار السياسي والأمني شرطاً جوهرياً لازدهار التجارة الداخلية. ففي ظل الأمن والاستقرار، يشعر المستثمرون والتجار والمستهلكون بالثقة، ما يشجعهم على ممارسة الأنشطة التجارية بحرية ويساعد على تدفق السلع إلى الأسواق. أما في

1. عبد العزيز الزهراني، العادات الاستهلاكية في المجتمعات العربية (بيروت، دار الكتب العلمية، 2019) ص73.

2. فاطمة حسن، التحولات الديموغرافية وأثرها على الأسواق المحلية (القاهرة، دار النهضة العربية، 2021) ص122.

حالات الاضطراب السياسي أو النزاعات المسلحة، فإن حركة التجارة تتأثر سلبًا بسبب انقطاع طرق النقل، أو فرض القيود على حركة السلع، أو عزوف التجار عن الاستثمار خشية الخسائر.

وفي السودان، على سبيل المثال، أدت النزاعات في دارفور وجنوب كردفان خلال العقد الأخيرين إلى تعطيل حركة التجارة بين الأقاليم، وإلى ارتفاع أسعار السلع بسبب صعوبة وصولها إلى المناطق المتضررة¹.

2. التشريعات التجارية والتنظيمية:

تُعد القوانين والتشريعات المنظمة للتجارة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة في كفاءتها. فوجود قوانين واضحة تنظم عمليات البيع والشراء، وتحدد حقوق المستهلك والتاجر، وتفرض العقوبات على الغش التجاري أو الاحتكار، يسهم في حماية الأسواق من الفوضى، ويعزز ثقة المستهلكين في التعاملات التجارية.

* وفي المقابل، فإن غياب التشريعات الواضحة أو ضعف تطبيقها يؤدي إلى انتشار الممارسات غير القانونية، مثل التلاعب بالأسعار أو تداول سلع مجهولة المصدر، وهو ما يضر بمصالح المستهلكين ويضعف النشاط التجاري المنظم².

3. السياسات الضريبية والجمركية:

تؤثر السياسات الضريبية والجمركية بشكل مباشر في كفاءة التجارة الداخلية. فالضرائب المفرطة على التجار قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة السلع والخدمات، مما يثقل كاهل المستهلك ويحد من النشاط التجاري. بينما تساهم السياسات الضريبية المعتدلة والعادلة في تشجيع الاستثمار التجاري وزيادة حجم المعروض في السوق.

كما أن الرسوم الجمركية على السلع المستوردة تؤثر في أسعار السلع داخل السوق المحلية. فإذا ارتفعت الرسوم الجمركية بشكل كبير، زادت أسعار السلع المستوردة، مما قد يشجع على تهريبها أو خلق سوق سوداء، وهو ما يضعف من كفاءة التجارة المنظمة³.

1. عبد الله محمد، الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في السودان (الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2018)

ص95.

2. خالد محمود، القوانين التجارية وحماية المستهلك (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2017) ص102.

3. حسن عبد الرحيم، النظم الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي (القاهرة، دار النهضة العربية، 2020) ص78.

4. السياسات الحكومية في دعم السلع الأساسية:

تلعب سياسات الدولة في دعم السلع الأساسية مثل الخبز والدقيق والزيوت دوراً محورياً في استقرار السوق المحلي. فالدعم يساهم في جعل هذه السلع في متناول الفئات محدودة الدخل، ويضمن استقرار أسعارها. غير أن سوء إدارة الدعم أو استغلاله في غير محله يؤدي إلى أزمات متكررة، مثل اختفاء السلع من الأسواق أو تهريبها إلى الخارج.¹

5. العلاقات الدولية والسياسات التجارية الخارجية:

تؤثر العلاقات السياسية مع الدول الأخرى في حركة التجارة الداخلية بصورة غير مباشرة. فعندما تتمتع الدولة بعلاقات خارجية مستقرة، يسهل استيراد السلع اللازمة للأسواق المحلية بأسعار مناسبة. أما في حالة فرض عقوبات أو قيود دولية، فإن ذلك ينعكس في ندرة السلع وارتفاع أسعارها داخل السوق المحلي.²

* من الدراسة يتضح أن التجارة المحلية تُعد مؤشراً دقيقاً لقياس حيوية الاقتصاد الوطني واستقراره، إذ تعكس درجة التوازن بين العرض والطلب، ومدى قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي. ومن هذا المنطلق، فإن دعم التجارة المحلية يتطلب تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات الصلة، وتوفير بيئة إقتصادية مرنة تُمكن التجار والمستهلكين من ممارسة نشاطهم في إطار يوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

1. عادل عثمان، السياسات الاقتصادية السودانية التحديات والحلول (الخرطوم، دار جامعة إفريقيا العالمية، 2019) ص121.

2. سامي عبد العزيز، الاقتصاد السوداني والعقوبات الدولية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2016) ص64.

المبحث الثاني

أنواع وسياسات التجارة المحلية

تمثل التجارة المحلية ركيزه أساسية في الهيكل الإقتصادي لأي دولة، حيث تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال دعم الإنتاج الوطني وتلبية احتياجات المستهلكين داخل السوق المحلي ، فقد تطلب الأمر دراسة متأنية لتصنيف هذه الأنواع وتحديد الخصائص التي تميز كل نوع منها، بالإضافة الى إستعراض السياسات الحكومية التي تُعنى بتنظيمها وضبطها. تُعتبر هذه السياسات بمثابة الإطار القانوني والإقتصادي الذي ينظم سلوك الفاعلين التجاريين ، ويضمن حسن سير العمليات التجارية ، ويعمل على حماية مصالح الأطراف المختلفة من المنتجين والمستهلكين والتجار لذا . يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل لأنواع التجارة المحلية وسياساتها المختلفة ، مع التركيز على الأدوار التي تلعبها هذه السياسات في تعزيز الإقتصاد الوطني وضمان استقراره.

أولاً : أنواع التجارة المحلية :

تتنوع التجارة المحلية تبعاً لعدة معايير، منها طبيعة الأطراف المتعاملة ، والوسائل المستخدمة ، والموقع الجغرافي ، وحجم العمليات التجارية . هذه الأنواع لا تُعد فقط تصنيفات إجرائية، بل تمثل مستويات مختلفة من النشاط الاقتصادي ، وتسهم كل منها بدور محدد في الدورة الإقتصادية داخل الدولة.

1- تجارة التجزئة (Retail Trade) :

تُعد تجارة التجزئة أبسط أشكال التبادل التجاري وأقربها للمستهلك النهائي . وهي تُعنى ببيع السلع و الخدمات مباشرة للأفراد أو الأسر بغرض الاستخدام الشخصي، وتُمَارَس من خلال المتاجر الصغيرة، والأسواق المفتوحة، والمولات، والمحال المتخصصة¹.

السمات الأساسية :

1. تمثل الواجهة النهائية للسلسلة التجارية .

1. مصطفى عبد العزيز، مدخل إلى علم الاقتصاد (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019) ص175.

2. تركّز على حجم صغير من السلع المباعة .
3. تمارس من خلال منافذ بيع ثابتة أو متنقلة .

أثرها على الإقتصاد المحلي :

1. تساهم في تحفيز الإنتاج المحلي من خلال الطلب المباشر .
2. تُشجّع على ريادة الاعمال ، خاصة في المدن الصغيرة والمناطق الريفية .
3. تدعم الحراك الاقتصادي عبر توظيف عدد كبير من الأيدي العاملة .

التحديات:

1. ضعف التمويل في المنشآت الصغيرة.
2. المنافسة من المتاجر الكبرى والسلاسل التجارية.
3. التغيرات السريعة في أذواق المستهلكين¹.

2- تجارة الجملة : (wholesale Trade) :

تُشكّل تجارة الجملة صلة الوصل بين المنتجين وتجار التجزئة، حيث تُباع السلع بكميات كبيرة إلى جهات تجارية أو مؤسسات استهلاكية .

السمات:

1. تعتمد على التوريد بالجملة وبكميات كبيرة.
2. تُجرى بين وحدات تجارية وليس مع المستهلكين الأفراد.
3. تتطلب خبرات في التوزيع والإمداد وإدارة المخزون.

وظائفها:

1. توصيل السلع من المنتج الى السوق بكفاءة .
2. تقليل الحاجة الى التخزين لدى تجار التجزئة.
3. ضمان استقرار الأسعار عبر التوزيع المنظم .

أثرها في الإقتصاد المحلي:

1. تُعدّ محوراً رئيسياً في البنية التحتية للتجارة الداخلية .
2. تسهم في تقليل الفاقد والهدر نتيجة التخزين المركزي.
3. تُساعد على استقرار العرض في الأسواق ، خاصة للسلع الأساسية .

1. مصطفى عبد العزيز، مرجع سابق، ص 175.

التحديات:

1. صعوبة التمويل اللازم لبناء المخازن والتوزيع .
2. المخاطر المرتبطة بالتقلبات السعرية والمواسم¹.

3- التجارة بين المؤسسات : (B2B-Business to Business)

يُقصد بها الأنشطة التجارية التي تجري بين الشركات أو المؤسسات ، ك شراء المواد الخام ، أو تبادل المنتجات نصف المصنعة ، أو تقديم خدمات مهنية وتقنية من جهة الى أخرى داخل الدولة.

السمات :

1. تقوم على عقود طويلة الأمد.
2. تتطلب خبرات تنظيمية وإدارية عالية.
3. تعزز التكامل بين الصناعات المختلفة.

أثرها الإقتصادي :

1. تُعتبر محوراً في سلسلة القيمة المضافة المحلية.
2. تدعم نمو الصناعات الوطنية من خلال توفير مدخلات الإنتاج .
3. تُحافظ على تدفق الإنتاج وتغذية السوق المحلي بالمنتجات .

التحديات:

1. تعقيد الإجراءات القانونية و التعاقدية.
2. الاعتماد الكبير على سلاسل التوريد، مما يجعلها عرضة للصدمات².

4- التجارة الإلكترونية المحلية : (local e-commerce)

برزت التجارة الإلكترونية كنوع جديد من التجارة المحلية نتيجة التحول الرقمي.

أثرها الإقتصادي:

1. تفتح المجال أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
2. تدعم الاقتصاد غير الرسمي وتمنحه طابعاً نظامياً.
3. تُسرّع من وتيرة التحول الرقمي للدولة.

1. حسين سامي عبدالله، مبادئ التجارة الداخلية (الرياض، مكتبة المتنبى، 2020) ص8.

2. عبد الرحمن منير ، إدارة الأعمال والتجارة الداخلية (المغرب، دار الرشاد، 2018) ص112

التحديات :

1. ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق.
2. نقص ثقة المستهلك في الدفع الإلكتروني.
3. محدودية التشريعات المنظمة¹.

5- التجارة الموسمية والمتنقلة :

تُمارَس هذه التجارة من خلال عربات متنقلة أو أكشاك مؤقتة، وتظهر بقوة فالمناسبات الموسمية الأسبوعية (رمضان، الأعياد ، المدارس)، أو في الأسواق الشعبية.

السمات :

1. تعتمد على المرونة وسرعة التكيف .
2. تُدار غالباً برأس مال محدود .
3. لا تتطلب تراخيص تجارية معقدة .

وظائفها:

1. تُقدّم سلعاً بأسعار منخفضة للمستهلكين ذوي الدخل المحدود .
2. تُعتبر وسيلة لتشغيل الشباب والعمالة غير الرسمية .
3. تُسهل وصول السلع إلى المناطق الطرفية و النائية .

التحديات :

1. غياب الرقابة الصحية و البيئية.
2. التنافس غير المنظم مع التجارة الثابتة .
3. محدودية الحماية القانونية للبائعين².

1. سالم عبد الله ، التحول الرقمي في العالم العربي (عمان، دار اليازوري العلمية، 2021م) ص143

2 . شهاب فؤاد محمد، اقتصاديات التجارة الداخلية في الوطن العربي (الشارقة، دار الكتاب الجامعي، 2017م) ص 101

ثانياً: سياسات التجارة المحلية :

تُعَدّ السياسات التجارية المحلية من أهم أدوات الدولة لتنظيم النشاط التجاري الداخلي، وضبط الأسواق ، وتحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين. * وتشمل هذه السياسات الإجراءات والتشريعات والخطط التي تهدف الى تنظيم الإنتاج والتوزيع والتسعير وضمان الجودة وتشجيع المنافسة العادلة .

1- السياسة التنظيمية للتجارة الداخلية :

تُعنى هذه السياسة بوضع الأطر القانونية والإدارية التي تُنظّم النشاط التجاري داخل الدولة ، وتضبط علاقات السوق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

أهدافها:

1. ضمان عدالة السوق وحماية المستهلك .
2. تقنين عمل الأسواق والمراكز التجارية والمحال .
3. فرض الضرائب والرسوم التجارية بطريقة عادلة ومنظمة.

وسائلها:

1. إصدار التراخيص التجارية وفق ضوابط محددة .
2. تحديد أوقات العمل في الأسواق التجارية .
3. مراقبة الأنشطة غير الرسمية و ضبطها قانونياً .

التحديات:

1. الانتشار الواسع للأسواق العشوائية .
2. ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية المختلفة.
3. بطء إجراءات الترخيص والمتابعة¹.

1 . حسين سامي عبد الله ، مبادئ التجارة الداخلية، مرجع سابق ، ص 131

2- السياسة التسعيرية : (Price Policy)

تهدف هذه السياسة الى ضبط أسعار السلع والخدمات بما يحمي المستهلك من الاستغلال ، ويحفظ هامش ربح معقول للمنتجين والتجار .
آلياتها:

1. تحديد اسعار السلع الأساسية من قبل الدولة .
 2. مراقبة هوامش الربح ، خاصة في السلع الضرورية.
 3. فرض العقوبات على الممارسات الاحتكارية أو المغالاة في الأسعار.
- أثرها على السوق:

1. تساعد على تحقيق استقرار نسبي في السوق .
2. تمنع التلاعب السعري في ظل الأزمات .
3. تُقلل من التضخم الناتج عن الجشع التجاري.

التحديات :

1. صعوبة تطبيق الرقابة السعرية على كل السلع .
2. تهرب التجار من الالتزام بالتسعيرية الرسمية .
3. ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤثر على التوازن السعري.¹

سياسة تشجيع الإنتاج المحلي والتوزيع الداخلي:

تشمل هذه السياسة الإجراءات التي تهدف الى تحفيز الإنتاج الوطني وتسهيل تدفقه الى الأسواق المحلية.

الأهداف :

1. تقليل الاعتماد على الواردات.
2. دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
3. ربط الإنتاج المحلي بالشبكات التجارية الداخلية.

1. مصطفى عبد العزيز، مدخل الى علم الاقتصاد، مرجع سابق ، ص202.

الوسائل :

1. تقديم إعفاءات ضريبية للمنتجات المحلية .
2. تنظيم المعارض التجارية المحلية.
3. تهيئة البنية التحتية (كالطرق والأسواق المركزية ومستودعات التخزين) .

النتائج المتوقعة :

1. زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.
2. توفير فرص عمل محلية.
3. تعزيز الأمن الغذائي والصناعي للدولة¹.

سياسة الرقابة والجودة وحماية المستهلك:

تسعى هذه السياسة الى ضمان سلامة المنتجات المعروضة في الأسواق، ومطابقتها للمواصفات المعتمدة، ومنع الغش التجاري والاحتكار.

الوسائل :

1. إنشاء وحدات تفتيش ومراقبة تجارية وصحية.
2. اعتماد المواصفات القياسية الوطنية.
3. استقبال شكاوى المستهلكين والتعامل معها بفاعلية.

أهميتها:

1. تعزيز ثقة المستهلك في السوق المحلي.
2. تحمي الاقتصاد من الخسائر الناتجة عن تداول السلع الرديئة.

التحديات:

1. نقص الكوادر الفنية المختصة بالتفتيش.
2. تعدد الجهات الرقابية وتضارب صلاحياتها.
3. صعوبة تغطية جميع الأسواق جغرافيا .

1. عبد الرحمن منير، إدارة الأعمال والتجارة الداخلية، مرجع سابق، ص154.

سياسة الرقمنة والتحول الإلكتروني في التجارة:

تسعى هذه السياسة الى دعم التجارة الإلكترونية وتطوير نظم الدفع الإلكتروني، وتسهيل استخدام التكنولوجيا في عمليات البيع والشراء والتوزيع داخل الدولة.

الوسائل :

1. أن تشريعات خاصة بالتجارة الإلكترونية.
2. إنشاء منصات بيع رسمية وتشجيع المتاجر الرقمية.
3. تطوير أنظمة الدفع والتحصيل الإلكتروني، وربطها بالحسابات البنكية ومحافظ الهاتف.

أثرها:

1. توسيع دائرة النشاط التجاري ليشمل المناطق النائية .
2. تقليل التكاليف التشغيلية للمنشآت التجارية .
3. دعم الشمول المالي وتوسيع القاعدة الضريبية للدولة .

التحديات :

1. محدودية الوعي الرقمي لدى بعض الشرائح .
2. مخاطر أمن المعلومات في المعاملات التجارية .
3. تفاوت جودة البنية التحتية بين المناطق¹.

* ترى الدارسة أن تنوع أنماط التجارة المحلية يُمثل فرصة استراتيجية لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتعزيز الاستفادة من الموارد الوطنية. غير أن هذا التنوع لا يمكن أن يؤدي دوره التنموي على الوجه الأكمل إلا في ظل سياسات متوازنة تتسم بالمرونة والشمولية. ومن ثم فإن توجيه الاهتمام إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل آليات التحول الرقمي، وربط السياسات التجارية بالخصوصية المحلية للسوق، يُمثل شرطاً أساسياً لتعزيز مردود التجارة المحلية على الاقتصاد الوطني.

1. شهاب فؤاد محمد، اقتصاديات التجارة الداخلية في الوطن العربي، مرجع سابق ، ص118.

المبحث الثالث

صيغ وضوابط تمويل التجارة المحلية

تعد عملية تمويل التجارة المحلية من العوامل الجوهرية في تحقيق انسيابية تدفق السلع والخدمات داخل الأسواق المحلية، كما أنها تؤدي دوراً محورياً في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي للمشروعات والمنشآت التجارية. ويتطلب هذا التمويل الالتزام بجملة من الصيغ المتبعة في التعاملات المالية، إضافة إلى الالتزام بمجموعة من الضوابط التي تنظم العلاقة بين الممول والمستفيد وفقاً للإطار القانوني والاقتصادي للدولة.

مفهوم تمويل التجارة المحلية:

1. يقصد بتمويل التجارة المحلية: "توفير الأموال أو التسهيلات الائتمانية للمؤسسات أو الأفراد بهدف مساعدتهم على شراء أو توزيع أو بيع السلع والخدمات ضمن الأسواق المحلية، وفق شروط وآليات محددة، وبما يضمن استمرارية النشاط التجاري وفعاليته"¹. ويتضمن التمويل المحلي جوانب متعددة منها التمويل قصير الأجل اللازم للعمليات اليومية كشراء المواد الخام أو تسديد الموردين وكذلك التمويل متوسط الأجل الخاص بتوسيع النشاط، وقد يشمل تمويلاً طويلاً عند الحاجة إلى مشاريع إنتاجية تتعلق بالتجارة وتشارك في هذا التمويل عدة جهات أبرزها: البنوك التجارية، والمؤسسات التمويلية، وشركات التمويل الأصغر إضافة إلى البرامج الحكومية المخصصة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة². ويمثل هذا التمويل أحد الركائز الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني، حيث يوفر السيولة اللازمة لتغطية العمليات اليومية، ويتيح المجال للتوسع والنمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل³.

1. عبد الله محمد سعيد، التمويل التجاري وأثره على النمو الاقتصادي (القاهرة، دار الفجر، 2020) ص71

2. عبد الحميد فاطمة الزهراء، إدارة التمويل المحلي (الجزائر، دار أسامة، 2019) ص93.

3. البنك الدولي، تقرير التمويل من أجل التنمية، واشنطن، 2021م.

صيغ تمويل التجارة المحلية :

تتنوع صيغ تمويل التجارة المحلية بحسب الجهات الممولة وطبيعة الأنشطة التجارية، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. التمويل التقليدي (القائم على الفائدة) :

يُعد هذا النوع الأكثر شيوعاً في النظم المالية التقليدية، حيث تمنح البنوك والمؤسسات التمويلية قروضا مباشرة للتجار أو المنشآت مقابل معدل فائدة محدد مسبقاً. وغالباً ما تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل أو شراء المخزون أو تسديد المديونيات قصيرة الأجل¹.

وتخضع هذه القروض لشروط صارمة تشمل ضمانات عينية أو شخصية، وتحليل الجدارة الائتمانية، ومتابعة التدفقات النقدية للنشاط التجاري، كما تكون خاضعة لرقابة البنك المركزي والجهات المختصة².

2. التمويل الإسلامي (التمويل بدون فائدة) :

ظهر التمويل الإسلامي كبديل شرعي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويستند إلى صيغ تمويلية تحقق المنفعة المتبادلة دون الدخول في الفوائد الربوية المحرمة. ومن أبرز هذه الصيغ:

أ- المراجعة :

وهي من أكثر صيغ التمويل الإسلامي شيوعاً، وتقوم على شراء البنك للسلعة المطلوبة من طرف العميل، ثم بيعها له بربح معلوم يتفق عليه مسبقاً. وتستخدم هذه الصيغة بكثرة في تمويل السلع التجارية أو المعدات المرتبطة بالنشاط التجاري³.

1. يوسف حسن مصطفى، التمويل البنكي التقليدي (بيروت، دار الجيل، 2021) ص 44 .

2. على أحمد حسن، مبادئ التمويل والمصارف (عمان، دار الحامد، 2022) ص 67.

3. عبد الكريم سامي، التمويل الإسلامي وأدواته المعاصرة (بغداد، دار ابن الأثير، 2023) ص 112.

ب. المشاركة :

وفيهما يقدم كل من البنك والعميل رأس مالا معيناً للقيام بمشروع أو نشاط تجاري مشترك، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بنسبة تتفق مسبقاً. وهي صيغة تستخدم عادة في تمويل المشروعات التجارية الصغيرة أو التوسع في الأسواق المحلية¹.

ج. المضاربة :

تقوم على اتفاق بين البنك (صاحب المال) والتاجر أو المستثمر (صاحب الخبرة)، بحيث يقدم البنك التمويل اللازم لإدارة النشاط التجاري، ويتولى الطرف الثاني التنفيذ، ويُقسم الربح بينهما وفق النسبة المحددة في العقد².

د. السلم والاستصناع :

رغم أن هاتين الصيغتين أكثر شيوعاً في تمويل السلع المؤجلة أو الصناعات، إلا أنهما تستخدمان كذلك في التجارة المحلية، خاصة في التوريدات المسبقة أو العقود التي تحتاج إلى فترة تجهيز أو تصنيع³.

* ملحوظة: قد تمت الإشارة بالتفصيل لهذه الصيغ في الفصل الأول.

ضوابط تمويل التجارة المحلية :

تتطلب عملية تمويل التجارة المحلية، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، مجموعة من الضوابط التي تضمن شفافيته واستقرارها وعدالة أطرافها، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

1. ضوابط مالية وتشغيلية :

أ- ضرورة وجود دراسة جدوى واضحة للنشاط التجاري المراد تمويله.

ب- توفير ضمانات كافية لتقليل مخاطر عدم السداد.

ت- الالتزام بحدود الائتمان المسموح بها وفقاً للسياسات المالية للبنك أو الجهة الممولة⁴.

1. عبد الكريم سامي، التمويل الإسلامي وأدواته المعاصرة، مرجع سابق، ص 116.

2. عمر خالد عبد الهادي، صيغ التمويل في المصارف الإسلامية (الخرطوم، جامعة السودان المفتوحة، 2020) ص 89.

3. عبد الله محمد سعيد، التمويل التجاري وأثره على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 80.

4. يوسف حسن مصطفى التمويل البنكي التقليدي، مرجع سابق، من 48.

2. ضوابط قانونية :

- أ- توقيع عقود واضحة ومكتوبة توضح شروط التمويل، وجدول السداد، وأسعار الفائدة أو الأرباح، وأحكام التأخير أو التعثر.
- ب- الالتزام بالقوانين التجارية والمالية السارية في الدولة.
- ت- تسجيل العقود لدى الجهات المختصة لضمان حقوق جميع الأطراف¹.

3. ضوابط شرعية (في حال التمويل الإسلامي) :

- أ- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وعدم استخدام الأموال في أنشطة محرمة.
- ب- الرقابة الشرعية على العقود والصيغ التمويلية عبر هيئة شرعية داخل الجهة الممولة.
- ت- التأكيد على عدم وجود فائدة ربوية، والاعتماد على البيع أو الشراكة أو الخدمات التمويلية المشروعة².

4. ضوابط تتعلق بالمخاطر :

- أ- تحليل الجدارة الائتمانية للطرف المستفيد باستخدام أدوات تحليل المخاطر.
- ب- وجود تأمين على النشاط أو السلعة الممولة للحد من الخسائر المحتملة.
- ت- إعداد تقارير متابعة دورية لضمان التزام العميل بشروط التمويل³.

الجهات التي تقدم تمويل التجارة المحلية:

تقوم عدة جهات بدور محوري في تمويل النشاط التجاري داخل الدولة، أبرزها:

1. البنوك التجارية والمحلية: وهي المصدر الأكبر للتمويل، وتقدم باقات متنوعة من التسهيلات البنكية، من بينها القروض الجارية وخطابات الضمان.

1. عبد الحميد فاطمة الزهراء، إدارة التمويل المحلي، مرجع سابق، ص. 97.

2. عبد الكريم سامي، التمويل الإسلامي وأدواته المعاصرة، مرجع سابق، ص. 120.

3. عمر خالد عبد الهادي، صيغ التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص. 95.

2. **المصارف الإسلامية:** وتُقدّم تمويلًا متوافقًا مع أحكام الشريعة، مع تزايد ملحوظ في حجم تمويلاتها في السنوات الأخيرة.
 3. **شركات التمويل الأصغر :** التي تُعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والأصغر، وخاصة في المناطق الريفية أو المجتمعات الهشة.
 4. **البرامج الحكومية وصناديق الدعم:** مثل صناديق دعم المشاريع الشبابية، والمبادرات الوطنية لدعم قطاع الأعمال.
 5. **شركات التأجير التمويلي:** التي تُموّل الأصول الثابتة عبر عقد تأجير ينتهي بالتملك، وهو أسلوب شائع في تمويل الأصول التجارية مثل السيارات أو المعدات¹.
- التحديات التي تواجه تمويل التجارة المحلية :**

رغم تعدد صيغ التمويل وتنوع أدواته، إلا أن تمويل التجارة المحلية يواجه عددًا من التحديات التي تعيق فعاليته وتقلل من مردوده على الاقتصاد المحلي، ومن أبرز هذه التحديات :

1. ضعف الوصول إلى التمويل :

لا تزال شريحة واسعة من التجار، خاصة في المناطق الريفية أو القطاعات غير الرسمية، تعاني من صعوبة في الوصول إلى التمويل المناسب، سواء بسبب نقص الضمانات أو ضعف الخبرات المالية أو محدودية انتشار المؤسسات التمويلية².

2. ارتفاع تكلفة التمويل :

يُعد ارتفاع تكلفة الاقتراض أحد العوامل التي تقيد توسع التجارة المحلية، إذ تفرض بعض البنوك فوائد أو أرباحًا مرتفعة نسبيًا، خاصة في ظل مخاطر السوق أو ضعف الجدارة الائتمانية للمتعاملين هذا يؤثر على هامش الربح ويضعف قدرة المنشآت الصغيرة على النمو³.

1. الطيب حسن ، التمويل الأصغر والتنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2019م، ص55.

2 . خالد عبد المطلب تمويل المشروعات الصغيرة في الدول العربية (عمان، دار الصفاء، 2021) ص 105.

3 . منى سليمان، اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (القاهرة، المركز القومي للبحوث، 2020) ص 132.

3. ضعف الثقافة التمويلية :

يواجه العديد من أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة مشكلات تتعلق بضعف الوعي بأساليب التمويل الحديثة، وطرق تقديم الطلبات والامتثال للضوابط مما يُعيق استفادتهم من الفرص التمويلية المتاحة¹.

4 . التقلبات الاقتصادية والتضخم :

يؤثر عدم استقرار الأسواق المحلية والتقلبات في سعر الصرف أو مستويات التضخم على بيئة التجارة، مما يزيد من مخاطر التمويل سواء على الجهة الممولة أو المستفيد من التمويل².

5. ضعف التنسيق بين الجهات الممولة :

في كثير من الدول، تفتقر السياسات التمويلية إلى التنسيق بين المصارف، وشركات التمويل، والصناديق الحكومية، مما يؤدي إلى تداخل السياسات التمويلية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة لدعم التجارة المحلية³.

تطبيقات حديثة في تمويل التجارة المحلية :

مع تطور التكنولوجيا المالية (FinTech) ، بدأت تظهر أدوات تمويلية جديدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية وتطبيقات الدفع الإلكتروني، ومن أبرز هذه التطبيقات:

1. التمويل الرقمي عبر المحافظ الإلكترونية :

بدأت بعض المؤسسات في تقديم قروض صغيرة للتجار المحليين عبر المحافظ الإلكترونية المعتمدة، مما يسهل وصول التمويل إلى المناطق النائية دون الحاجة إلى فرع مصرفي فعلي.

1. عبد القادر أحمد، دليل التمويل التجاري المحلى (الخرطوم، جامعة النيلين، 2022) ص 88 .

2. عمر خالد عبد الهادي، صبغ التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص104.

3. عبد الحميد فاطمة الزهراء، إدارة التمويل المحلى، مرجع سابق، ص101.

2. منصات التمويل الجماعي:

توفر منصات التمويل الجماعي بيئة إلكترونية يستطيع فيها صغار التجار عرض مشاريعهم واستقبال تمويل مباشر من مستثمرين أفراد، وهي صيغة حديثة بدأت تلقى رواجاً في بعض الدول العربية.

3. قروض الدفع بالنقرة (Click Lending) :

تقدم هذه القروض عبر تطبيقات الهاتف المحمول في دقائق معدودة، بناءً على تحليل البيانات السابقة للعميل، مثل حجم معاملاته أو سجل الدفع، مما يُعد ثورة في تسهيل تمويل التجارة اليومية.

4. نظم التقييم الائتماني غير التقليدية :

بدأت بعض شركات التمويل استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات وسائل التواصل الاجتماعي، وسجلات الهاتف وسلوكيات المستهلك، لبناء تصنيف ائتماني بديل "يستخدم لتقدير أهلية العملاء الذين لا يملكون تاريخاً مصرفياً تقليدياً".¹

دور السياسات الحكومية في تنظيم وضبط تمويل التجارة المحلية:

1. تلعب السياسات العامة دوراً مهماً في تعزيز بيئة تمويل التجارة المحلية، عبر ما يلي:
1. سن التشريعات الداعمة لتسهيل تمويل المنشآت الصغيرة، وتقليل شروط الضمانات، وتحفيز البنوك على تمويل القطاعات الإنتاجية.²
2. إنشاء صناديق تمويل وطني لتمويل الأنشطة ذات البعد الاجتماعي أو الزراعي أو الصناعي، بشروط ميسرة.
3. تقديم حوافز ضريبية للبنوك التي تخصص نسبة من محافظها لتمويل التجارة المحلية.
4. دعم مراكز ريادة الأعمال وبرامج التدريب التي ترفع من كفاءة المستفيدين وتحسن فرص حصولهم على التمويل.³

1. مازن إبراهيم، التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في التمويل (دبي، دار الكتاب العربي، 2023) ص 74.

2. عبدالباسط خالد، السياسات الضريبية وأثرها على تمويل الأنشطة (عمان، دار الحامد، 2021م) ص 74.

3. النجار محمد، إقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2020) ص 91.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال الدراسة أن التجارة المحلية تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ تُسهم في دوران السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين ، وتساعد علي تحقيق التوازن بين العرض والطلب داخل الإقتصاد الوطني وأن مفهوم التجارة المحلية يقوم على تبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة بهدف تلبية إحتياجات المجتمع وتحريك عجلة الإنتاج، وأن للتجارة أنواع متعددة لكل منها سياسات تنظم نشاطها، وأن تمويل التجارة المحلية يمثل أحد العوامل الرئيسية في نجاحها .

وأخيراً تجدر الإشارة الى أن تمويل التجارة المحلية وفق ضوابط شرعية يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، عبر تشجيع الإنتاج المحلي وتوفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذه عن بنك فيصل الإسلامي والبنك الإسلامي

المبحث الثاني: جمع وتحليل البيانات

المبحث الثالث: مناقشه وتحليل الفرضيات

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني:

أولاً: - بنك فيصل الإسلامي

النشأة والتأسيس

- بنك فيصل الإسلامي هو بنك إسلامي سوداني تأسس في عام 1977 في الخرطوم، السودان. يعتبر البنك واحداً من أكبر البنوك الإسلامية في السودان، ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الإسلامية للأفراد والشركات.

الأهداف:-

- يهدف البنك إلى :
 1. تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية: من خلال تطوير منتجات وخدمات مصرفية تلتزم بأحكام الشريعة.
 2. المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة: من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في مشروعات التنمية.
 3. ترسيخ المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي : من خلال نشر الوعي وتعليم أساليب التمويل الإسلامي.

خدمات البنك:-

- الحسابات الجارية والودائع.
- التمويل الشخصي والشركات.
- الاستثمار في الأسهم والسندات الإسلامية.
- خدمات الصرافة والتحويلات المالية.
- خدمات التأمين الإسلامي¹.

1. <https://www.fibs.sd> الاثنين 11/08/2025 الساعة 6:30

استراتيجية البنك:-

- تطوير الخدمات المصرفية والإسلامية .
- توسيع قاعده العملاء .
- تعزيز الاستثمارات .
- تحسين الكفاءة التشغيلية .
- تعزيز الشفافيه والحوكمة .
- المساهمة في التنمية الاقتصادية .

البرامج والأنشطة:

- يقدم البنك مجموعة من البرامج والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويهدف من خلالها إلى:

1. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تقديم التمويل والخدمات المالية المناسبة.

2. تمويل المشروعات المحلية الصغيرة : خاصة المرتبطة بمبادرة "حياة كريمة".

هيكل البنك :-

له هيكل تنظيمي يضم عدة إدارات ودوائر ويمكن تلخيصه كالتالي:¹

- **المجلس التنفيذي:** يتولى المجلس التنفيذي إدارة البنك ويتكون من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
- **الإدارة العليا:** تتكون من الرئيس التنفيذي ونواب الرئيس التنفيذي والإداريين الرئيسيين.
- **إدارة الشؤون المالية:** تتولى إداره الشؤون المالية للبنك بما في ذلك إدارة النقدية .
- **إدارة الائتمان:** تتولى إدارة الائتمان والتمويل للعملاء .
- **إدارة الخدمات المصرفية:** تتولى تقديم الخدمات المصرفية للعملاء، بما في ذلك الحسابات الجارية والودائع والتحويلات المالية.

¹<https://www.fibs.sd> الاثنين 11/08/2025 الساعة 6:30

- إدارة الاستثمار: تتولى إدارة الاستثمارات والأنشطة الاستثمارية للبنك.
 - إدارة المخاطر: تتولى إدارة المخاطر والتحكم في المخاطر المحتملة.
 - إدارة التدقيق الداخلي: تتولى التدقيق الداخلي والرقابة على العمليات المالية والإدارية.
 - الفروع: يمتلك بنك فيصل الإسلامي العديد من الفروع في السودان، وتقدم هذه الفروع الخدمات المصرفية للعملاء في مختلف المناطق.
- هذا الهيكل التنظيمي يسمح لبنك فيصل الإسلامي بتقديم خدمات مصرفية إسلامية متكاملة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية¹.
- ثانياً: - البنك الإسلامي السوداني :
- النشأة :

- تأسس البنك الإسلامي السوداني سنة 1983م كأول بنك يعمل وفق نظام إسلامي متكامل في السودان بعد قرار أسلمة النظام المصرفي .
- أسس بمبادرة من رجال أعمال سودانيين وبمساهمة مؤسسات مالية إسلامية عربية.
- لعب دوراً ريادياً في تطبيق تجربة الصيرفة الإسلامية داخل السودان ، وأصبح نموذجاً لعدد من البنوك الأخرى².

الاهداف :

- 1-تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته .
- 2-تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشروعات منتجة .
- 3-الإسهام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالسودان .
- 4-تقديم صيغ تمويل إسلامية متنوعة تناسب الأفراد والشركات .
- 5-المساهمة في المسؤولية المجتمعية من خلال الزكاة والقرض الحسن والوقف .

¹<https://www.fibs.sd> الاثنين 11/08/2025 الساعة 6:30

²<https://www.sib.sd> يوم الاثنين 11/08/2025م الساعة 6 مساء

الهيكل التنظيمي :

-الجمعية العمومية للمساهمين .

- مجلس الإدارة : يضع السياسات العامة .
- الإدارة العامة : وتشمل إدارات متخصصة .
- التمويل والإستثمار .

- الخدمات المصرفية للأفراد والشركات .
- الخزينة والعمليات الخارجية .
- تقنية المعلومات والخدمات الرقمية .
- هيئة الرقابة الشرعية : تراجع جميع المعاملات للتأكد مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

البرامج والخدمات :

- برامج التمويل الإسلامي المرابحة لشراء السلع والأصول .
- المشاركة في المشاريع الإستثمارية .
- المضاربة بالإشتراك مع العملاء .
- الإجارة المنتهية بالتملك
- السلم والإستصناع (تمويل الإنتاج المسبق) .

برامج الادخار والاستثمار وتشمل:-

- حسابات توفير وأستثمار قائمة على المضاربة .
- ودائع استثمارية لأجل .
- صناديق استثمارية متوافقة مع الشريعة .
- البرامج الإجتماعية .
- إدارة الزكاة والوقف .

- تقديم القروض الحسنة لمحدودي الدخل .
- دعم مشروعات التنمية الإجتماعية (الصحة - التعليم - الشباب)

*** الخدمات المصرفية الحديثة وتشمل:-**

- الصراف الآلي والبطاقات المصرفية .
- خدمات الموبايل بانكنغ .
- التحويلات المحلية والخارجية .

1- استراتيجيه البنك :-

- يركز البنك الإسلامي السوداني في إستراتيجيته على :
- 1/ ترسيخ الهوية الاسلامية في كافة معاملاته .
 - 2/ التوسع في السوق المصرفية وزيادة قاعدة العملاء .
 - 3/ التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية .
 - 4/ الابتكار المالي عبر تصميم منتجات جديدة تلبي احتياجات السوق .
 - 5/ دعم الاستدامة والمسؤولية المجتمعية من خلال برامج الزكاة والتمويل الأصغر .
 - 6/ بناء شراكات محلية وأقليمية لتعزيز التمويل والإستثمار .
 - 7/ إدارة المخاطر لضمان حماية أموال العملاء .
 - 8/ تنمية الكفاءات البشرية وتأهيل الموظفين في مجال الصيرفة الإسلامية¹ .

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة

إجراءات الدراسة الميدانية:

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التي تم إتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة والتأكد من صلاحيتها بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون مجتمع البحث من العاملين في بنك فيصل الإسلامي السوداني والبنك الإسلامي السوداني وتم اختيار عينة ميسرة قوامها (50) مفردة من مجتمع الدراسة من ذوي الاختصاص .

تصميم أداة الدراسة:

عبارة عن الوسيلة التي تستخدم في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات، وقد اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة. وتعرف الاستبانة بأنها: (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبة بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفرغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقد أنه يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات).

هذا وجاء اعتماد الباحثة على الاستبانة لمزاياها المتمثلة في الآتي:

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.

2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
 3. سهولة وضع الأسئلة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
 4. توفر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.
 5. يشعر المجيبون عنها بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.
- تحقيقاً للغرض السابق للاستبانة تم تصميم استمارة لدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية (بالتطبيق علي بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك الإسلامي السوداني) الفترة 2025م وتتألف:
- القسم الأول:

وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي:

- 1/ العمر.
- 2/ المؤهل العلمي.
- 3/ التخصص العلمي .
- 4/ المستوى الوظيفي.
- 5/ سنوات الخبرة في مجال العمل.

القسم الثاني:

شمل عبارات الدراسة الأساسية وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة. ويشتمل هذا القسم عدد (24) عبارة تمثل فرضيات الدراسة وفقاً لما يلي:

- الفرضية الأولى :** هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المربحه وتمويل التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل تتكون من (6) عبارات.
- الفرضية الثانية :** هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل التجارة المحلية في السودان تتكون من (6) عبارات.
- الفرضية الثالثة :** هنالك علاقة ذات دلالة احصائية هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المشاركة وتمويل التجارة المحلية تتكون من (6) عبارات.

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسات بنك السودان ونجاح تمويل التجاره المحليه في السودان تتكون من (6) عبارات.

وروعي في صياغة فقرات الإستبانة ما يلي:

1. ملائمة للبعد الذي وضعت لقياسه.
2. شاملة للبعد أو المجال الذي تنتمي إليه.
3. واضحة من حيث الصياغة وخالية من الحشو اللغوي.
4. ذات اتجاه "إيجابي" في بعضها و"سلبي" في بعضها الآخر لضمان تركيز المستجيبين، وقيست درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات التي تدرج خماسياً حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من أوافق بشدة إلى لا أوافق بشدة، كما هو موضح في الجدول (1/2/3)

جدول (1/2/3): مقياس ليكرت الخماسي

الوزن	درجة الموافقة
1	أوافق بشدة
2	أوافق
3	محايد
4	لا أوافق
5	لا أوافق بشدة

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1982م)، ص540.

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم في الدراسة كالاتي:

- الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات
($3 = 5/(5+4+3+2+1)$).

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

جدول (2/2/3): الوزن الوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79-1.0	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، (القاهرة: دار النهضة العربية،

1982م)، ص541.

ثانياً: تقييم أدوات القياس :

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداء على قياس ما صُممت من أجله، وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة. وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى على تقييم ملائمة المقاييس المستخدمة في القياس باستخدام اختبارات الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من بيانات الدراسة البالغ عددها (50) والتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى، وتتميز هذه الاختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التي تحدد مدى انطباق البيانات للنموذج الذي تم الكشف عنه واستبعاد أي نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناءً على استجابة مفردات عينة الدراسة. وفيما يلي تعرض الباحثة نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

1/ اختبار صدق محتوى المقياس:

تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التي قد ترجع أما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى. وبداية تم عرض عبارات المقاييس على عدد من المحكمين المختصين في مجال الدراسة لتحليل مضامين العبارات وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرأيهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس

حيث كانت هناك عبارات يصعب على المستقصى فهم معانيها. وبعد استعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تم تصميم الإستبانة في صورتها النهائية (ملحق رقم (1)).

2/ اختبار الاتساق والثبات الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يُعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس لنتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي للمقاييس، وقد تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach.s Alpha)، والذي يأخذ قيمةً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك في البيانات قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

ويمكن توضيح نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة بواسطة معامل ألفا كرونباخ لكل محور على النحو التالي:

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المربحة و تمويل التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل .
والجدول (3/2/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الأولى والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (3/2/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الأولى

العبارات	ألفا كرونباخ
تلعب صيغة المربحة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.	0.791
شروط الضمان في المربحة واضحة ومفهومة للعملاء .	0.760
المربحة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.	0.762
إجراءات المربحة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء .	0.752
المربحة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.	0.716
صيغة المربحة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.	0.794
قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي	0.797

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يلاحظ من الجدول (3/2/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الأولى أكبر من (70%)، وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.797) وهو ثبات مرتفع، ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الأولى تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل التجارة المحلية في السودان.

الجدول (4/2/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثانية والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (4/2/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثانية

العبارات	ألفا كرونباخ
تتعدد الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.	0.700
صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.	0.709
تعتبر المراجعة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.	0.762
صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.	0.662
صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.	0.686
صيغ التمويل الاسلامي تضمن الشفافية والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.	0.670
قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي	0.738

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يلاحظ من الجدول (4/2/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الثانية أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.738) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الثانية تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المشاركة وتمويل التجارة المحلية.

الجدول (5/2/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الثالثة والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (5/2/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الثالثة

ألفا كرونباخ	العبارات
0.750	تسهم البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.
0.685	صيغة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على النشاط التجاري المحلي.
0.701	صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.
0.662	صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الإستفادة من التمويل الإسلامي.
0.726	كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول على التمويل.
0.794	تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلى انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.
0.761	قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يُلاحظ من الجدول (5/2/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الثالثة أكبر من (60%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.761) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الثالثة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

الفرضية الرابعة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات بنك السودان و نجاح تمويل التجارة المحلية في السودان.

الجدول (6/2/3) يوضح معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرضية الرابعة والدرجة الكلية لفقراته.

جدول (6/2/3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس عبارات الفرضية الرابعة

العبارات	ألفا كرونباخ
السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.	0.872
التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.	0.838
سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان .	0.840
تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر ايجاباً في نمو التجارة المحلية .	0.849
استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.	0.862
بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب .	0.839
قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي	0.872

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يلاحظ من الجدول (6/4) نتائج اختبار الثبات أن قيم ألفا كرونباخ لجميع العبارات متغيرات الفرضية الرابعة أكبر من (80%) وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدة أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي (0.872) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بأن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الرابعة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

ثانياً : تحليل وعرض بيانات الدراسة
 أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :
 1/العمر:

جدول (7/2/3)

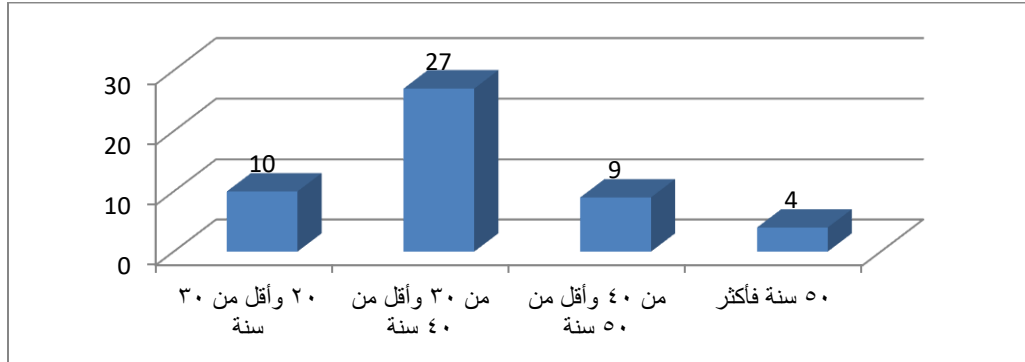
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق العمر

العمر	التكرار	النسبة
20 وأقل من 30 سنة	10	%20
من 30 وأقل من 40 سنة	27	%54
من 40 وأقل من 50 سنة	9	%18
50 سنة فأكثر	4	%8
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل (1/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق العمر



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (20%) أعمارهم 20 وأقل من 30 سنة ، وأن نسبة (54%) من 30 وأقل من 40 سنة، وأن نسبة (18%) من 40 وأقل من 50 سنة ، وأن نسبة (8%) 50 سنة فأكثر. مما يعني أن أعلى الفئات العمرية هي الفئة ما بين (30-40) وهذ يعني أن المشاركين أغلبهم من فئة الشباب.

2/ المؤهل العلمي:

جدول (8/2/3)

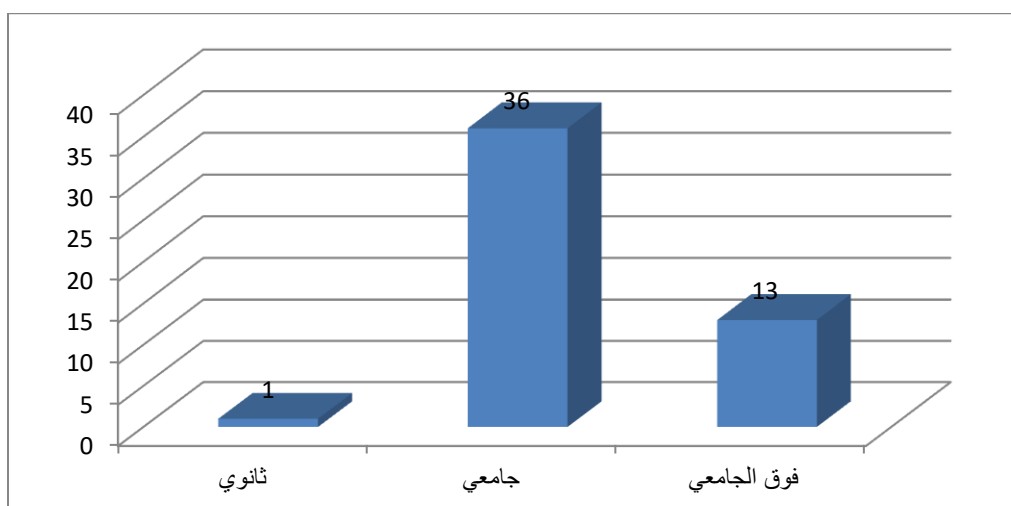
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	1	%2
جامعي	36	%72
فوق الجامعي	13	%26
المجموع	50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل (2/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (72%) مؤهلهم العلمي جامعي، وأن نسبة (2%) ثانوي، وأن نسبة (26%) فوق الجامعي. مما يعني أن معظم المشاركين في الاستبانة هم من فئة الجامعيين وهذا يعني أن المشاركين لديهم الوعي الكافي للإجابة على عبارات الاستبانة.

3/ التخصص العلمي:

جدول (9/2/3)

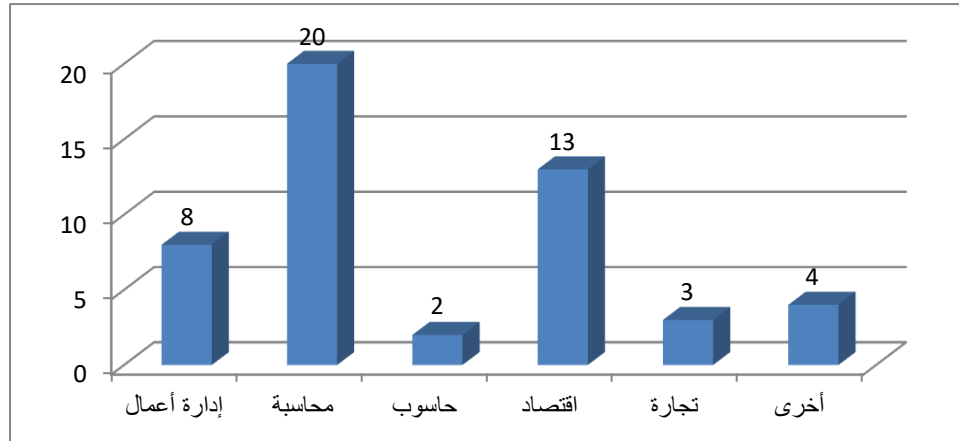
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
إدارة أعمال	8	16%
محاسبة	20	40%
حاسوب	2	4%
اقتصاد	13	26%
تجارة	3	6%
أخرى	4	8%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل (3/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (40%) تخصصهم العلمي محاسبة، وأن نسبة (26%) اقتصاد، وأن نسبة (16%) إدارة أعمال، وأن نسبة (4%) حاسوب، وأن نسبة (6%) تجارة، ونسبة (8%) لديهم تخصصات علمية أخرى. والملاحظ أن غالب المشاركين تخصصهم محاسبه.

4/ المسمى الوظيفي:

جدول (10/2/3)

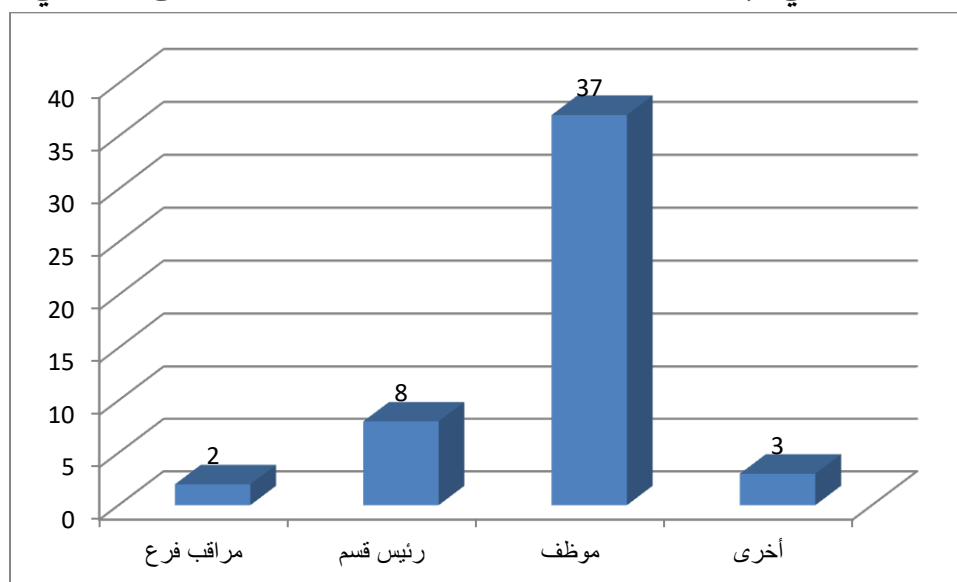
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مراقب فرع	2	4%
رئيس قسم	8	16%
موظف	37	74%
أخرى	3	6%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل (4/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن نسبة (74%) موظف، وأن نسبة (16%) رئيس قسم، وأن نسبة (4%) مراقب فرع، ونسبة (6%) أخرى. والملاحظ أن معظم المشاركين موظفين.

5/ سنوات الخبرة:

جدول (11/2/3)

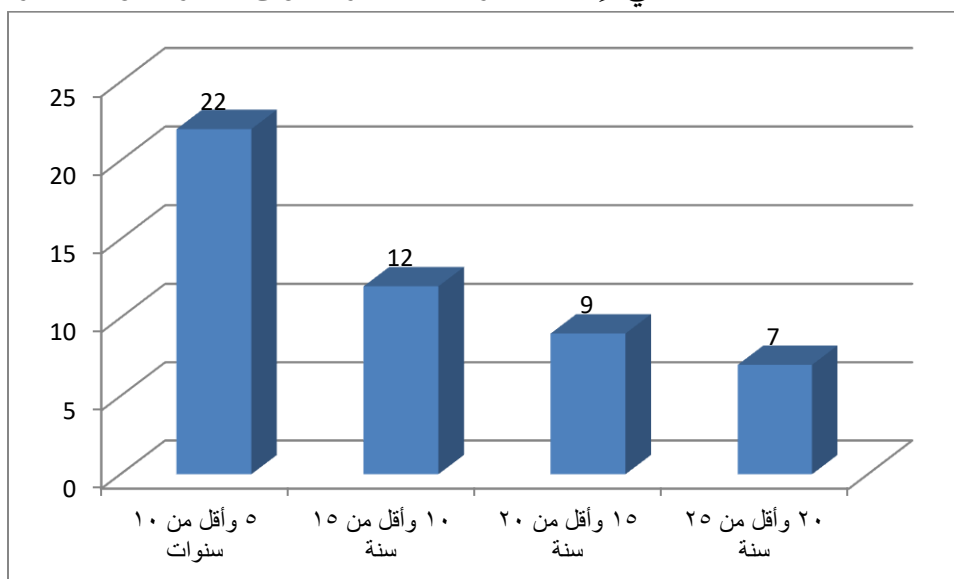
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 وأقل من 10 سنوات	22	44%
10 وأقل من 15 سنة	12	24%
15 وأقل من 20 سنة	9	18%
20 وأقل من 25 سنة	7	14%
المجموع	50	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل (5/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (5/2/3) أن نسبة (44%) لديهم خبرة 5 وأقل من 10 سنوات، وأن نسبة (24%) لديهم خبرة 10 وأقل من 15 سنة، وأن نسبة (18%) لديهم خبرة 15 وأقل من 20 سنة، وأن نسبة (14%) لديهم خبرة 20 وأقل من 25 سنة فأكثر. الملاحظ أن المشاركين لديهم خبرة كافية للمشاركة في الإستبانة لأن الغالبية خبرتهم من (5- 10).

ثانياً : تحليل عبارات الاستبانة :

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا بشدة أوافق	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	تلعب صيغة المربحة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.	36%	18	56%	28	8%	4	-	-	-	-
2	شروط الضمان في المربحة واضحة ومفهومة للعملاء.	16%	8	66%	33	10%	5	6%	3	2%	1
3	المربحة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.	30%	15	58%	29	6%	3	6%	3	-	-
4	إجراءات المربحة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء.	26%	13	54%	27	12%	6	6%	3	2%	1
5	المربحة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.	28%	14	44%	22	12%	6	14%	7	2%	1
6	صيغة المربحة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.	30%	15	60%	30	10%	5	-	-	-	-

المصدر : إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول (12/2/3) يتضح الآتي:

1/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك بنسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (56%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدون، ويتضح من خلال ذلك تلعب صيغة المربحة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.

2/ في العبارة الثانية أن نسبة (16%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (66%) وافقوا، وأن نسبة (10%) محايدون، وأيضا أن نسبة (6%) غير موافقين، ونسبة (2%) غير موافقين بشدة ويتضح من خلال ذلك أن شروط الضمان في المراجعة واضحة ومفهومة للعملاء.

3/ في العبارة الثالثة أن نسبة (30%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (58%) وافقوا، وأن نسبة (6%) محايدون، وأيضا أن نسبة (6%) غير موافقين ويتضح من خلال ذلك أن المراجعة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.

4/ في العبارة الرابعة أن نسبة (26%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (54%) وافقوا، وأن نسبة (12%) محايدون، وأيضا أن نسبة (6%) غير موافقين، ونسبة (2%) غير موافقين بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن إجراءات المراجعة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء.

5/ في العبارة الخامسة أن نسبة (28%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (44%) وافقوا، وأن نسبة (12%) محايدون، وأن نسبة (14%) غير موافقين، ونسبة (2%) غير موافقين بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن المراجعة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.

6/ في العبارة السادسة أن نسبة (30%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (60%) وافقوا، وأن نسبة (10%) محايدون، ويتضح من خلال ذلك أن صيغة المراجعة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.

جدول (13/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية:

م	العبرة	أوافق		أوافق بشدة		محايد		لا أوافق		لا بشدة أوافق	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	تتعدد الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.	42%	21	48%	24	8%	4	2%	1	-	-
2	صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.	26%	13	64%	32	8%	4	2%	1	-	-
3	تعتبر المربحة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.	42%	21	54%	27	4%	2	-	-	-	-
4	صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.	28%	14	60%	30	8%	4	4%	2	-	-
5	صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.	28%	14	58%	29	14%	7	-	-	-	-
6	صيغ التمويل الإسلامي تتضمن الشفافية والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.	30%	15	60%	30	8%	4	2%	1	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول (13/2/3) يتضح الآتي:

1/ في العبارة الأولى أن نسبة (42%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (48%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدون، وأن نسبة (2%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن الصيغ التمويلية تتعدد في البنوك الإسلامية.

2/ في العبارة الثانية أن نسبة (26%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (64%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدون، وأن نسبة (2%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.

3/ في العبارة الثالثة أن نسبة (42%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (54%) وافقوا، وأن نسبة (4%) محايدون، ويتضح من خلال ذلك أن المراجعة والمشاركة تعتبر من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.

4/ في العبارة الرابعة أن نسبة (28%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (60%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدون، وأن نسبة (4%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.

5/ في العبارة الخامسة أن هنالك نسبة (28%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (58%) وافقوا، وأن نسبة (14%) محايدون، ويتضح من خلال ذلك أن صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.

6/ في العبارة السادسة أن نسبة (30%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (60%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدون، وأن نسبة (2%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن صيغ التمويل الإسلامي تتضمن الشفافية والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق		أوافق بشدة		محايد		لا أوافق		لا بشدة أوافق	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	تسهل البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.	34%	17	64%	32	2%	1	-	-	-	-
2	صيغة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على النشاط التجاري المحلي.	20%	10	66%	33	8%	4	6%	3	-	-
3	صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.	36%	18	48%	24	12%	6	4%	2	-	-
4	صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الاستفادة من التمويل الإسلامي.	28%	14	56%	28	8%	4	6%	3	2%	1
5	كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول على التمويل.	30%	15	60%	30	2%	1	6%	3	2%	1
6	تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلى انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.	36%	18	62%	31	2%	1	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول (14/2/3) يتضح الآتي:

1/ في العبارة الأولى أن نسبة (34%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (64%) وافقوا، وأن نسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن تسهم البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.

2/ في العبارة الثانية أن نسبة (20%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (66%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدين، وأن نسبة (6%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن صيغة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على النشاط التجاري المحلي.

3/ في العبارة الثالثة أن نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (48%) وافقوا، وأن نسبة (12%) محايدين، وأن نسبة (4%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

4/ في العبارة الرابعة أن نسبة (28%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (56%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدين، وأن نسبة (6%) غير موافقين، وأن نسبة (2%) غير موافقين بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الاستفادة من التمويل الإسلامي.

5/ في العبارة الخامسة أن هنالك بنسبة (30%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (60%) وافقوا، وأن نسبة (2%) محايدين، وأن نسبة (6%) غير موافقين، وأن نسبة (2%) غير موافقين بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول على التمويل .

6/ في العبارة السادسة أن نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (62%) وافقوا، وأن نسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلى انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين .

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الرابعة:

م	العبارة	أوافق		أوافق بشدة		محايد		لا أوافق		لا بشدة	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
1	السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.	32%	16	58%	29	4%	2	6%	3	—	—
2	التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.	26%	13	70%	35	2%	1	2%	1	—	—
3	سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان .	30%	15	58%	29	10%	5	2%	1	—	—
4	تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية .	38%	19	56%	28	6%	3	—	—	—	—
5	استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.	32%	16	56%	28	8%	4	4%	2	—	—
6	بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب	36%	18	54%	27	6%	3	4%	2	—	—

المصدر :إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول (15/2/3) يتضح الآتي:

1/ في العبارة الأولى أن نسبة (32%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (58%) وافقوا، وأن نسبة (4%) محايدين، وأن نسبة (6%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.

2/ في العبارة الثانية أن نسبة (26%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (70%) وافقوا، وأن نسبة (2%) محايدين، وأن نسبة (2%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.

3/ في العبارة الثالثة أن نسبة (30%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (58%) وافقوا، وأن نسبة (10%) محايدين، وأن نسبة (2%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان.

4/ في العبارة الرابعة أن نسبة (38%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (56%) وافقوا، وأن نسبة (6%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية.

5/ في العبارة الخامسة أن هنالك بنسبة (32%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (56%) وافقوا، وأن نسبة (8%) محايدين، وأن نسبة (4%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.

6/ في العبارة السادسة أن نسبة (36%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن نسبة (54%) وافقوا، وأن نسبة (6%) محايدين، وأن نسبة (4%) غير موافقين، ويتضح من خلال ذلك أن بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب.

المبحث الثالث

عرض ومناقشة نتائج الفرضيات

وفى الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كُلى على حدّا:-

أولاً: تنص الفرضية الأولى على :

هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المراجعة و تمويل التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل:

جدول رقم (1/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تلعب صيغة المراجعة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.	1.7200	0.60744	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
شروط الضمان في المراجعة واضحة ومفهومة للعملاء.	2.1200	0.82413	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
المراجعة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.	1.8800	0.77301	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
إجراءات المراجعة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء.	2.0400	0.90260	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
المراجعة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.	2.1800	1.06311	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
صيغة المراجعة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.	1.8000	0.60609	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (1/3/3) أن:

- 1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.7200 والانحراف المعياري لها يساوي 0.60744 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن صيغة المربحة تلعب دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.
- 2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.1200 والانحراف المعياري لها 0.82413 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن شروط الضمان في المربحة واضحة ومفهومة للعملاء.
- 3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.8800 والانحراف المعياري لها يساوي 0.77301 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المربحة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.
- 4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 2.0400 والانحراف المعياري لها يساوي 0.90260 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن إجراءات المربحة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء .
- 5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 2.1800 والانحراف المعياري لها يساوي 1.06311 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن المربحة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.
- 6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.8000 والانحراف المعياري لها 0.60609 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن صيغة المربحة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.

جدول رقم (2/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

العبرة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تلعب صيغة المربحة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.	17.440	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
شروط الضمان في المربحة واضحة ومفهومة للعملاء.	68.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
المربحة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.	36.720	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
إجراءات المربحة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء.	44.400	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
المربحة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.	26.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغة المربحة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.	19.000	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (2/3/3) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 17.440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 68.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 36.720 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 44.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 26.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 19.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (3/3/3)

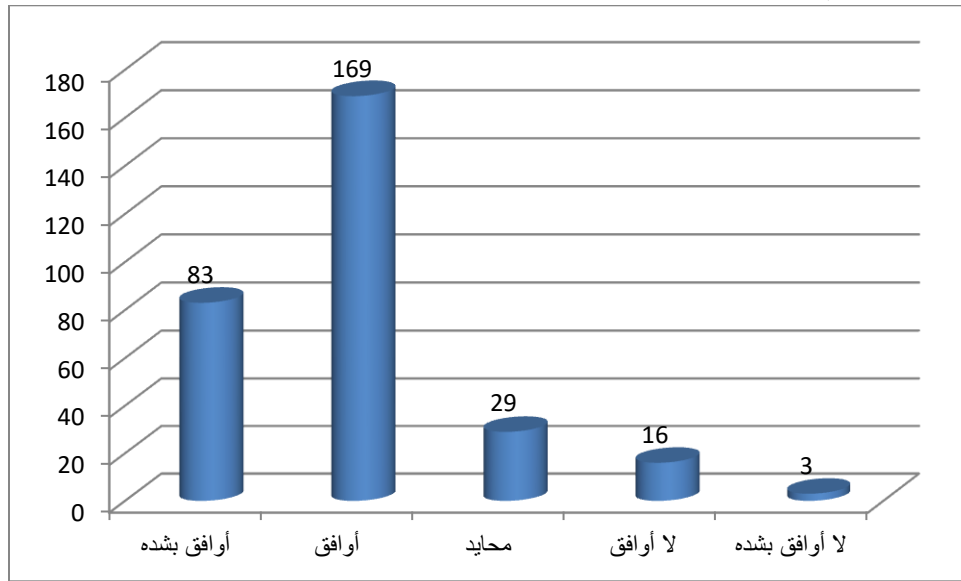
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	83	%27.7
أوافق	169	%56.3
محايد	29	%9.7
لا أوافق	16	%5.3
لا أوافق بشده	3	%1
المجموع	300	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل رقم (1/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الشكل البياني والجدول رقم (3/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (%27.7) وعدد الموافقين بلغ نسبة (%56.3)،

والمحايد بنسبة (9.7%)، وغير الموافقين بنسبة (5.3%)، وغير الموافقين بشدة بنسبة (1%).

يتضح من الجدول (2/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين وغير الموافقين والموافقين بشدة والمحايدين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الإستبانة . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج أن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المربحة وتمويل التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل) قد تحققت.

تتص الفرضية الثانية على :

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل التجارة المحلية في السودان.

جدول رقم (4/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تتعدد الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.	1.7000	0.70711	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.	1.8800	0.71827	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تعتبر المراجعة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.	1.6200	0.56749	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.	1.8800	0.71827	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.	1.8600	0.63920	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
صيغ التمويل الاسلامي تضمن الشفافيه والعداله في عقود تمويل التجارة المحلية.	1.8200	0.66055	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (4/3/3) أن:

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.7000 والانحراف المعياري لها يساوي 0.70711 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الصيغ التمويلية تتعدد في البنوك الإسلامية.

- 2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.8800 والانحراف المعياري لها 0.71827 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.
- 3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.6200 والانحراف المعياري لها يساوي 0.56749 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تعتبر المربحة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.
- 4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.8800 والانحراف المعياري لها يساوي 0.71827 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.
- 5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.8600 والانحراف المعياري لها يساوي 0.63920 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغ التمويل الإسلامية تُعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.
- 6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.8200 والانحراف المعياري لها 0.66055 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغ التمويل الاسلامي تضمن الشفافيه والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.

جدول رقم (5/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تتعدد الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.	32.720	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.	46.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعتبر المربحة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.	20.440	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.	39.280	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.	15.160	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغ التمويل الإسلامي تضمن الشفافية والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.	41.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (5/3/3) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 32.720 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 46.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 20.440 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 39.280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 15.160 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 41.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (6/3/3)

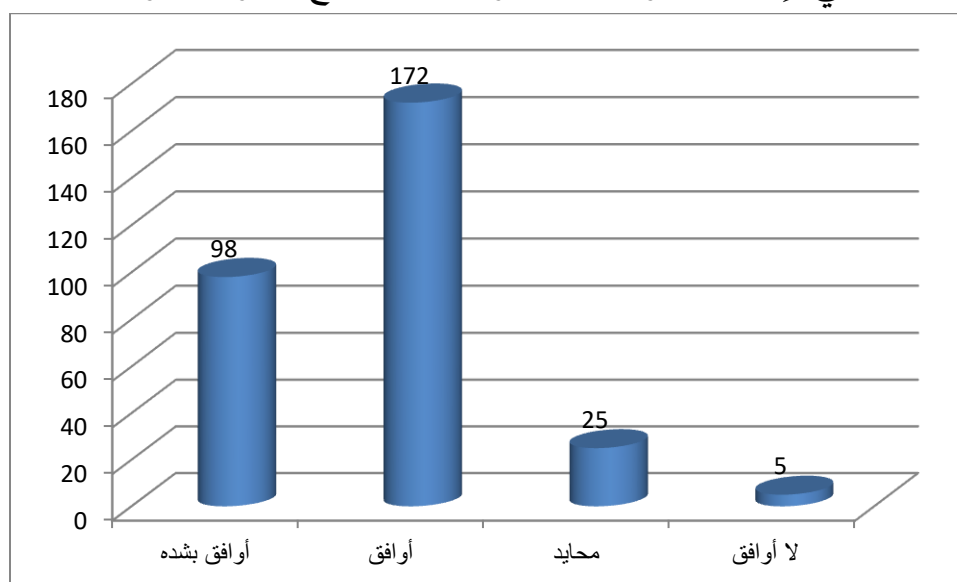
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	98	%32.7
أوافق	172	%57.3
محايد	25	%8.3
لا أوافق	5	%1.7
المجموع	300	%100

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل رقم (2/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الشكل البياني والجدول رقم (6/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (32.7%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (57.3%)، والمحايدون بنسبة (8.3%)، وغير الموافقين بنسبة (1.7%).

يتضح من الجدول (5/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين وغير الموافقين والموافقين بشدة والمحايدين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الإستبانة . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج أن الفرضية الثانية والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغ التمويل الإسلامية وتمويل التجارة المحلية في السودان) قد تحققت.

تنص الفرضية الثالثة على :

هناك علاقة ذات دلالة احصائية هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المشاركة وتمويل التجارة المحلية.

جدول رقم (7/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
تسهم البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.	1.6800	0.51270	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
صيغة المربحة تؤثر بشكل إيجابي علي النشاط التجاري المحلي.	2.0000	0.72843	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.	1.8400	0.79179	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الإستفادة من التمويل الإسلامي.	1.9800	0.89191	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول علي التمويل.	1.9000	0.86307	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلي انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.	1.6600	0.51942	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (7/3/3) أن:

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.6800 والانحراف المعياري لها يساوي 0.51270 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن البنوك الإسلامية تسهم في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 2.0000 والانحراف المعياري لها 0.72843 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على النشاط التجاري المحلي.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.8400 والانحراف المعياري لها يساوي 0.79179 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.9800 والانحراف المعياري لها يساوي 0.89191 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الإستفادة من التمويل الإسلامي.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.9000 والانحراف المعياري لها يساوي 0.86307 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول على التمويل.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.6600 والانحراف المعياري لها 0.51942 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلي انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.

جدول رقم (8/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
تسهم البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.	28.840	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغة المربحة تؤثر بشكل إيجابي علي النشاط التجاري المحلي.	47.120	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.	25.200	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الإستفادة من التمويل الإسلامي.	50.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول علي التمويل.	63.600	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلي انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.	27.160	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (8/3/3) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 28.840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 47.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 25.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 50.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 63.600 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0,05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 27.160 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (9/3/3)

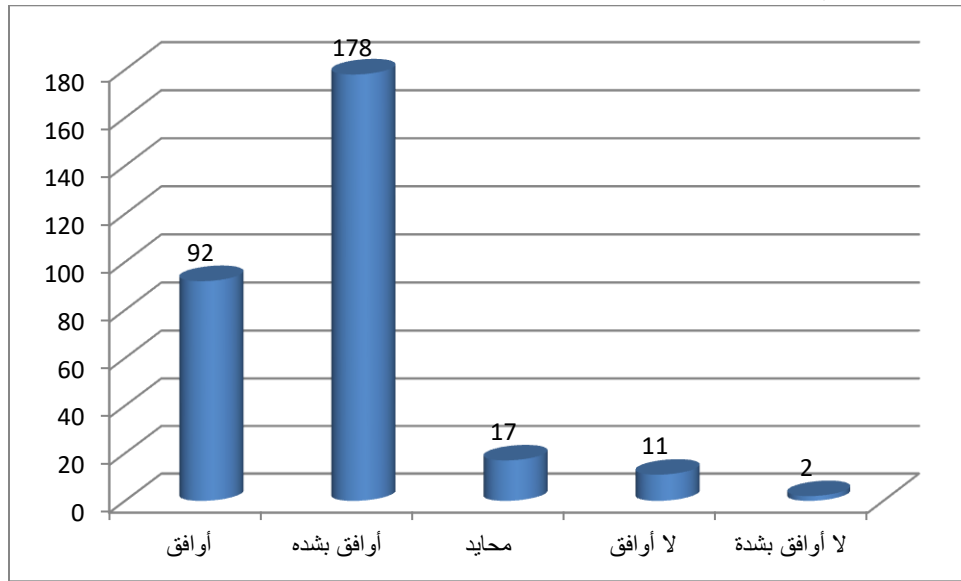
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	92	30.7%
أوافق بشده	178	59.3%
محايد	17	5.7%
لا أوافق	11	3.7%
لا أوافق بشدة	2	0.7%
المجموع	300	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل رقم (3/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الشكل البياني والجدول رقم (9/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (30.7%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (59.3%)،

والمحايد بنسبة (5.7%)، وغير الموافقين بنسبة (3.7%)، وغير الموافقين بشدة بنسبة (0.7%).

يتضح من الجدول (8/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين وغير الموافقين والموافقين بشدة والمحايدين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الإستبانة . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج أن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغة المشاركة وتمويل التجارة المحلية) قد تحققت.

تتص الفرضية الرابعة على :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات بنك السودان ونجاح تمويل التجارة

المحلية في السودان

جدول رقم (10/3/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.	1.8400	0.76559	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.	1.8400	0.71027	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان .	1.8400	0.68094	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية .	1.6800	0.58693	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.	1.8400	0.73845	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
التمويل الإسلامي يشجع على ابتكار وتطوير الأعمال.	1.7800	0.73651	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (10/3/3) أن:

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.8400

والانحراف المعياري لها يساوي 0.76559 وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون على

أن السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك

الإسلامية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.8400 والانحراف المعياري لها 0.71027 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.8400 والانحراف المعياري لها يساوي 0.68094 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.6800 والانحراف المعياري لها يساوي 0.58693 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.8400 والانحراف المعياري لها يساوي 0.73845 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.7800 والانحراف المعياري لها 0.73651 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب.

جدول رقم (11/3/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الرابعة

العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية	التفسير
السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.	38.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.	61.680	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان .	37.360	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية .	19.240	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.	34.800	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب .	35.280	0.000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول رقم (11/3/3) أن:

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 38.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 61.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 37.360 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 19.240 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.001 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 34.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 35.280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة .

جدول رقم (12/3/3)

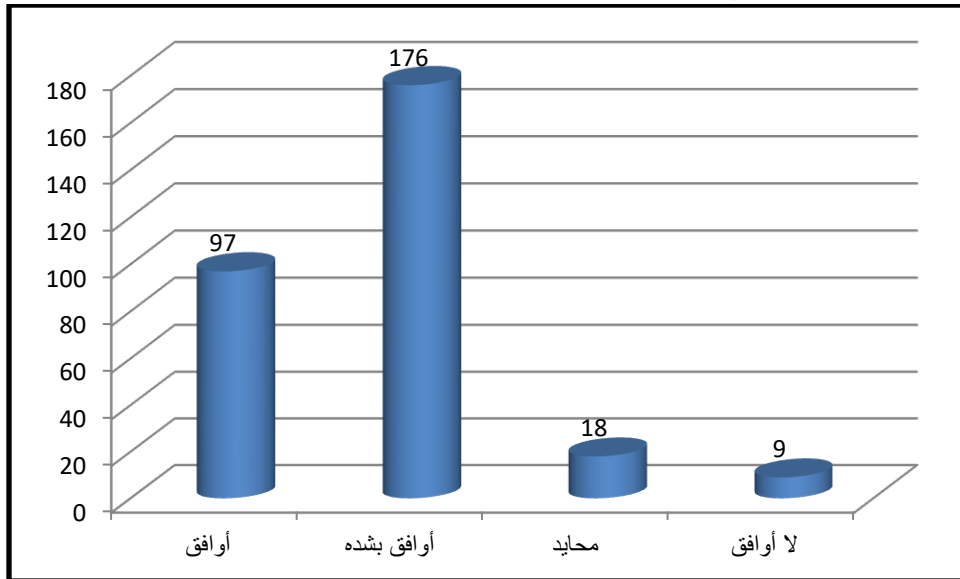
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق	97	32.3%
أوافق بشده	176	58.7%
محايد	18	6%
لا أوافق	9	3%
المجموع	300	100%

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

شكل رقم (4/3/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة



المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الشكل البياني والجدول رقم (12/3/3) أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الإستبانة بلغ نسبة (32.3%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (58.7%)، والمحايدون بنسبة (6%)، وغير الموافقين بنسبة (3%).

يتضح من الجدول (10/3/3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي² لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الرابعة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين وغير الموافقين والموافقين بشدة والمحايدين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الإستبانة . وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج أن الفرضية الرابعة والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات بنك السودان ونجاح تمويل التجارة المحلية في السودان) قد تحققت.

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

ثالثاً : المصادر والمراجع

أولاً : النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

1. تلعب البنوك الإسلامية دوراً فعالاً في دعم تمويل التجارة المحلية .
2. صيغ التمويل الإسلامية مثل المrabحه والمشاركة تستخدم علي نطاق واسع في البنوك الإسلامية السودانية.
3. يؤثر تمويل التجارة المحلية من خلال البنوك الإسلامية علي النشاط الاقتصادي الكلي، وبالتالي زيادة حجم النشاط التجاري .
4. لسياسات بنك السودان المركزي أثر واضح في نجاح تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.
5. صيغ التمويل الإسلامي تتضمن الشفافيه والعداله في عقود تمويل التجارة المحلية .
6. يشجع التمويل الإسلامي علي ابتكار وتطوير الاعمال .
7. تمويل التجاره المحلية يساهم في استقرار الاسعار في السوق.
8. تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر ايجاباً في نمو التجارة المحلية.
9. سهولة الإجراءات ومرونة التمويل يساعد في نجاح البنوك الإسلامية وكسب ثقة المتعاملين.
10. صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير راس المال اللازم للتجارة المحلية.

ثانياً: التوصيات :

أوصت الدراسة بالآتي:-

1. ضرورة تعزيز دور البنوك الإسلامية لدعم قطاع التجارة المحلية في السودان.
2. الاستمرار في تطوير وتحديث صيغ التمويل الإسلامية بما يتماشى مع تطورات السوق ومتغيرات التجارة المحلية .
3. ضرورة تعزيز التوسع في التمويل الإسلامي للأنشطة الإنتاجية والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. استمرار بنك السودان المركزي في دعم البنوك الإسلامية عبر سياسات نقدية مستمرة ومراجعة دورية للتسهيلات .
5. الاستمرار في تطوير البيئة التشريعية والإجرائية للعقود التمويلية.
6. إنشاء برامج تمويلية متخصصة لدعم رواد الأعمال والشركات وربطها بحاضنات أعمال إسلامية.
7. تشجيع التمويل الحكومي لقطاع التجارة المحلية.
8. ضرورة العمل على تعزيز الوعي بالخدمات المالية الإسلامية بين العملاء .
9. العمل على تبسيط الإجراءات المصرفية في الحصول على التمويل اللازم.
10. تطوير المنتجات المالية الإسلامية التي تتناسب مع احتياجات الشركات والمشاريع المحلية .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

القرآن الكريم

السنة النبوية

ثانياً : المراجع

1/ المراجع العربية :

1. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج2 (بيروت ، دار المعرفة، 2012).
2. ابن قدامة المغني، في شرح الموطأ ، ج5(بيروت ، دار الفكر، 1987).
3. ابن قدامة المغني، كتاب المغني (بيروت، دارالفكر، 2002).
4. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة "صنع"، ج8 (بيروت، دارصادر، 1955).
5. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة "ربح"، ج10(بيروت، دارصادر، 1955).
6. أبو بكر عبد الله، الاقتصاد المحلي والتنمية المستدامة (القاهرة ، دار الفكر العربي، 2020).
7. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975).
8. أحمد حسن مغازي، الاقتصاد البنكي والنقدي (القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2019).
9. أحمد فوزي، إدارة البنوك، النظرية والتطبيق (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2015).
10. أحمد محسن نجم، البنوك التجارية والنقدية وتطورها عبر التاريخ (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015).
11. أحمد سليمان، الجغرافيا الاقتصادية للتجارة الداخلية (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2016).

12. أحمد عبد الحميد، التضخم وأثره على الاقتصاد الوطني (القاهرة، دار النهضة العربية، 2020).
13. أنور الشاعر، التمويل الإسلامي وأثره على الاقتصاد الكلي (القاهرة ، دار النهضة العربية، 2013).
14. الطيب حسن ، التمويل الأصغر والتنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، جامعة الخرطوم، الخرطوم ، 2019م.
15. الحاج عمر، الاقتصاديات الريفية والتجارة الداخلية (الخرطوم، مركز البحوث الاجتماعية، 2021).
16. الخطيب محمد مصطفى، الاستصناع وأثره في المعاملات المعاصرة (عمان، دار النفائس، 2005).
17. النور سامي، التحول الرقمي والتجارة الداخلية في السودان (الخرطوم، وزارة التجارة، 2023).
18. النور محمد عبد الله، اقتصاديات التنمية المحلية (القاهرة ، دار الفكر العربي، 2019).
19. الكبيسي عبد الرحمن، التمويل والتنمية الاقتصادية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019).
20. النجار محمد ، إقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2020).
21. جمال حلمي، تاريخ البنوك في مصر والعالم العربي (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2009).
22. حسن أحمد، إدارة الأعمال الصغيرة (الأردن، دار المسيرة، 2018).
23. حسن الطاهر، الاقتصاد الإقليمي في السودان (الخرطوم ، جامعة الخرطوم، 2015م).

24. حسن عبد المطلب، الاقتصاد المصرفي المعاصر (القاهرة ، دار الصفوة،
(2013)
25. حسن عبدالله الزين ، نظام التمويل الإسلامي ، منظور مقارن (بيروت،
دارالكتب العلمية، 2018).
26. حسن علي عبدالله ، تاريخ النقود والبنوك، من العصور القديمة حتى العصر
الحديث (القاهرة، دارالجامعة الجديدة، 2018).
27. حسين سامي عبدالله، مبادئ التجارة الداخلية (الرياض، مكتبة المتنبي، 2020)
28. حسين شحاتة ،التمويل الإسلامي والتنمية الاقتصادية (القاهرة، مكتبة التقوى،
2013).
29. حسين شحاتة، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة
، مكتبة التقوى، 2013).
30. حسن محمد، البنية التحتية والتنمية الاقتصادية (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،
2021)
31. حسن عبد الرحيم، النظم الضريبية وأثرها على النشاط الاقتصادي (القاهرة، دار
النهضة العربية، 2020)
32. خالد محمود، القوانين التجارية وحماية المستهلك (الإسكندرية، دار الفكر
الجامعي، 2017)
33. خالد عبد المطلب، تمويل المشروعات الصغيرة في الدول العربية (عمان، دار
الصفاء، 2021).
34. رواه ابو داود، كتاب البيوع، باب في الشركة، رقم الحديث 3383.
35. رواه عبد الرزاق في المصنف، كتاب البيوع، باب المضاربة، رقم الحديث
14595.
36. سالم عبد الله ، التحول الرقمي في العالم العربي (عمان، دار اليازوري العلمية،
2021م) .

37. سامي حسن حمود، العمليات المصرفية الإسلامية (بيروت ، مؤسسة الرسالة، 1994م)، ص 198.
38. سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية (بيروت ،مؤسسة الرسالة، 1982م).
39. سامي حسن عمار، المصرفية الإسلامية – الأصول والتطبيقات (القاهرة، دار الصفوة، 2016).
40. سامي عبد الله، السياسات الاقتصادية وأثرها على الأسواق المحلية، المركز القومي للنشر، 2017.
41. سامي مبيض، الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات (بيروت ، دار النفائس ، 2013).
42. سامي عبد العزيز، الاقتصاد السوداني والعقوبات الدولية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2016).
43. سعيد العوض، الأسواق المالية والتجارة الداخلية (بيروت ، دار النهضة العربية، 2019).
44. سارة إبراهيم ، التجارة الداخلية ودورها في التنمية الوطنية (الخرطوم، مركز الدراسات الاقتصادية، 2022).
45. سهى عبد الرحمن ، الأسواق المحلية والتنمية المستدامة (بيروت، دار الكتاب الحديث، 2020).
46. شهاب فؤاد محمد، اقتصاديات التجارة الداخلية في الوطن العربي (الشارقة، دار الكتاب الجامعي، 2017 م).
47. صحيح البخاري، حديث رقم 2329.
48. صحيح البخاري، كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم الى أجل معلوم، حديث رقم 2240.

49. عبد الله السعيد، الاقتصاد الإسلامي المعاصر ، النظرية والتطبيق (جدة ، دار المنارة، 2015).
50. عبد الله علي إبراهيم، الوساطة المالية والمصرفية (بيروت، دار الراتب الجامعية، 2014).
51. عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل والشافعي وإسحاق وأبي ثور، ج4 (بيروت، دارالفكر، 1985م).
52. عبد الحليم علام، النظام المصرفي عبر العصور (بيروت، دار الكتب العلمية، 2014).
53. عبد الحليم محمود، الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007م.
54. عبد الحميد البعلي، تجربة البنوك الإسلامية (مصر، دار الوفاء، 2004).
55. عبد الحميد فاطمة الزهراء، إدارة التمويل المحلي (الجزائر، دارأسامة، 2019).
56. عبد الحميد فاطمة الزهراء، مبادئ الاقتصاد العام (الجزائر، دار الهدى، 2020).
57. عبد الرحمن بن سعدي، الشرح الممتع على زاد المستقنع، ج9 (الرياض ، مؤسسه اسام، 1422هـ).
58. عبد الرحمن منير، إدارة الأعمال والتجارة الداخلية (المغرب، دارالرشاد، 2018).
59. عبد الستار أبو غدة، الاستصناع وتطبيقاته المصرفية (بيروت ، دار الفكر، 2016).
60. عبد الستار أبو غدة، صيغ التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في المصارف، جده ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 2005.
61. عبد الستار أبو غدة، عقود التمويل الإسلامية (عمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010م).
62. عبد الستار أبو غدة ، تاريخ المصارف الإسلامية (الأردن، المعهد الإسلامي للبحوث، 2011).

63. عبد العزيز الخياط ، المصارف والبنوك في الإسلام، النشأة والتطور (عمان، دار الفرقان، 2007).
64. عبد القادر أحمد، دليل التمويل التجاري المحلي (الخرطوم، جامعة النيلين، 2022).
65. عبد الكريم سامي، التمويل الإسلامي وأدواته المعاصرة (بغداد، دار ابن الأثير، 2023).
66. عبد الكريم سامي، تحليل اقتصادي للأسواق المحلية (بغداد ، دار ابن الأثير، 2022).
67. عبد الله بن سليمان المنيع، أحكام الشركات في الشريعة الإسلامية (الرياض، دار كنوز إشبيلية، 2007م).
68. عبد الله محمد سعيد، الاقتصاد والتجارة المحلية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019).
69. عبد الله محمد سعيد، التمويل التجاري وأثره على النمو الاقتصادي (القاهرة، دار الفجر، 2020).
70. عبد المجيد الصياد، الاقتصاد النقدي والمصرفي (عمان ، دار المسيرة ، 2020).
71. عبدالله المنيع، الاقتصاد الإسلامي أسس ومفاهيم (الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود، 2016).
72. عبدالحميد البعلي، التمويل الإسلامي ودوره في التنمية الاقتصادية (القاهرة، دارالنشر للجامعات، 2017).
73. عبدالرؤوف بن محمد بن حسين، التمويل الإسلامي بين النظرية و التطبيق (عمّان، دارالفكر، 2013).
74. علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرايع (بيروت ، دار الكتب العلميه، 2003).

75. علي أحمد حسن، مبادئ التمويل والمصارف (عمان، دار الحامد، 2022)
76. علي السلوس، الاقتصاد الإسلامي والنظم المعاصرة (الدوحة ، دار الثقافة ، 2000).
77. علي السلوس، المراجعة كما تجريها البنوك الإسلامية (الدوحة، دارالثقافة، 2002م).
78. علي السلوس، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي (الرياض: مكتبة دار السلام، 2005م).
79. علي القرهداغي، التمويل الإسلامي وتحديات المستقبل (دمشق ، دار البشائر، 2008).
80. علي محيي الدين القرهداغي، البدائل الإسلامية للتمويل المعاصر (بيروت، دارالبشائر الإسلامية، 2018).
81. علي نجم، المعجم المالي والمصرفي (عمان ، دارأسامة للنشر، 2012).
82. عمر خالد عبد الهادي، صبغ التمويل في المصارف الإسلامية (الخرطوم، جامعة السودان المفتوحة، 2020).
83. عمر خالد عبد الهادي، التنمية الاقتصادية المحلية (الخرطوم ، جامعة السودان المفتوحة، 2020).
84. عمر محمد صالح، دراسات في التنمية المحلية، جامعة السودان المفتوحة، 2021.
85. عبد الرحمن الأنصاري، الاقتصاد الكلي وتطبيقاته (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2018).
86. عبد العزيز الزهراني، العادات الإستهلاكية في المجتمعات العربية (بيروت، دار الكتب العلمية، 2019).
87. عبد الله محمد، الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في السودان (الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، 2018).

88. عادل عثمان، السياسات الاقتصادية السودانية: التحديات والحلول (الخرطوم، دار جامعة إفريقيا العالمية، 2019).
89. عبدالباسط خالد ، السياسات الضريبية وأثرها علي تمويل الانشطه (عمان، دار الحامد، 2021م).
90. قانون تنظيم العمل المصرفي، بنك السودان المركزي، 2004، المادة (4).
91. فاطمة حسن، التحولات الديموغرافية وأثرها على الأسواق المحلية (القاهرة، دار النهضة العربية، 2021).
92. مجدي عبدالعزيز، الصيرفة الإسلامية والتنمية المجتمعية (الخرطوم، مركز الاقتصاد الإسلامي، 2017).
93. مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قرارات المجمع جده، الدورة الثانية، 1985.
94. مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قرار رقم 40(2،5) جدة، 1899.
95. مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، قرار رقم 65 (3،7) مؤتمر عمان، 1992.
96. محمد البحيصي، تمويل المشاريع في المصارف الإسلامية (عمّان، دارالحامد، 2010).
97. محمد البنا ، استثمار الأموال في البنوك الإسلامية (القاهرة ، دارالنهضة العربية، 2009).
98. محمد البنا، الاقتصاد الإسلامي ومشكلات العالم المعاصر (القاهرة ، مكتبة وهبة، 2015).
99. محمد بن إبراهيم السحيباني، التمويل الإسلامي: المفاهيم والصيغ (الرياض ، دار ابن الجوزي، 2014م).
100. مازن إبراهيم، التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي في التمويل (دبي، دار الكتاب العربي، 2023).
101. محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، الإجماع (الرياض، دار المسلم، 1982).

102. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، ج5 (القاهرة، دار الحديث، 1993).
103. محمد سعيد عبد العزيز، البنوك والنقود في التاريخ الاقتصادي العالمي (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013).
104. محمد عبده يماني، البنوك الإسلامية: البديل الشرعي للبنوك الربوية (القاهرة، دار الشروق، 2011).
105. محمد عثماوي، أدوات التمويل في المصارف الإسلامية (القاهرة، دار البصائر، 2012).
106. محمد عمر الشريف، مبادئ الاقتصاد الإسلامي (دمشق، دار الفكر، 2014).
107. محمد عمر شارب، نحو نظام نقدي عادل (واشنطن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991م).
108. محمد عمر شارب، نظام إسلامي بديل (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2001).
109. محمد عمر الشريف، إحياء الفكر الاقتصادي الإسلامي (دمشق، دارالفكر، 2014).
110. محمد علي القرى، مقاصد الشريعة وتطبيقاتها في المعاملات المالية (دمشق، دارالفكر، 2015).
111. محمد علي القرى، تمويل المصارف الإسلامية، جده، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية، 1996.
112. منى سليمان، اقتصاديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة (القاهرة، المركز القومي للبحوث، 2020).
113. محمود أبو السعود، الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق (الإسكندرية، دار الدعوة، 2010).

114. محمود إسماعيل محمد، التمويل والمصارف، دراسة في تاريخ النظام المصرفي (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2016).
115. محمود حلمي، النقود والبنوك (القاهرة، مكتبة عين شمس، 2018).
116. محيي الدين عفيفي، وظائف البنوك وأثرها في التنمية الاقتصادية (القاهرة ، مركز الدراسات الاقتصادية، 2016).
117. مصطفى عبد العزيز، مدخل إلى علم الاقتصاد (القاهرة، دار الفكر العربي، 2019).
118. منذر قحف، التأجير التمويلي في المصارف الإسلامية (بيروت، دار الكتب الاقتصادية، 2015).
119. منذر قحف، التمويل الإسلامي - الأسس والتطبيقات (دمشق ، دار الفكر، 2005).
120. منصور الجلال، إدارة سلسلة الإمداد والنقل الداخلي (الخرطوم، دار الكتاب الجامعي، 2018).
121. محمد السيد، الديموغرافيا والتنمية الاقتصادية (القاهرة، دار الفكر العربي، 2017).
122. محمود إبراهيم، ثقافة المستهلك العربي (القاهرة، دار غريب للنشر، 2020).
123. نزار خليل العاني، النقود والبنوك في الاقتصاد الحديث (بغداد، دارالحكمة، 2011).
124. نزيه حماد، أخلاقيات العمل المصرفي الإسلامي (الأردن ، المعهد الإسلامي للبحوث، 2012).
125. نزيه حماد، النظام الاقتصادي في الإسلام (الرياض ، مكتبة العبيكان، 2015).
126. نص قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري، المادة (2) رقم 194 لسنة 2020.
127. قانون البنوك الأردني، المادة (3) رقم 28 لسنة 2000.

128. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير الشريعة، المعيار رقم 8، البحرين، 2017م.
129. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير الشريعة، المعيار رقم 12، البحرين، 2017م.
130. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير الشريعة، المعيار رقم 13، البحرين، 2017م.
131. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار الإجارة المنتهية بالتملك، معيار رقم 9، 2015م.
132. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معيار الاستصناع، معيار رقم 11، 2015م.
133. وزارة المالية السودانية، تقرير الإيرادات العامة (الخرطوم، إدارة السياسات المالية، 2023).
134. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج 5 (دمشق، دار الفكر، 2004).
135. يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ج 5 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1991).
136. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي (بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001).
137. يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (القاهرة، مكتبة وهبة، 2003م).
138. يوسف القرضاوي، بيع المربحة كما تجرى المصارف الإسلامية (بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001).
139. يوسف القرضاوي، بيع المربحة للأمر بالشراء كما تجرى المصارف الإسلامية، ط 3 (القاهرة، دار الوفاء، 1991م).
140. يوسف حسن مصطفى، التمويل البنكي التقليدي (بيروت، دار الجيل، 2021).

141. يوسف حسن مصطفى، الأنظمة التجارية الداخلية (بيروت، دار الجيل، 2021).
142. يوسف نجم الدين، الأسس الحديثة للمصارف التجارية (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).
143. يوسف عبد الله، الاقتصاد السوداني، التحديات والفرص (الخرطوم، دارجامعة الخرطوم للنشر، 2017).

2/ المراجع الأجنبية:

1. World Bank. (2021). Local Trade and SME Growth in Sub-Saharan Africa. Washington D.C., p.23.
2. . Basu, A. (2020). Internal Market Strengthening and Import Substitution Strategies. Economic Review Journal, Vol. 33, No. 4, p.58.
3. Basu, S. (2020). The Challenge of Imports for Local Trade, Journal of Local Economic Development, Vol. 12(3), p. 113.
4. United Nations Development Programme (UNDP), Data Gaps in Local Commerce, 2022, p. 29.

ثالثاً : الرسائل العلمية :

1/ الدراسات المحلية :

1. هدى عثمان يوسف، فعالية استخدام التمويل الإسلامي في تمكين المرأة اقتصادياً في السودان"، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم- السودان 2021م.
2. سهى عبدالله أحمد محمد، دور التمويل المصرفي الإسلامي في دعم رواد الأعمال في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم-السودان، 2020م.

3. محمد الأمين عبدالله، دور البنوك في تمويل التجارة المحلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم - السودان، 2020م
4. إيمان محمد عثمان، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم-السودان، 2019م .
5. زينب عبد الحليم إدريس علي، محددات التمويل المصرفي الإسلامي للاستثمار بالسودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم-السودان، 2019م.
6. آمنة الزين الطيب إبراهيم، أثر التمويل الإسلامي على المشروعات الإنتاجية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم-السودان، 2018م.
7. حمد سليمان محمد آدم، تحليل أثر التمويل الإسلامي على الحد من الفقر في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم-السودان، 2018م .
8. سحر بابكر الحاج، "تحديات تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم-السودان، 2017م.
9. سمية حسن محمد الفكي، البنوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم-السودان، 2017م.
10. حنان حسن أحمد محمد، تقييم تجربة البنوك الإسلامية في السودان في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم-السودان، 2016م .

11. محجوب إدريس عمر، دور المصارف الإسلامية في تمويل مشروعات الطاقة المتجددة في السودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم-السودان، 2015م .
12. خالد الطيب محمد أحمد البنوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية في السودان ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزعيم الأزهرى، الخرطوم-السودان، 2013م.
13. عبد الرحيم محمد الحسن، دور البنوك الإسلامية في دعم قطاع الزراعة بالسودان، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم-السودان، 2012م.

2/ الدراسات الأجنبية

1. Elsafi, M.H., Ahmed, E.M., & Ramanathan, S. (2020). The impact of microfinance programs on monetary poverty reduction: Evidence from Sudan. World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development
2. Elhassan, O. M. (2016). The Development of Islamic Finance Mechanism for the Financing of Small and Medium Enterprises: Study Case in Sudan Islamic Banks. Journal of Finance and Accounting.
3. El Din A. Ibrahim, B. (2006). The "missing links" between Islamic development objectives and the current practice of Islamic banking the experience of the Sudanese Islamic banks (SIBs), Humanomics.

رابعاً : التقارير والدوريات.

1. البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، التقرير السنوي، 2022.
2. البنك الإسلامي للتنمية، جدة ، تقرير التمويل الأصغر الإسلامي، 2020.
3. البنك الدولي، تقرير التمويل من أجل التنمية، واشنطن، 2021.
4. البنك الدولي، تقرير البنية التحتية في أفريقيا جنوب الصحراء، 2021.
5. تقرير البنك الدولي، تحليل منظومة التجارة الداخلية في الدول النامية، واشنطن، البنك الدولي، 2021.
6. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية .أثر التجارة الداخلية على الأمن الغذائي في الدول العربية .الخرطوم، 2021.
7. محمد الأشقر، نحو تمويل إسلامي فعال، مجلة المجمع الفقهي، العدد6، 2000م.
8. نوال الطاهر، "أثر النزاعات على الأنشطة التجارية في السودان"، مجلة دراسات السلام والتنمية، العدد 9، 2023.
9. سليمان عادل"دور التجارة الداخلية في تحقيق التكامل الإقليمي"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مج5، ع2، 2022.
10. مصطفى حسن ، فاطمة عبدالرحمن، "أثر السياسة الضريبية على المشروعات الصغيرة"، مجلة الاقتصاد المحلي، العدد 7، 2020.

خامساً : المواقع الالكترونية

<https://www.fibs.sd> الاثنين 2025/08/11 الساعة 6:30

<https://www.sib.sd> يوم الاثنين 2025/08/11م الساعة 6 مساء

الملاحق



ملحق رقم (1)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة شندي
كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم / الأخت الكريمة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / ملء استبانة

بالإشارة للموضوع أعلاه و مساهمة في الارتقاء بالبحث العلمي في مجال التجارة يقوم
الباحث بإعداد دراسة بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة المحلية
(بالتطبيق علي بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك الإسلامي السوداني)
الفترة 2025م

مقدمة لنيل درجة الماجستير في التجارة واضعاً هذه الاستبانة بين أيديكم التي أحاول
عبرها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصحيحة و الدقيقة مع كتابة أي
تعليقات ترونها ضرورية و الباحث على ثقة في توخيكم الدقة و العناية العلمية و تقديم
ما يخدم البحث العلمي.

وسوف تكون هذه الاستبانة في غاية السرية و لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي
فقط .

ولكم الشكر .

الباحث :

رزان الهادي أحمد موسي
الهاتف:- 0963084481

أولاً : البيانات الشخصية :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار الذي تراه مناسباً :

1/ العمر :

أ/ 20 و أقل من 30 سنة () ب/ 30 و أقل من 40 سنة ()

ج/ 40 و أقل من 50 سنة () د/ 50 سنة فأكثر ()

2/ المؤهل العلمي :

أ/ ثانوى () ب / جامعي () ج/ فوق الجامعي ()

اخرى ()

3/ التخصص العلمي :

أ/ إدارة الأعمال () ب/ محاسبة ()

ج/ حاسوب () و/ اقتصاد () هـ/ تجارة () د/ أخرى اذكرها

.....

4/ المسمى الوظيفي :

أ/ مدير فرع () ب/ مراقب فرع () ج/ رئيس قسم ()

د/موظف () هـ/اخرى ()

5/ سنوات الخبرة في مجال العمل :

أ/ من 5 وأقل من 10 سنة () ب / من 10 و اقل من 15 سنه ()

ج/ من 15 وأقل من 20 سنة () د/من 20 واكثر من 25 سنة ()

ثانياً : البيانات الأساسية :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة الذي تراه مناسباً.

الفرضية الأولى : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المربحه و تمويل

التجارة المحلية بالبنك الإسلامي وبنك فيصل.

م	العبرة	أوفق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تلعب صيغة المربحة دوراً مهماً في تمويل الأنشطة التجارية المحلية.					
2	شروط الضمان في المربحة واضحة ومفهومة للعملاء.					
3	المربحة تُعد من الأساليب التمويلية المبتكرة التي تسهم في تمويل التجارة المحلية.					
4	إجراءات المربحة في البنوك واضحة وسهلة الفهم للعملاء.					
5	المربحة تتيح للعملاء شراء البضائع وتسديد قيمتها بطريقة ميسرة.					
6	صيغة المربحة تعد أنسب وسيلة لتمويل التجارة المحلية مقارنة بالصيغ الأخرى.					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغ التمويل الإسلامية و تمويل التجارة المحلية في السودان.

م	العبارة	أوفق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تتعدد الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية.					
2	صيغ التمويل الإسلامية تتناسب مع احتياجات تمويل التجارة المحلية في السودان.					
3	تعتبر المربحة والمشاركة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في التجارة المحلية.					
4	صيغ التمويل الإسلامي تلعب دوراً مهماً في دعم نمو التجارة المحلية في السودان.					
5	صيغ التمويل الإسلامية تعزز التجارة المحلية من خلال توفير رأس المال اللازم للتجارة المحلية.					
6	صيغ التمويل الإسلامي تضمن الشفافية والعدالة في عقود تمويل التجارة المحلية.					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين صيغه المشاركة وتمويل التجارة المحلية .

م	العبارة	أوفق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تسهم البنوك الإسلامية في دعم التجارة المحلية من خلال استخدام صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.					
2	صيغة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي علي النشاط التجاري المحلي.					
3	صيغة المشاركة تساعد في تنمية المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.					
4	صعوبة توفير الضمانات اللازمة تحد من إمكانية الإستفادة من التمويل الإسلامي.					
5	كثرة المستندات المطلوبة تعيق سرعة الحصول علي التمويل.					
6	تطوير الإجراءات المصرفية يؤدي إلي انتشار التمويل الإسلامي بين التجار المحليين.					

الفرضية الرابعة : هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سياسات بنك السودان و نجاح تمويل التجارة المحلية في السودان"

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	السياسات النقدية لبنك السودان المركزي تدعم تمويل التجارة المحلية عبر البنوك الإسلامية.					
2	التسهيلات التي يقدمها بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية تساهم في نجاح تمويل التجارة المحلية.					
3	سياسات بنك السودان تساهم في تحسين بيئة تمويل التجارة المحلية في السودان .					
4	تحفيز بنك السودان المركزي للبنوك الإسلامية يؤثر إيجاباً في نمو التجارة المحلية .					
5	استقرار السياسات النقدية لبنك السودان يُساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي السوداني وزيادة تمويل التجارة المحلية.					
6	بنك السودان ينسق مع البنوك المختلفة لتقديم التمويل المناسب .					

ملحق رقم (2)
محكمو الاستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
1	إشراقه بشير محمد بشير	أستاذ مشارك	محاسبة	شندي
2	أمجد عبدالرحمن الأمين	أستاذ مساعد	تجارة	شندي
3	عائكة عثمان العطا أحمد	أستاذ مساعد	تجارة	شندي
4	سحر عبدالقادر عبدالدائم	أستاذ مساعد	تجارة	شندي
5	أمير عبدالله محمد احمد	أستاذ مساعد	اقتصاد	شندي